جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

حلقة عمل
حول
التدريب في مجال السياسات الزراعية
واعداد وتقويم المشروعات الزراعية

الجمهورية العربية السورية
دمشق - 25/6-7/7/1994

الخرطوم

ديسمبر (كانون أول)1995

جمهورية السودان - الخرطوم -العمارات شارع Sudan - Khartoum - Al-Amarat St. No. 7 الرمز البريدي : Postal Code: 11111 ص.ب: P.O.Box: 474
تلكس : Telex: 22554 AOAD SD برقياً : أواد الخرطوم Cable: AOAD Khartoum - فاكس : Fax: (249-11-) 471402 تلفونات : Telephones: (249 -11-) 472176 - 472183

تقديم

تقديـــم

في إطار سياسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية الى التنسيق بين السياسات الزراعية للدول العربية، وخاصة في ضوء تأثير المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والدولية الراهنة على تلك السياسات . بالإضافة الى التغيرات القطرية التي تأخذ موقعها في الوقت الراهن في معظم الدول العربية، ومن أهمها اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في تلك الدول والإتجاه نحو مزيد من المشاركة للقطاع الخاص في تنفيذ السياسات الإقتصادية المنبثقة عن برنامج الإصلاح الإقتصادي، والتي لها إنعكاساتها على القطاع الزراعي . ولقد أدت تلك المتغيرات الى ضرورة التدريب على دراسة وتطبيق اساليب تحليل السياسات الزراعية ، وكيفية إعداد وتقويم المشروعات الزراعية، وإعداد الكوادر العربية وتنمية مهاراتها ورفع كفاءتها وتحديث معلوماتها في هذه المجالات .

ومن هذا المنطلق قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالإشتراك مع معهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك الدولي ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالجمهورية العربية السورية، بعقد حلقة عمل حول التدريب في مجالات السياسات الزراعية وإعداد وتقويم المشروعات الزراعية بمدينة دمشق خلال الفترة 25/6-1994/7/7 ، وذلك بهدف الإستفادة من خبرات ومعارف وإمكانيات خبراء البنك الدولي في هذه المجالات .

وقد شارك في أعمال هذه الحلقة (32) مشاركاً يمثلون (16) دولة عربية ، كما شارك في هذه الحلقة بالقاء بعض المحاضرات اربعة من الخبراء الدوليين المختصين في هذا المجال، إثنين منهم من معهد التنمية الإقتصادية وواحد من منظمة الأغذية والزراعة الدولية والآخر من اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ،بالإضافة الى خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ونظراً لطبيعة الموضوعات التي تتناولها الحلقة ونسبة المشاركة المرتفعة للأقطار العربية فيها، فقد تم تقسيم المشاركين الى خمس مجموعات عمل ، وروعي في ذلك التقسيم التمثيل المتوازن والمتنوع للأقطار، وذلك بهدف زيادة الفاعلية والتفاعل بين ممثلي الأقطار المختلفة، وأيضاً لزيادة تبادل الخبرات والمعلومات عن ظروف كل قطر والإنجازات التي حققها في مجالات حلقة العمل .

وقد إستمرت أعمال الحقة لمدة اسبوعين، تم خلال الإسبوع الأول منها مناقشة موضوعات التدريب في مجال السياسات الزراعية، بينما تم في الأسبوع الثاني مناقشة الموضوعات المتعلقة بالتدريب في مجال إعداد وتقويم المشروعات الزراعية . وبصفة عامة فقد كانت حلقة العمل ناجحة بكل المقاييس، حيث أعرب جميع المشاركين عن رضاهم وإرتياحهم لموضوعات الحلقة، كما أعرب خبراء البنك الدولي عن سعادتهم البالغة للنتائج التي خرجت بها الحلقة والتي تمثلت بصفة عامة في إرتفاع مستوى المشاركين، ومعدلات إستفادتهم من موضوعات الحلقة وملائمتها لطبيعة أعمالهم .

وأنتهز هذه السانحة لأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجمهورية العربية السورية رئيساً وحكومةً وشعباً على إستضافتها لحلقة العمل، ولمعالي الأستاذ أسعد مصطفى وزير الزراعة والإصلاح الزراعي على رعايته الكريمة لأعمال الحلقة والتسهيلات التي تم توفيرها لضمان نجاح فعاليتها . كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك الدولي على تعاونه مع المنظمة في إقامة هذه الحلقة .

والشكر موصول للخبراء الذين شاركوا في أعمال الحلقة ولجميع ممثلي الدول المشاركة الذين أثروا الحلقة بمناقشاتهم الهادفة ومقترحاتهم البناءة . وأتمنى أن ترى التوصيات التي خرجت بها الحلقة النور، وأن تكون معينة لنا جميعاً في أداء أعمالنا والإرتقاء بها.

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويـــــات

المحتويات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
- التقرير والتوصيات	1
التقارير الفنية لمجموعات العمل في مجال السياسات الزراعية	
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار مصر/العراق/عمان/قطر/سوريا/الجزائر/المغرب	7
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار سوريا/تونس/فلسطين/الاردن/مصر/لبنان	31
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار السودان/الإمارات/سوريا/ليبيا/لبنان/	39
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار الاردن/مصر/تونس/فلسطين/سوريا/الصومال/سلطنة عمان .	47
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار العراق/السودان/الجزائر/موريتانيا/لبنان .	67
التقارير الفنية لمجموعات العمل في مجال إعداد وتقويم المشروعات	
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار مصر/فلسطين/سوريا/لبنان/السودان .	78
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار الاردن/سوريا/عمان/قطر/مصر/الامارات .	105
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار تونس/الجزائر/سوريا/موريتانيا/المغرب/ليبيا .	117
- التقرير الفني لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار سوريا/السودان/العراق/لبنان/الصومال .	122
كلمات الإفتتاح	
كلمة معالي الأستاذ/ أسعد مصطفى - وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بالجمهورية العربية السورية	130
كلمة معالي الدكتور/ يحيى بكور - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية	132
كلمة الدكتور ديلبرت فتشت - معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي	135
- أسماء المشاركين	137

التقرير والتوصيات

التقرير والتوصيات

برعاية كريمة من معالي الأستاذ أسعد مصطفي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بالجمهورية العربية السورية، عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، حلقة العمل حول التدريب في مجال السياسات الزراعية وإعداد وتقويم المشروعات الزراعية بمدينة دمشق خلال الفترة 1994/7/7-6/25 .

وشارك في أعمال هذه الحلقة (32) مشاركاً يمثلون (16) دولة عربية، بجانب أربعة من الخبراء الدوليين المختصين في هذا المجال قاموا بتقديم بعض المحاضرات، بالإضافة الى خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

الجلسة الإفتتاحية :

إفتتحت أعمال الحلقة بكلمة معالي الاستاذ أسعد مصطفى وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بالجمهورية العربية السورية، والتي رحب في مستهلها بالحضور وأشار الى أن انعقاد هذه الحلقة يأتي كمساهمة فاعلة في طريق بناء الخبرات العلمية للعاملين في قطاع الزراعة وإعداد الجهاز الأكثر معرفة وقدرة على قيادة هذا القطاع الهام، كما تطرق معاليه الى اهمية التخطيط السليم لعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، والدور الذي يلعبه في توجيه الإستثمارات الوطنية بإتجاه يوفر لها افضل عائدية ممكنة، مشيراً الى النهضة الزراعية الرائدة التي تشهدها سورية الآن.

كما أشاد معالي الوزير، في كلمته، بالمساعدات والجهود التي تقدمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مختلف المجالات الزراعية، وتوجه في هذا الصدد بالشكر الجزيل لمعالي الدكتور يحيى بكور المدير العام للمنظمة ولمعهد التنمية الاقتصادية (EDI) .

كما ألقى معالي الدكتور يحيى بكور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية كلمة أعرب في مستهلها عن سعادته لإفتتاح أعمال حلقة العمل هذه برعاية معالي الوزير، وبالتعاون الخلاق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومعهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك الدولي. كما أعرب معاليه عن سعادة المنظمة بهذا الإقبال شبه الكامل من الدول العربية على ترشيح مشاركين في أنشطتها، وأن يتسابق الجميع من أجل الإستفادة مما تقدمه المنظمة في هذا المجال وفي غيرها من مجالات التنمية الزراعية .

وتطرق معالي الدكتور المدير العام للمنظمة الى الاهمية الخاصة التي تكتسبها حلقة العمل هذه، كونها تبحث في موضوع من أهم عناصر نجاح مشروعاتنا الزراعية، مشيراً الى ان

المنظمة قد إهتمت بهذا الموضوع وأفردت له برنامجاً خاصاً خلال السنوات الماضية تضمن وجود ندوة أو أكثر في كل عام، إستضافت منهم دمشق أربعة أنشطة حتى الآن، وإستضافت عمان أربعة والرباط ثلاثة ، وذلك بهدف إعداد الكوادر الزراعية القادرة على السير خطوات متقدمة في هذا المجال.

جلسات العمل :

تمت وعلى مدى اسبوعين، مناقشة الموضوعات المطروحة في الحلقة على النحو التالي :

الاسبوع الأول :

تناول النقاش في حلقة العمل خلال الاسبوع الاول موضوعات التدريب في مجال السياسات الزراعية من حيث :

- تغيرات مسارات نموذج التنمية الزراعية في المنطقة العربية .
- مدخل تحليل السياسات الزراعية .
- الأساليب التحليلية التي تتمشى مع التحول في النموذج التنموي من منظور الاقتصاد الكلي والجزئي .
- تقييم الإحتياجات التدريبية لتدريب المدربين في مجالات السياسات الزراعية .
- آثار تحولات التنمية على وظائف الدولة والقطاعات المالية .
- آثار تحولات التنمية على طبيعة المهام المتزايدة لكل من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والتنظيمات الأهلية غير الحكومية وطرق مشاركتها وإنعكاس ذلك على التدريب في مجال تحليل السياسات الزراعية.
- التدعيم المؤسسي للتدريب في مجالات السياسات الزراعية وإمكانية الاستدامة المالية وإحداث شبكات للتعاون .

وفي نهاية الاسبوع الاول تم تقديم تقارير المجموعات الاربع التي تشكلت في بداية حلقة العمل، كما تم مناقشة كل تقرير بواسطة بقية اعضاء الفرق الأخرى .

الأسبوع الثاني :

وتناول النقاش في الاسبوع الثاني الموضوعات المتعلقة بالتدريب في مجال إعداد وتقويم المشروعات الزراعية من حيث :

- ربط تحليل المشروعات الإستثمارية بالاقتصاد الكلي، والطرق الاساسية في تصميم المشروعات بمافي ذلك مشاركة المستفيدين ، إزالة الفقر والمساواة .

- الطرق الاساسية لتصميم المشروعات من اجل الاستدامة، آخذين في الإعتبار الجوانب البيئية والمالية والإدارية والتقنية .

- الأساليب التحليلية الاساسية للمشروعات .

- القيمة الزمنية للنقود .

- التكاليف البديلة .

- القيمة المالية والإقتصادية .

- آثار الرفاهية .

- الآثار الخارجية .

- إستخدام الحاسب الآلي في تصميم وإعداد المشروعات، مع التدريب على التطبيقات العملية لحالات دراسية مختلفة .

- تعزيز قدرات إستخدام الحاسب الآلي للتدريب .

- قضايا إدارة المشروعات من حيث التنظيم - المشاركة - المتابعة والتقييم - إعداد التقارير - الإدارة المالية .

- حصر الإحتياجات التدريبية لبرنامج المدربين في مجال اعداد المشروعات (الطرق والمحتوى)، وإعداد المناهج والمادة التدريبية للمدربين والمتدربين .

- المتابعة والجدولة الزمنية لبرامج المدربين المستقبلية .

(إختيار المشروعات- مسئوليات التدريب - احداث شبكات للتعاون) .

ولقد انتهج في ذلك الاسبوع تطبيق اسلوب مناقشة كل مجموعة للموضوع وكتابة تقرير خاص بذلك الموضوع في جلسات العمل التالية، ثم مناقشته مع باقي المجموعات، وذلك حتى نهاية الاسبوع حيث تم تجميع ذلك في تقرير شامل خاص بكل مجموعة يحتوي على جميع الموضوعات التي تم مناقشتها في الاسبوع الثاني .

المجالات التي تناولتها تقارير المجموعات :

تناولت التقارير الخاصة بمجال السياسات الزراعية والتي تم انجازها في الاسبوع الاول،

والتقارير الخاصة بمجال إعداد وتقويم المشروعات الزراعية، والتي تم انجازها في الاسبوع الثاني مايلي :

- الإمكانيات التدريبية في دول كل مجموعة .

- البرامج التدريبية والمناهج التي يجب ان يشملها البرنامج التدريبي في مجال السياسات الزراعية وإعداد وتقويم المشروعات الزراعية والتي يمكن توجيهها لتدريب الفئات الوظيفية الرئيسية التالية :

* الإدارة العليا .

* الإدارة المتوسطة .

* الإدارة الإشرافية .

- تصميم برنامج تدريبي لتدريب المدربين في مجالات تحليل السياسات الزراعية وإعداد وتقويم المشروعات الزراعية .

- تقديم مقترحات للتنسيق بين الدول والمنظمات في مجال التدريب والمراكز التدريبية المتوفرة في الاقطار المختلفة .

- وضع مجموعة مقترحات لزيادة فعالية التدريب في مجالات السياسات الزراعية وإعداد وتقويم المشروعات الزراعية .

تقويم المشاركين لحلقة العمل :

اشترك خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع خبراء معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي في إعداد استمارات استبيان خاصة بتقويم حلقة العمل، وتوزيع تلك الاستمارات على المشاركين ثم جمعها، وتفريغ الاستمارات وتحليل النتائج وإستخراج المؤشرات الخاصة بآراء المشاركين وتقويمهم لأعمال الحلقة .

جرى مناقشة نتائج التقويم في جلسة العمل الختامية مع المشاركين ، واستعراض دلالة تلك المؤشرات الاحصائية، ولقد اعرب خبراء البنك الدولي عن سعادتهم البالغة بتلك النتائج، والتي تمثلت بصفة عامة في ارتفاع مستوى المشاركين، ومعدلات استفادتهم من موضوعات الحلقة وملائمتها لطبيعة اعمالهم .

وجدير بالذكر ان الخبراء قد قاموا بإبلاغ الدكتور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بتلك النتائج في الجلسة الختامية ، وتم عرض تلك النتائج على معاليه بالأرقام .

التوصيات :

أسفرت مناقشات حلقة العمل، وما احتوته من تبادل للمعلومات والمعارف والأساليب والتجارب بين ممثلي الأقطار والمشاركين على التوصيات التالية :

1- التأكيد على أهمية وضرورة تدريب المدربين في مجالات تحليل السياسات الزراعية وإعداد وتقويم وتحليل المشروعات الزراعية، وذلك من خلال تدريب وإعداد الكوادر في المستويات الثلاث التالية :

- الإدارة العليا .
- الإدارة الوسطى.
- الإدارة الإشرافية.

2- الإعلام والتعريف بأهمية السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية لدى المهتمين والعاملين والقيادات في القطاعات الزراعية.

3- تعزيز وتدعيم التنسيق والتعاون بين الاقطار العربية في مجالات التدريب لتلافي اوجه القصور الناشئة عن نقص الإمكانيات في بعض الاقطار، على حين تتوفر تلك الإمكانيات بما يفيض عن احتياجات بعض الاقطار الاخرى وخاصة في إعداد المدربين في مجال إستخدامات الحاسب الآلي .

4- التأكيد على اهمية دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في التنسيق بين الاقطار العربية في مجالات التدريب، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية مثل معهد التنمية الاقتصادية بالبنك الدولي (EDI) وغيرها من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ، بهدف الاستفادة بما لديها من امكانيات مالية ومادية وعلمية في مجال التدريب، على ان يتضمن دور المنظمة في مجال التدريب مايلي :

أ- مساعدة الاقطار العربية في التعرف على وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لها في مجالات السياسات وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية، وذلك بالتعاون بين خبراء المنظمة والخبراء الوطنيين بالاقطار المعنية، مع اعطاء الموضوعات المتعلقة بالتحليل والتقويم البعدى اهمية خاصة .

ب- تقديم المعونة الفنية للأقطار العربية في مجال وضع البرامج التدريبية للمستويات الثلاث وتصميم محتواها بما يتناسب مع الاحتياجات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل قطر .

ج- اختيار عدد من مراكز التدريب في بعض الاقطار العربية وفقاً لمعايير محددة، وذلك من حيث قدرتها على اعداد وتدريب المدربين والمرشحين من الاقطار العربية الاخرى.

د- تدعم المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدرات المراكز التدريبية الوطنية المختارة في مجالات التدريب الفنية والتنظيمية وتنسيق التعاون فيما بينها .

هـ- قيام المنظمة بوضع معايير ومواصفات محددة للمتدربين الملتحقين بكل نوعية من برامج التدريب، مثل المؤهل المناسب وسنوات الخبرة ومجالات العمل وغيرها، وتعميم تلك المواصفات على الاقطار العربية وتضمينها في خطاب الدعوة .

و- دراسة امكانية انشاء مركز متخصص في مجال التدريب على السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية في احد الاقطار العربية .

5- التاكيد على ضرورة توفر خلفية عن استخدام الحاسب الآلي للمتدربين الملتحقين بالبرامج التدريبية في مجالات السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية، حتى يتسنى تعظيم استفادة المتدربين من تحديث المعلومات عن استخدام البرامج الجاهزة الحديثة في تلك المجالات .

6- في ضوء المستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية فإنه ينبغي العمل على تشجيع قيام القطاع الخاص بالتدريب في مجالات السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية .

7- ان تكون وثائق الحلقات والدورات التدريبية باللغة العربية .

التقارير الفنية لمجموعات العمل في مجال السياسات الزراعية

التقرير الفني
لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار
مصر/العراق/ عمان/قطر/ سوريا/ المغرب
والمكونة من :

أ. د. سعد طه علام

م. رعد مسلم اسماعيل

ناجي بخيت المشيخي

يعقوب عبدالله الحاج

مجد عبدالله

أحمد ويناس

محسن عبدالعزيز

فالتدريب على تلك النواحي من الاهمية بمكان خاصة للدول النامية التي تعاني من النقص في النواحي التدريبية المتعلقة بتقويم المشاريع، وقد عانت تلك الدول كثيراً من التخبط في اختيار عديد من مشاريعها مما ادى الى فشل بعض تلك المشاريع.

والتدريب في مجال تحليل وتقويم المشاريع يتناول المستويات الثلاث وهي الإدارة العليا، والإدارة الوسطى والمستوى الاشرافي، ولكل من تلك المستويات خصوصية ومتطلبات معينة فيما يتعلق بالتدريب.

الفصل الأول

علاقة المشروع بالإطار الكلي للإقتصاد

أولاً : عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على المشروع :

1- التضخم .

2- سعر الفائدة .

3- المستوى العام للأسعار .

4- قوانين التجارة في الدولة .

5- قوانين وتشريعات العمل ومستويات الاجور .

6- إنفاق المجتمع على البنية الاساسية (طرق، طاقة وري ...) :

7- معدلات الضرائب في المجتمع .

8- مستوى النمو والتكنولوجيا المتاحة في المجتمع .

9- نمط توطين المشاريع في المجتمع

10- التكتلات الاقتصادية المحلية والدولية والإتفاقيات الدولية.

11- عوامل الاستقرار في المجتمع.

ثانياً : تأثير المشروع على الاقتصاد الكلي (الآثار الإيجابية)

1- توفير العرض من هذه السلع بما يؤدي الى عدم زيادة الاسعار.

2- يؤدي الى خفض الواردات من هذه النوعية من السلع .

3- يؤدي الى زيادة الصادرات ومن ثم حصيلة الدولة من العملة الاجنبية .

4- يؤدي الى زيادة العمالة في المجتمع، والحد من البطالة .

5- يؤدي الى مشاريع جديدة في المجتمع ومن حلقات تنموية (آثار امامية وخلفية) بما يؤدي الى زيادة معدل النمو في المجتمع.

المكونات الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار عند تقويم المشاريع :

أولاً : النواحي البيئية :

اختيار مشاريع غير ملوثة للبيئة، سواء من ناحية الارض الزراعية او مياه الري او الهواء او المنتجات نفسها.

من الأمثلة التي يجب مراعاتها :

1- عدم إقامة مصانع الكيماويات في الارض الزراعية وترك الصحراء .

2- إن إقامة مصانع الطوب في الأراضي الزراعية يؤدي الى تجريفه .

3- الصرف الزراعي في مياه الترعة يؤدي الى تلوث المياه والتي تصرف في التربة الزراعية.

ثانياً : النواحي الفنية :

1- موقع المشروع وخصائصه ومميزاته، (المواد الخام، الاسواق، المرافق، العمالة، النقل ، الاستقرار الامني والسياسي في المنطقة).

2- السوق وسعته وتوقيت التشغيل.

3- اختيار الاسلوب الفني للإنتاج ودرجة الميكنة المناسبة (مناسب للمواد الاولية المتاحة/مما سبق تجربتها/مراعاة امكانيات التوسع، مراعاة الارتباط القبلي والبعدي).

4- مراعاة تصميم المشروع وهندسته.

5- التصميم الهندسي للمصنع/ تصميم المصنع من الداخل.

6- جدولة تنفيذ المشروع.

7- تقدير التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل.

8- وضع معدلات ومواصفات التشغيل، ومراعاة البحث والدراسة في مجال نشاط المشروع.

ثالثاً : النواحي المالية والإقتصادية :

1- أقلها احتياجاً للعملة الاجنبية، مشاريع الانتاج النباتي والحيواني والاسماك.

2- اقلها احتياجاً للمدخلات المستوردة : المشاريع البيئية الريفية ، التصنيع الزراعي.

3- تفضل المشاريع الاقل احتياجاً للإئتمان «القروض» صناعة المنسوجات القطنية في مصر.

4- تفضل المشاريع التي تحقق اكبر قدر من الصادرات : مشاريع انتاج السلع الغير تقليدية مثل انتاج الزهور والنباتات الطبية والعطرية والتي تحقق مشاريع عملة اجنبية والاستفادة من سعة الاسواق الخارجية.

5- مراعاة ان يحقق المشروع معدل عائد مالي اعلى من سعر الفائدة في السوق .

6- مراعاة ان يحقق المشروع عائد اقتصادي مرضي.

رابعاً : النواحي الاجتماعية :

1- أن يناسب إنتاج المشروع أذواق وعادات المجتمع مثل (عدم الاستثمار في تربية الخنازير في المجتمعات العربية).

2- أن يحقق المشروع عدالة التوزيع في المجتمع مكان اقامة المشروع، نوعية العوائد الموزعة ، عوائد الاجور اكبر من عوائد رأسمال المشروع سلع تنتجها الطبقات الفقيرة وتستخدمها الطبقات الغنية. الصناعات البيئية والحرفية والتقليدية.

3- ان يأخذ المشروع بعين الاعتبار تشغيل اكبر قدر من العمالة. مع عدم الإخلال بالكفاءة.

خامساً : النواحي المؤسسية :

1- مراعاة علاقة المشروع بمؤسسات الدولة والإستفادة من التنظيمات الموجودة سواء كانت حكومية او اهلية.

2- لابد ان يراعى المشروع القوانين والتشريعات الخاصة بنوع نشاطه وايضاً قوانين العمال والاجور.

3- مراعاة النواحي التكاملية في النشاط.

دورة المشروع الإستثماري
مراحل تخطيط وإعداد المشاريع

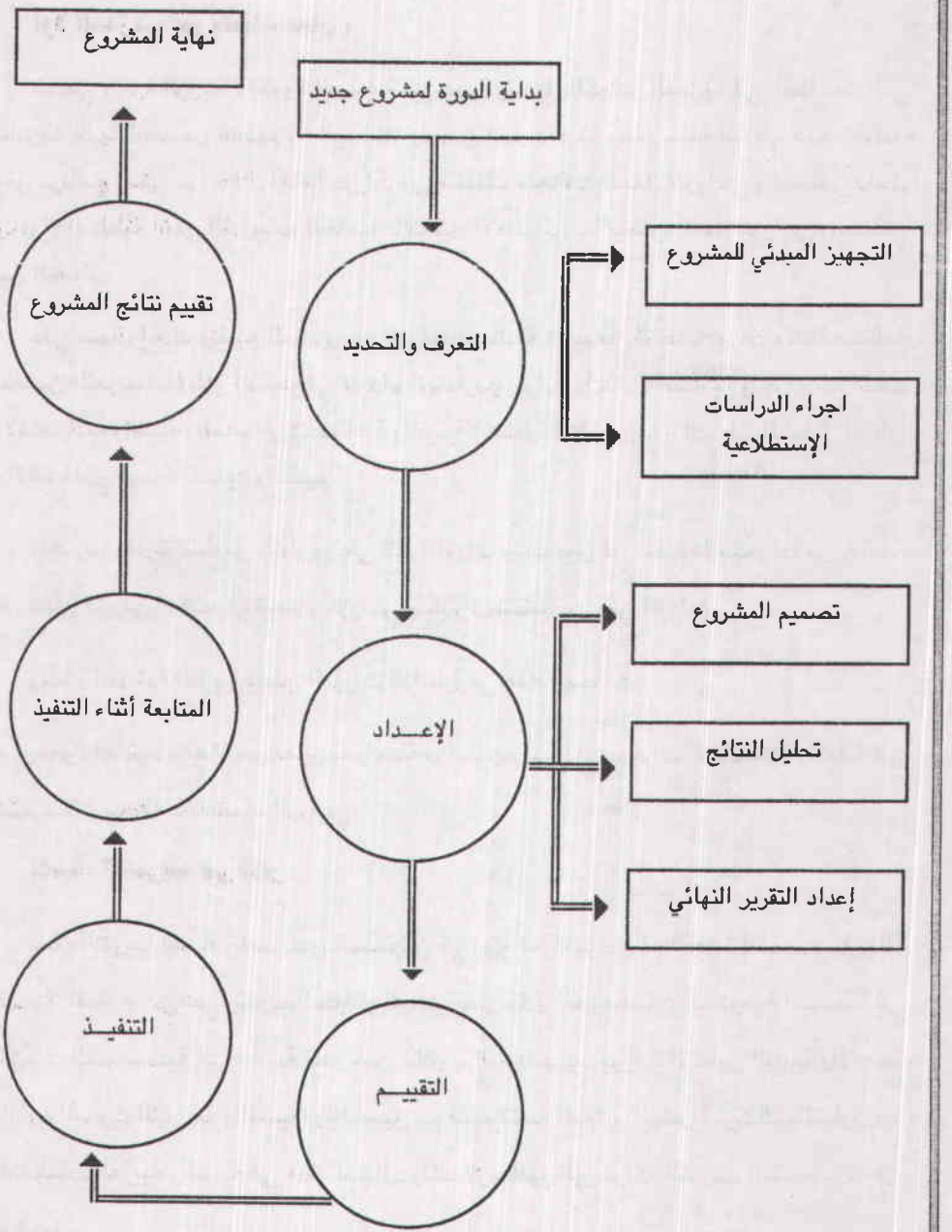

الفصل الثاني
واقع التدريب في مجال تحليل وتقويم المشروعات الزراعية في دول المجموعة

أولاً التدريب في سلطنة عمان :

تسعى وزارة الزراعة والثروة السمكية الى تنمية وتأهيل الكوادر العمانية في القطاعات التي تشرف عليها لتحسين ادائهم وتعظيم عطائهم ومن اجل ذلك تم وضع خطة لتدريب هذه الكوادر وفق برنامج زمني من خلال اقامة دورات في مختلف مجالات العمل الزراعي والسمكي داخل وخارج السلطنة لتلقى التدريبات الخاصة بالتأهيل الأكاديمي بما يتطلب العمل الزراعي والسمكي من التقنيات.

ففي مجال إعداد وتقييم المشروعات الزراعية ومتابعة تنفيذها يتم عقد دورات محلية منتظمة تتضمن التعريف بالاطار التخطيطي لإعداد المشاريع، مراحل اعداد المشاريع واجراء الدراسات الاقتصادية والفنية والمالية والاجتماعية والبيئية، تحليل النتائج وتدريبات على التحليل المالي والاقتصادي وصولاً للتنفيذ والتقييم.

وتشرف دائرة التطوير الإداري على تلك الدورات وتستعين في تنفيذها بخبرات من جامعة السلطان قابوس – قسم الاقتصاد الزراعي ودكاترة متخصصين من الوزارة.

وتنظم المنظمة العربية بعض الدورات الداخلية في هذه المجالات.

وتقوم الدائرة بإيفاد موظفين لمواصلة دراستهم لنيل الشهادات الاكاديمية والعليا في تخصصات متعلقة بالإقتصاد الزراعي.

ثانياً : التدريب في قطر :

يمثل التدريب أهمية خاصة لدى المسئولين في دولة قطر بهدف رفع الكفاءة التخصصية وذلك لتنمية القطاع الزراعي وتدريب الكوادر الوطنية من خلال المؤسسات الحكومية المتمثلة في الكليات التخصصية في جامعة قطر ومن خلال برامج التدريب بوزارة الشؤون البلدية والزراعة (إدارة البحوث الزراعية والمائية) وبالتنسيق مع قسم تنمية الموارد البشرية، وكذلك بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية في هذا المجال. وذلك لارسالهم الى مراكز التدريب المتخصصة في عدة دول.

ثالثاً : التدريب في مصر

الإمكانيات التدريبية :

1- معهد التخطيط القومي :

سبق الاشارة في الجزء الاول الى امكانيات معهد التخطيط القومي في مجال السياسات الزراعية. أما في مجال دراسات الجدوى، فبالإضافة الى ماسبق ذكره ، فقد إكتسب المعهد الخبرات التالية :

- تعاون المعهد مع معهد التنمية الاقتصادية بالبنك الدولي من عام 1972/1971.
- تم عقد العديد من البرامج التدريبية في مجال تقييم المشاريع بالإشتراك مع البنك الدولي FAO.
- قام المعهد بترجمة كافة مطبوعات البنك الدولي في مجال تقييم المشاريع الزراعية وغير الزراعية بالإضافة الى الحالات التطبيقية.
- قام المعهد بإعداد حالات دراسية تطبيقية في مختلف مجالات دراسات الجدوى تبلغ أكثر من (100) مائة حالة دراسية.
- يستطيع المعهد عقد أكثر من 20 برنامج تدريبي في مجال تقييم المشاريع لمختلف المستويات سنوياً على الأقل.
- ليس لدى المعهد اي معوقات او نقائص في هذا المجال ويعمل على تطوير اساليبه.
- يستخدم المعهد برامج الحاسب الآلي (لوتس، ديزي، كبه) في تقييم المشاريع وتحليل السياسات.

البرنامج القومي للإعداد المهاري والسلوكي للمدربين

الأهداف :

أولاً : الهدف العام

أعداد كادر من المدربين على المستوى القومي على مستوى عالى من الكفاءة والفعالية ليكون قادراً على إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية من مجالات وانشطة مشروعات التنمية الزراعية المنبثقة عن السياسة الزراعية.

ثانياً : الأهداف الرئيسية :

1- فهم مباديء وأسس التدريب

2- زيادة معارف المتدربين لطرق التدريب

3- تنمية مهارات المدرب لديهم

4- اكتساب المعرفة لطرق وتقنيات التدريب المتطورة والحديثة لتنفيذ اختصاصات وواجبات المدرب الكفء.

5- التعرف على المشاكل التي تواجه المدرب وكيفية معالجتها .

ثالثاً : الاهداف الفرعية :

1- معرفة قواعد تطوير وتحديث المادة العلمية لتدعيم كفاءة المدرب.

2- دعم قدرة المدرب على تطوير ورفع درجة فعالية الدورات التدريبية المشارك في تنفيذها.

منهج التدريب المهاري للمدرب :

- مهارة التعارف.
- كيفية اذابة الجليد
- اختبارات ماقبل الدورة .
- مهارة بناء الفريق.
- اساليب وانماط التعلم.
- التعليم والتدريب والتعلم
- مباديء تعليم الكبار.
- مجالات ودرجات ونظريات التعلم.
- انماط المشاركين وكيفية الحصول على المشاركة الفعالة من كل نمط من انماط المشاركين في أي برنامج تدريبي.
- عوامل التدريب الفعال.
- مجموعات العمل وانماطها.

- التحليل الوظيفي لاغراض التدريب.
- الادراك.
- الإتصالات.
- الاستماع النشط.
- انواع الاسئلة وكيفية استخدامها.
- ارجاع الاثر
- العلاقات التبادلية
- الاهداف التدريبية الادائية
- اعداد خطة الدرس
- طرق التدريب
- الوسائل التدريبية بكافة انواعها.
- كيفية استخدام المساعدات التدريبية ومتى وكيف يستخدم الوسيلة.
- الاختبارات .
- التقييم.

طرق التدريب المستخدمة

1- المحاضرات.
2- المناقشة.
3- الحالة الدراسية.
4- المهمة التدريبية.
5- التمارين.
6- لعب الأدوار.
7- الإستقصاءات والمختبرات.
8- الاختبارات العملية للمتدربين.

مدة البرنامج

اسبوعان (12 يوماً).

نظام البرنامج :

البرنامج إقامي (إقامة كاملة) مع إعطاء الدارسين اجازة الجمعة.

توقيت العمل اليومي :

من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة السادسة والنصف مساء مع راحتين مدة كل منهما ربع ساعة احداهما الساعة الحادية عشرة صباحاً والاخرى الساعة الخامسة مساء وراحة غذاء من الواحدة والنصف الى الثالثة.

الإمكانيات التدريبية في مصر :

أولاً : معهد التخطيط القومي :

حيث يمارس التدريب في مختلف المجالات الاقتصادية منذ انشاءه عام 1962 وبه :

- 84 استاذ بدرجة الدكتوراة في مختلف فروع الاقتصاد.
- قاعات محاضرات بمختلف السعات (9 قاعات).
- اجهزة ومعدات تدريب كافية.

كومبيوتر مركزي ، ميكرو كومبيوتر (14 جهاز، معدات توضيح).

- كافة المطبوعات الدولية والمحلية والتي قام بتعريفهما في مجال السياسات وتقييم المشروعات .
- تم عقد عديد من البرامج التدريبية من تلك المجالات بالإشتراك مع البنك الدولي (EDI)، (FAO) وغيرها من المنظمات الدولية بدءاً من عام 1973 حتى الآن .
- يستطيع المعهد عقد نحو 40 برنامج تدريبي بكوادره في مختلف الفروع سنوياً، كل برنامج به نحو 20 متدرب.
- يعمل المعهد بنصف طاقته الإنتاجية حالياً تقريباً .

ثانياً : المركز المصري الدولي للزراعة :

مرفق بنشرة مختصرة باللغة العربية واخرى بالفرنسية (أنشىء عام 1965)، مقره بالدقي، محافظة الجيزة ص . ب 239 الدقي.

برامج المركز :

يتحرك المركز في برامجه على ثلاث محاور رئيسية وهي :

أ- البرامج المنتظمة :

وعدد هذه البرامج عشر برامج سنوياً، مدة كل منها شهران ونصف، ومن ضمنها برنامج للسياسات الزراعية وبرنامج لتحليل المشروعات.تقدم الحكومة المصرية فيها الدعوة للدول الافريقية والآسيوية ودول امريكا اللاتينية للإشتراك في البرامج المنتظمة بواقع خمس منح لكل دولة سنوياً.

*** نفقات التدريب :**

تتكفل جمهورية مصر العربية بالمنحة كاملة من تذاكر طيران وإقامة واعاشة وانتقالات ومصروف جيب ورعاية صحية.

يمكن لاي دولة ان تشرك متدرباً آخر لنفس البرنامج الذي رشحت له على ان تتحمل هذه الدولة قيمة تذكرة الطائرة ذهاباً وإياباً ويتحمل المركز المصري الدولي للزراعة باقي النفقات.

*** شروط الإلتحاق :**

1- أن يكون خريج جامعي وعمل لمدة ثلاث سنوات على الاقل في مجال التخصص الذي رشح له.
2- أن يرسل استمارة الإلتحاق المرسلة له مصحوبة بالتاريخ الوظيفي له عن طريق حكومته من خلال السفارة المصرية.
3- أن يلتزم بلوائح وتعليمات المركز المرسلة له مسبقاً.
4- أن يحضر قبل موعد بدء الدورة وأن يلتزم بالحضور حتى نهايتها.

*** كيفية الإلتحاق :**

يرسل المركز المصري الدولي للزراعة الدعوة سنوياً شاملة العشر برامج الى سفارات جمهورية مصر العربية في الدول الافريقية والآسيوية ودول امريكا اللاتينية.

وتقوم السفارة المصرية بتوجيه الدعوة الى الجهات الحكومية المعنية بموضوع المنحة حيث تتلقى السفارة الترشيحات وترسلها الى وزارة الخارجية ثم الى المركز.

اللغات المعمول بها في هذه البرامج المنتظمة :

الإنجليزية - الفرنسية - الاسبانية . مع ترجمة فورية وترجمة تتبعية في الزيارات الميدانية.

المتدربون 1994/93			خطة 1995/94		
عدد البرامج	عدد الدارسين	عدد الدول	عدد البرامج	عدد الدارسين	عدد الدول
10	243	51	10	300	600

تشتمل البرامج المنتظمة على :

1- المكافحة المتكاملة للآفات
2- تنمية الأراضي والمياه
3- تحليل المشروعات
4- التنمية الريفية المتكاملة
5- انتاج وصحة الحيوان
6- انتاج وصحة الدواجن
7- الخدمات الزراعية (تعاون تسليف اقتصاديات تنمية
8- تنمية المزارع السمكية
9- انتاج الخضر
10- أنتاج وتكنولوجيا القطن

ب- البرامج الخاصة :

وهذه البرامج الخاصة تنفذ بناء على طلب الحكومات والهيئات الحكومية بالدول المختلفة لتدريب كوادر لها على أي برنامج ترغبه حيث يقوم المركز بتصميم تلك البرامج بالإشتراك مع نخبة ممتازة من الاساتذة الجامعيين ومن مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة في الميدان المطلوب ويرسل الى الجهة الطالبة للموافقة عليه ثم تبدأ اجراءات الإيفاد والتدريب. (أي أنها برامج تخطط وتصميم حسب الطلب).

*** شروط هذه البرامج :**

تقوم الحكومة الموفدة أو الهيئة الحكومية الموفدة بتحمل كافة تكاليف الايفاد، واذا كانت تنفذ حسب البروتوكول بين جمهورية مصر العربية وهذه الدولة فتكون طبقاً لشروط البروتوكول.

*** المتدربون خلال عام 1994/93**

حوالي 200 دارس، لبرامج تشمل الانشطة الزراعية، غالبيتهم العظمى من الدول العربية.

*** المتوقع خلال عام 1995/94 :**

حوالي 350 دارس من حوالي 20 دولة منها حوالي احدى عشرة دولة غربية. وهذه تكون طبقاً لاتفاقيات مسبقة مع الهيئات الدولية، أو الاتفاق مع أي من هذه الهيئات على تدريب حاملي

- يوجد استوديو كامل لتصوير الفيديو ونقل اشرطة السينما الى فيديو ، وإنتاج الحالات الدراسية وعمل المونتاج والماكساج وطبع افلام الفيديو وشرائط الكاسيت.
- يوجد معمل للغات.
- توجد مكتبة متخصصة في كتب الإدارة وعلم النفس والإجتماع بجانب الكتب الزراعية وجميعها من احدث المراجع العلمية مع وجود عدد كبير من الموسوعات العالمية المختلفة.

رابعاً : الإدارة العامة للتدريب :

يتبع هذه الإدارة ستة مراكز تدريبة موزعة على انحاء جمهورية مصر العربية.

1- **مركز القاهرة بالدقي :**

مخصص للبرامج الإدارية.

2- **مركز بالقناطر الخيرية :**

مخصص لبرامج البساتين حيث تتبع له مزرعة تدريبية وهو في نفس مكان مركز تنمية الإدارة ويتبعان حالياً إدارة واحدة.

3- **مركز بلبيس :**

يقع بمحافظة الشرقية ويعمل بكافة انواع البرامج.

4- **مركز الاسماعيلية :**

يقع بمحافظة الاسماعيلية ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج .

5- **مركز تدريب شندويل :**

ويقع بجزيرة شندويل بمحافظة سوهاج بجنوب مصر ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج .

6- **مركز تدريب البحيرة :**

ويقع في محافظة البحيرة ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج.

ملاحظة : المراكز من 2-5 بها اقامة كاملة مبيت، مطعم وسعتها الاستيعابية بالنسبة للإقامة حوالى 60 دارس لكل مركز (اقامة كاملة).

خامساً : مركز تدريب الميكنة الزراعية بالمحمورة الاسكندرية :

هذا المركز متخصص في جميع برامج الميكنة الزراعية والصيانة على كافة مستوياتها من العامل الى المهندس المختص. والسعة الاستيعابية لهذا المركز 100 دارس للإقامة الكاملة (مبيت ووجبات) كما أن به ورش لكافة الآلات ، مزرعة تجريبية.

سادساً : مركز تدريب مربوط :

ويقع على مسافة 40 كلم من الاسكندرية وهو مجهز بأحدث المعدات والاجهزة وبه اماكن للإقامة على كافة المستويات من مستوى الفيلا الى مستوى الحجرة المزدوجة. يتسع هذا المركز لاكثر من 250 شخص في وقت واحد مع وجود مطعم وكافتيريا وصالات للتدريب. ويمكن تنفيذ كافة انواع البرامج هناك وكذلك البرامج العملية للتنمية الريفية واستصلاح وتنمية الاراضي.

ملاحظة :

في جميع المراكز السابقة من ثانياً وحتى سادساً يكون الإلتحاق عن طريق الاتصال والاتفاق مع المركز المصري الدولي للزراعة – وزارة الزراعة – جمهورية مصر العربية ص . ب 239 الدقي ، لانه الجهة الوحيدة بوزارة الزراعة التي يمكنها التعامل والتعاقد مع الجهات الخارجية.

رابعاً : التدريب في العراق :

قطع التدريب الزراعي في القطر خطوات ايجابية في تلبية الاحتياجات التدريبية للقطاع الزراعي، إذ لايمكن تطبيق النظريات والمعرفة الحديثة والاساليب العلمية والتقنية المتطورة دون التهيئة المسبقة للقوى العاملة في هذا المجال وتأهيلهم وتدريبهم تدريباً جيداً على المستويات النظرية والتطبيقية العلمية لمختلف الاساليب الزراعية الحديثة، مستهدفة بذلك المساهمة في زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعاً وبالتالي رفع مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

ونظراً لاهمية المواضيع والنظريات المتعلقة بتقييم وتحليل المشروعات لما لها من اثر فعال في اتخاذ القرارات المناسبة في تنفيذ مشاريع الاستثمار وجدواها الاقتصادية والفنية وتحقيقها للتقدير الدقيق للمنافع الرشيدة في الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية.

ومما تقدم ونظراً لاهمية التدريب في هذا المجال فقد اخذ مركز التطوير الإداري التابع لوزارة التخطيط بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية وعلى مختلف المستويات سنوياً، اما على مستوى القطاع الزراعي فيقوم المركز التدريبي الزراعي التابع لوزارة الزراعة بتنفيذ (3–4) دورات تدريبية محلية ولمدة اسبوعين يحاضر فيها خبراء من ذوي الخبرة، علماً أنه يملك هذا المركز الكثير من القاعات التدريبية ومجهز بمختلف ادوات التدريب بما في ذلك الحاسبات الإلكترونية.

المشاكل والمعوقات :

1- التأكيد على مسألة استمرار دعم المركز وخاصة في الجانب المادي والإداري.

2- زيادة حجم التنسيق بين الدوائر الزراعية لاغراض الترشيح للدورات التدريبية في مجال تحليل وتقويم المشروعات وضرورة اعتماد رغبة المتدرب المشارك بما يحقق استفادته من العملية التدريبية.

3- قدة البرامج التدريبية التطبيقية المستخدمة في الحاسب الآلي في مجال تحليل وتقويم المشاريع الزراعية.

خامساً : التدريب في المغرب :

* تتوفر في وزارة الفلاحة والإستثمار الفلاحي ثلاثة مؤسسات لها فروع في التدريب في مجال السياسات الزراعية :

- معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط.
- المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس.
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الارشاد الفلاحي بمكناس، هذا بالإضافة الى مراكز التكوين المستمر التي تتوفر فيها المعاهد المتوسطة الاخرى

* هناك برنامج لإعداد الاطر والتقنيين في مختلف التخصصات قبل ادماجهم في مشاريع تنموية تساعد في تمويلها بفوائد مناسبة.

* اختيار المدرسين والمدربين، ويأخذ بعين الاعتبار مشاركة الباحثين والاساتذة وكذلك المزارعين ذوي الخبرة والشركات الفلاحية المتوفرة على الامكانيات المطلوبة.

سادساً : التدريب في الجزائر :

تقييم المشاريع في الجزائر :

تبرمج مشاريع التنمية حول احتياجات المناطق في داخل الوطن اولاً وقبل كل شيء تقوم الدولة بتقييم احتياجات كل منطقة ، والتي هي في حاجة ماسة اليها لتنميتها اقتصادياً وزراعياً. وعندما تحدد الاهداف تقوم الدولة بدراسة المشروع من الجوانب الآتية :

- الجانب المالي
- الجانب التقني

- الجانب البشري
- الجانب البيئي

كما انه يؤخذ بعين الاعتبار مدى تأثر المحيط بإنجاز المشروع وهذا على كل المستويات:

- خلق مناصب شغل والتقليل من البطالة
- خلق مشاريع في المستوى الاعلى التي تساهم في تدعيم المشروع
- خلق مشاريع في المستوى الاسفل التي تتلقى منتوج مشروعنا
- توزيع انتاج وطني في السوق المحلية.
- خلق بنية اقتصادية (شق طرقات، ايصال كهرباء، ماء ..... الخ).

كما أن الدولة تتابع عن كثب انجاز المشروع لكي يستعمل في الوقت المحدد لانجازه والاكتفاء بالاموال المخصصة للإستثمار. ولكن وفي غالب الحالات أن يتجاوز المشروع الوقت المحدد لانجازه كما أن الاموال المخصصة للإستثمار تكون غير كافية. وفي هذه الحالات تلجأ الدولة الى قروض اخرى للإستثمار والى وقت اطول.

إمكانيات التدريب في الجزائر :

يوجد عدة معاهد تابعة لوزارة الزراعة وزارة التعليم العالي مختصة في تكوين الاطر التالية :

- مهندسين دولة.
- مهندسين تطبيق
- تقنيين سامين
- عمال متوسطين
- عمال مهنيين

وعدد المعاهد العليا وهي 12 معهداً، كما أن عدد المعاهد المتوسطة هي 23 ويجري التكوين في الاختصاصات التالية :

- اطباء بيطريين
- مهندسين في مختلف الزراعات
- مهندسين في السدود (المياه واستصلاح الاراضي)

- مهندسين في الغابات
- مهندسين في تكنولوجيا المواد الغذائية المصنعة
- مهندسين في الاقتصاد.

ومن بين الاعمال التي تقوم بها هذه المعاهد زيادة على تكوين الاطر في الاختصاصات هو اجراء دورات تدريبية من حين الى اخر للموظفين العاملين في كافة الاختصاصات التابعة للزراعة. كما انها تقوم بسيمينارات تتطرق فيها الى المواضيع الهامة والحساسة التي تمس الزراعة والاقتصاد بصفة عامة.

الفصل الثالث

كيفية تحسين الواقع وتلافي القصور

في ضوء مناقشة المجموعة، وما أسفرت عنه مناقشة المجموعات اتضح ان هناك امكانيات تدريبية في بعض الدول العربية، وهذه الإمكانيات قد تكون اكبر من حاجة تلك الدول ، مما يعني امكانية الاستفادة من تلك الطاقات غير المستغلة (مصر على سبيل المثال). كما أنه هناك حالات دراسية وتطبيقية واقعية معدة ومجربة في بعض الدول يمكن الاستفادة بها.

ومن ثم فقد اقترحت المجموعة عقد دورات تدريبية في مجال تقييم المشاريع للمستويات الثلاث السابق الاشارة اليها وهي :

- مستوى الإدارة العليا
- مستوى الإدارة الوسطى
- المستوى الإشرافي

ذلك تمهيداً لمشاركتهم في التدريب (المستوى الإشرافي) بعد ذلك. وقد اقترحت المجموعة ان تتضمن تلك البرامج النوعيات التالية (وفق التخصص في النشاط)، كذلك المستوى المستهدف بالبرنامج.

مقترح محتوى تدريبي لبعض برامج تقييم المشاريع الزراعية :

أولاً المستوى الإشرافي :

أ- برنامج تدريبي في مجال تقييم المشاريع :

- الاطار العام لتقييم المشروعات، إعداد المشروعات ، الجوانب الفنية لتقييم المشروعات.
- القيمة الزمنية للنقود، حسابات القروض
- تحليل التكاليف، القوائم المالية.
- تحليل النسب المالية، حساب رأس المال العامل.
- معايير تقييم المشروعات.
- دراسات السوق والتنبؤ بالطلب.
- التحليل الاقتصادي.
- التقييم الاجتماعي للمشروعات.
- حالة تطبيقية لمشروع زراعي.
- حالة تطبيقية لمشروع صناعي.
- حالة تطبيقية على توقيت وضبط وتنفيذ المشروعات.

ب- برنامج تدريبي لتقييم مشاريع الإنتاج الحيواني :

- إقتصاديات الإنتاج الحيواني والداجني.
- دورة المشروع – تحديد وإعداد المشروعات – معايير التقييم.
- دراسات السوق والتنبؤ بالطلب على المنتجات الحيوانية.
- تحليل الدخل والإستثمار المزرعي – تطبيقات.
- الميزانية المزرعية – تطبيقات.
- القيمة المزرعية – تطبيقات.
- القيمة الزمنية للنقود – تطبيقات – حسابات تسديد القروض.
- التقييم المالي للمشروعات.
- مقاييس جدوى المشروع – تحليل الحساسية.
- دراسة في الاسعار – اسعار الظل.
- التقييم الاقتصادي للمشروع.

- حالة تطبيقية – مشروع إنتاج حيواني.
- حالة تطبيقية – مشروع دواجن.

ج- برنامج تدريبي لتقييم المشاريع الزراعية الحقلية :

- التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي.
- اقتصاديات القطاع الزراعي – التعاون الزراعي– تنظيمات زراعية.
- دورة المشروع – تحديد وإعداد المشروعات الزراعية – معايير التقييم
- التمويل الزراعي – حسابات تسديد القروض – القيمة الزمنية للنقود.
- دراسات السوق والتنبؤ بالطلب على المنتجات الزراعية.
- تحليل الدخل والاستثمار المزرعي – تطبيقات.
- الميزانية المزرعية – تطبيقات.
- التقييم المالي للمشروع – تطبيقات.
- مقاييس جدوى المشروع – تحليل الحساسية.
- التقييم الاقتصادي للمشروعات – المدفوعات التحويلية وأسعار الظل.
- استخدام الحاسب في تقييم المشروعات.
- حالات تطبيقية – مشروع انتاج نباتي – مشروع ميكنة زراعية.
- حالات تطبيقية – مشروع انتاج حيواني – مشروع تصنيع زراعي.
- حالات تطبيقية – مناقشة عامة.

د- برنامج تدريبي لتقييم المشاريع الزراعية بإستخدام الحاسبات الشخصية DASI:

- تحديد وإعداد المشروعات الزراعية – دورة المشروع – الاطار العام لدراسات الجدوى.
- دراسات السوق والتنبؤ بالطلب – تطبيقات.
- تحليل الدخل والاستثمار المزرعي – تطبيقات
- تحليل الميزانية المزرعية – تطبيقات.
- القيمة الزمنية للنقود وتطبيقاتها – التمويل وحسابات تسديد القروض وتطبيقاتها.

- التقييم المالي للمشروع.
- مقاييس جدوى المشروع - تطبيقاتها - تحليل السياسة.
- التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع - المدفوعات التمويلية واسعار الظل.
- التحليل الشبكي للمشروعات - المسار الحرج وإستخداماته في الاشراف والرقابة في التنفيذ.
- مقدمة عن الحسابات الشخصية - وإستخداماتها في مجال الزراعة.
- مقدمة عن برنامج ديزي - اعداد البيانات وملء الجداول.
- إعداد البيانات في الحاسب - تمارين.
- تمارين بإستخدام الحاسب.
- دراسة حالة - اجراء التحليل المالي بإستخدام الحاسب.
- مناقشة نتائج التحليل .
- مناقشة عامة.

ثانياً : مستوى الإدارة الوسطى :

برنامج تدريبي في مجال تقييم المشاريع :

- مشكلة ادارة المشروع الكبير.
- اسلوب المسار الحرج CPM.
- تخفيض وقت إتمام المشروع.
- ضبط التكاليف في ظل اسلوب PERT.
- الجدولة الفعلية للمشروع (توازن الطاقات - حالة الموارد المحدودة).
- استخدام الحاسب الشخصي في تخطيط المشروعات.
- انجازات تنفيذ المشروع.
- اسلوب PERT TIME.

ثالثاً : مقترح ندوة للقيادات العليا في مجال تقييم المشاريع :

1- المناخ العام للإقتصاد المحلي والدولي وعلاقته بالمشاريع

2- أولويات اختبار المشاريع، العوامل الاقتصادية والإجتماعية، ودور المشروع في الاقتصاد القومي.

3- الاطار العام لتقييم المشاريع (مضى بعض الجوانب الفنية مثل القيمة الزمنية للنقود، التحليل المالي ، التحليل الاقتصادي، دراسة السوق والتنبؤ بالطلب، معايير تقييم المشاريع).

4- الإدارة والمتابعة ودورها وأهميتها في مجال المشاريع وأهمية التدريب.

أحدث شبكة للتعاون في مجال التدريب على تقييم المشاريع :

لايختلف كثيرا مقترح شبكة التعاون عن ماسبق ذكره من الجزء الاول المتعلق بالتعاون والتنسيق في مجال التدريب على تحليل السياسات الزراعية.

حيث يقترح ان تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية تلك المهمة التنسيقية بين الدول العربية في مجال التدريب على تقييم المشاريع، ومن ثم فيمكن ان تتولى المنظمة مايلي :

1- اختيار عدد من المراكز والمعاهد العربية ذات القدرة والكفاءة في تقييم المشاريع.

2- مساعدة الدول العربية في تحديد الاحتياجات التدريبية واختيار المتدربين.

3- الاشتراك بين المنظمة والفنيين من تلك المراكز المختارة في إعداد محتويات البرامج التدريبية اللازمة والحالات التطبيقية.

4- قيام المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية (البنك الدولي ، منظمة الاغذية والزراعة) للإستفادة من الامكانيات العلمية والمالية.

5- الاتفاق (التعاقد) مع المراكز والمعاهد العربية المختارة لتنفيذ تلك البرامج مع اشراف المنظمة عليها.

التوصيات :

التدريب والمعرفة في مجال تقييم المشاريع له اهمية في اختيار المشروع الاكثر ملائمة للإقتصاد القومي وفرص الاستثمار فيه ومن ثم امكانيات وفرص نجاح اكبر، ومن ضوء المستجدات الاقتصادية في المنطقة والتغيرات العالمية فإنه اصبح من الاهمية بمكان تدريب العناصر والكوادر العاملة في هذا المجال بمستوياتها المختلفة على نواحي تقييم المشاريع.

وفي ضوء مناقشات الحلقة وما أسفرت عنه من معارف وتبادل التجارب والإلمام بإمكانيات الدول، فقد اوصت المجموعة بما يلي :

1- أن هناك اهمية للتدريب في مجال تقييم المشاريع لما لذلك من انعكاسات على مجمل الاقتصاد القومي. كما أن هذا التدريب لابد ان يشمل المستويات الثلاث، الإدارة العليا، والوسطى، والمستوى الاشرافي.

2- اتضح من المناقشات ودراسة الامكانيات انه توجد امكانيات تدريبية كبيرة في بعض الدول تفوق حاجتها في مجال تقييم المشاريع (مصر على سبيل المثال) ويمكن الاستفادة منها. كما انه توجد بعض الدول ليس لديها امكانيات تدريبية.

3- هناك معوقات ونقائص في التدريب على تقييم المشاريع تعاني منها الدول العربية على النحو التالي :

- غياب التنسيق بين الدول .
- عدم الدقة في اختيار المتدربين المناسبين.
- عدم دقة اختيار المدربين.
- عدم ملائمة الحالات التطبيقية للواقع الزراعي في البلد المعني.
- عدم الإلمام بإستخدامات الحاسب الآلي.

4- انطلاقاً مما سبق اتضح ان هناك حاجة ماسة للتنسيق في مجال التدريب على تقييم المشاريع بين الدول ومع المنظمات الاجنبية حتى يمكن الاستفادة المثلى من الامكانيات المتاحة، وتخطى العقبات واوجه القصور. ومن ثم فقد اوصى اعضاء المجموعة بأن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهذا الدور متضمناً النواحي التالية :

- تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع الدول المعنية لتحديد والتعرف على الاحتياجات التدريبية في مجال تقييم المشاريع، كذلك مساعدة الدولة في اختيار المتدربين الاكثر ملائمة للبرامج.
- تختار المنظمة عدد من المراكز والمعاهد التدريبية في بعض الدول العربية،وذلك وفقاً لقواعد معينة منها امكانيات تلك المراكز وخبراتها، وتتفق معها لتدريب العناصر المختارة.
- تشارك المنظمة العربية تلك المعاهد والمراكز في وضع محتويات البرامج التدريبية، وترشيح واختيار المدربين، وذلك لما للمنظمة من معرفة بمعظم الخبراء العرب في هذا المجال.
- تقوم المنظمة بالإتصال والتعاون مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة لمشاركتها ومساهمتها في تلك البرامج.

التقرير الفني

لأعضاء مجموعة العمل الخاص بأقطار

سوريا/ تونس/فلسطين/الاردن/مصر/لبنان

والمكونة من :

1- د. نبيل عرقاوي
2- أبوبكر طاهر ثابت
3- شاكر جودة
4- محمد أيمن النجار
5- محمد أمين الروسان
6- محمد الشاهد
7- ريانة سعد

الجزء الأول

التدريب في مجال تحليل وتقويم المشروعات الزراعية :

علاقة المشروع بالاطار الكلي للإقتصاد في ظل المستجدات الاقليمية والدولية :

يتم تحديد علاقة المشروع بالاطار الكلي للإقتصاد الوطني وفي ظل المستجدات الاقليمية والدولية من خلال الدراسة الاولية للمشروع وبشكل يكون منسجماً مع اهداف استراتيجية وسياسات التنمية ضمن خطة وبرنامج التنمية الوطنية وبحيث يكون متكامل مع المشروعات الاخرى ومكمل لها ومرتبط معها وضمن اولويات الخطة العامة للتنمية.

العلاقة التبادلية للمشروع

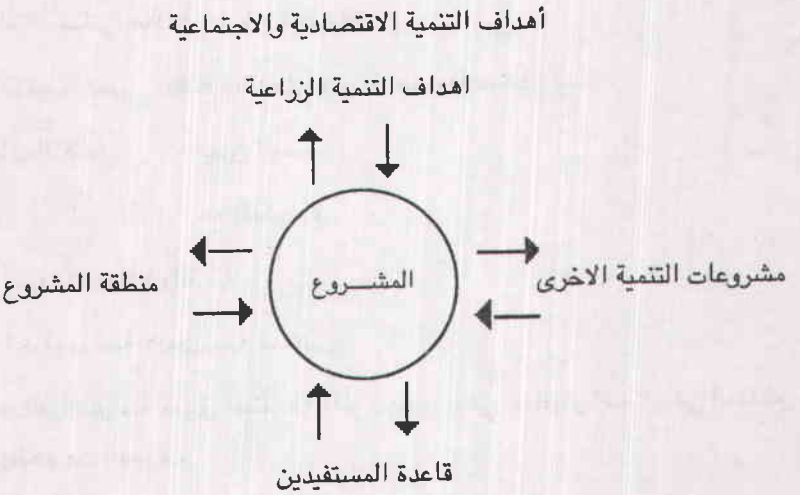

يجب ان يكون المشروع ذو فائدة محددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومتلائماً مع عادات وتقاليد، وكذلك البيئة والسوق.

كما يجب اجراء المسوحات الاحصائية للسكان والموارد الطبيعية الاخرى ومسح للمؤسسات القائمة بمنطقة المشروع والايدي العاملة والمواصلات.

المكونات الأساسية للمشروع :

1- الهدف من المشروع ومدة المشروع والجهة المنفذة.

2- الارض، منطقة المشروع، المواردالطبيعية، المياه، الغابات، الخدمات، الطاقة الكهربائية، اراضي النشاط، الانتاجية، اراضي المباني والمرافق والخدمات. وتعتبر عملية تصنيف

الاراضي من اهم العمليات التي تجرى في بداية المشروع.

3- المباني والانشاءات والطرق والمرافق:

أ- مباني النشاط الانتاجي.

ب- المباني الادارية والخدمات والمرافق.

4- آلات ومعدات المشروع والتجهيزات ووسائط النقل والأصول الانتاجية.

5- الهيكل التنظيمي للمشروع والكوادر.

6- مراحل التنفيذ والمسار الحرج.

7- التكاليف الكلية للمشروع :

أ- ثابتة ، مباني، معدات ، ارض تجهيزات.

ب- متغيرة، اجور ، نفقات التشغيل، صيانة، محروقات، قطع تبديل

حساب التكاليف : أ- بدون المشروع

ب- مع المشروع

8- الثروة الحيوانية والمائية

9- اجراء دراسة جدوى بيئية للمشروع.

10- اجراء دراسة جدوى اجتماعية وأثر المشروع في إستقرار السكان في المناطق الريفية والحد من الهجرة.

11- اجراء دراسة تسويقية.

12- اجراء دراسة للبدائل التكنولوجية للمشروع.

13- حساب موارد المشروع :

أ- حسابات تقديرية بدون المشروع

ب- حسابات مع المشروع

14- التحليل المالي للمشروع أو الجدوى المالية.

15- التحليل الاقتصادي أو الجدوى الاقتصادية

16- تحليل الحساسية (مدني استجابة المشروع للمتغيرات)

17- تحديد العائد او الموارد

أ- كمية الانتاج

ب- قيمة الانتاج الرئيسي والثانوي

ج- الاسعار

د- التسويق الداخلي

هـ- التصدير

و- القروض

واقع التدريب في مجال تحليل وتقويم المشروعات الزراعية :

إن الإهتمام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الزراعية اصبح اكثر اهمية في الوقت الحاضر نظراً لدخول العديد من الاقطار العربية في مرحلة التنمية الزراعية الشاملة والتوسع في اقامة مشروعات الإنتاج النباتي والحيواني من قبل القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني واصبح تمويل المشروعات الزراعية يعتمد على الجدوى الاقتصادية ودراستها، واصبحت مؤسسات التمويل المحلية والعربية والاقليمية تشترط اعداد هذه الدراسات وفق مناهج محددة ووفق شروط معينة من النواحي الفنية والاقتصادية والمهنية لقبول فكرة التمويل كما أن هذه المؤسسات غالباً ماتقوم بتقييم هذه الدراسات وإعادة حساب بعض المؤشرات بل واعادة النظر في الدراسة المقدمة لها وإعداد دراسات جديدة تكون مطابقة للشروط التي تعمل بها لمنح القروض المناسبة للمشروعات الزراعية.

وأمام هذه التغيرات والمستجدات المحلية والعربية والدولية وزيادة الطلب على القطع الأجنبى لتمويل الآلات الزراعية والمعدات ووسائط النقل وبعض جوانب المعونات الفنية بما فيها التدريب ونظراً لان الخبرات الفنية والإمكانات المتاحة للتدريب مازالت قاصرة عن مواكبة هذه المتغيرات فإن المساعدات الفنية في مجال التدريب لابد ان تخصص جزء من القروض والتمويل لعملية التدريب وخاصة في مجال تقييم المشروعات.

تتفاوت التجارب القطرية بين بلد عربي وآخر في مجال التدريب على دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات وبشكل عام فإن الواقع الراهن لايوازي الطموحات لدى الفنيين والإقتصاديين الزراعيين العرب حيث لازال يقتصر التدريب في هذا المجال على معاهد التخطيط

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتعاون مع بعض المؤسسات العربية والدولية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارات الزراعة ومعهد التنمية الاقتصادية والبنك الدولي كما هو الحال بجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية، كما تقوم وزارات الزراعة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد بعض الدورات القصيرة في هذا المجال.

البرامج التدريبية والمدربين :

إن وضع البرامج التدريبية المناسبة غالباً مايقوم به الفنيين والإقتصاديين الزراعيين وخبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية كما يقوم على عملية التدريب الخبراء العرب المحليون مع الاستعانة ببعض الخبرات الاجنبية لكن على نطاق محدود وتتضمن هذه البرامج الأسس والمباديء والمفاهيم والحسابات النظرية لتقويم المشروعات مع بعض التطبيقات العملية ودون استخدام الحاسب الآلي والبرامج الخاصة بهذا الموضوع حيث اصبحت التقنيات الحديثة في مجال التدريب حاجة ماسة لتطوير وسائل واساليب ومستويات التدريب.

وإن استخدام الحاسب الآلي البرامج الخاصة بتقييم المشروعات يحقق المزايا التالية :

1- توفير الوقت بالعمليات الحسابية

2- تسهيل عملية الحساب واستخلاص المؤشرات وطباعة البيانات

3- الحد من الاخطاء

4- الحصول على المؤشرات المطلوبة كلها.

5- جعل المنهج الدراسي والنتائج اكثر دقة وقبولاً من مؤسسات التمويل.

هذا ويعتبر إستخدام الحاسب الآلي والبرامج حاجة اساسية لابد من توفير التمويل لها والتوسع في إستخدامها سواء في عملية التدريب او في مجال الحسابات الاقتصادية للمشروعات.

واقع التدريب :

يتم وضع البرامج التدريبية استناداً الى دليل تقييم المشروعات ودليل المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقييم المشروعات وتتضمن جانبين نظري وعملي تطبيقي.

على مستوى برامج القيادات العليا :

مدة التدريب 2-3 يوم ، على شكل دراسة حالة عملية وتقويم قائمة المشروعات الزراعية وربط المشروعات بأهداف التنمية ومصادر تمويل المشروع.

على مستوى القيادات المتوسطة :

مع مشاركة المنظمات الشعبية (اتحاد الفلاحين، غرف الزراعة، نقابة المهندسين الزراعيين).

مدة التدريب 2-3 اسبوع ، على شكل محاضرات نظرية ومجموعات عمل وتمارين بهدف رفع المهارات وكيفية اعداد المشروعات وتشكيل فرق العمل اللازمة.

على مستوى المجموعة الإشرافية :

مدة التدريب 2-3 اسبوع ، تشمل المبتدئيين في مجال الوظيفة من فنيين واقتصاديين وماليين.

الهدف من التدريب :

- اكتساب الخبرات في مجال جمع البيانات وإعداد الجداول وإستخدام الحاسب الآلي واجراء تمارين عملية على الحسابات والتطبيقات الفنية والاقتصادية.
- المدرب الكفء الفعال يعتبر ثروة قومية حيث انه بكفائته وفعاليته يستطيع ان يعد كوادر ممتازة على كافة المستويات والانشطة ويعطي الثقة لصاحب القرار في تقويم او تعديل مسار المشروعات الزراعية بما يحقق الاهداف المنشودة.

برنامج الإعداد المهاري للمدربين :

الأهداف :

1- الهدف العام :

إعداد كادر من المدربين على مستوى عال من الكفاءة والفعالية قادرين على إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية في مجالات المشروعات الزراعية.

2- الاهداف الرئيسية :

أ- فهم مباديء وأسس التدريب.

ب- زيادة معارف المتدربين لطرق التدريب.

ج- تنمية مهارات المدرب لديهم.

د- اكتساب المعرفة لطرق وتقنيات التدريب المتطورة والحديثة لتنفيذ اختصاصات وواجبات المدرب الكفيء

هـ- التعرف على المشاكل التي تواجه المدرب وكيفية معالجتها .

3- الاهداف الثانوية :

أ- معرفة قواعد تطوير وتحديث المادة العلمية لتدعيم كفاءة المدرب.

ب- دعم قدرة المدرب على تطوير ورفع درجة فعالية الدورات التدريبية المشارك في تنفيذها.

منهج التدريب المهاري للمدرب :

1- مهارة التعارف.

2- كيفية اذابة الجليد.

3- اختبارات ماقبل الدورة.

4- مهارة بناء الفريق.

5- اساليب وانماط التعلم والتعليم والتدريب.

6- مباديء تعليم الكبار.

7- مجالات ودرجات ونظريات التعلم

8- انماط المشاركين وكيفية الحصول على المشاركة الفعالة من كل نمط من انماط المشاركين في اي برنامج تدريبي.

9- عوامل التدريب الفعالة

10- مجموعات العمل وانماطها.

11- التحليل الوظيفي لاغراض التدريب

12- الادراك

13- الاتصال

14- الاستماع النشط

15- انواع الاسئلة وكيفية استخدامها.

16-ارجاع الاثر.

17- العلاقات التبادلية.

18- الاهداف التدريبية الادائية

19- اعداد خطة الدرس

20- خصائص المدرب الناجح

21- طرق التدريب

22- الوسائل التدريبية بكافة انواعها.

23- كيفية استخدام المساعدات التدريبية، ومتى وكيف يستخدم، الوسيلة .

24- الاختبارات

25- التقييم

- طرق التدريب المستخدمة

1- المحاضرات

2- المناقشة

3- الحالة الدراسية

4- المهمة التدريبية

5- التمارين

6- لعب الادوار

7- الاستقصاءات والمختبرات

8- الاختبارات العملية للمتدربين

- مدة البرنامج

اسبوعان

توصيات :

1- إن تزايد الطلب على دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الزراعية يتطلب اعداد برامج تدريب مناسبة تشمل المدربين وتنتهي بقاعدة جمع البيانات والمعلومات.

2- بما أن دراسات الجدوى اصبحت الشرط الاساسي لتمويل المشروعات الزراعية من قبل مؤسسات التمويل المحلية والعربية والدولية فإن منهاج التدريب يجب ان يتوافق مع متطلبات هذه المؤسسات.

3- بالرغم من ان واقع التدريب في مجال تقييم المشروعات الزراعية لايلبي الطموحات القطرية فان الجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع وزارات الزراعة العربية هي موضع تثمين ونأمل في تنظيم مزيد من هذه الدورات لتأهيل الكوادر اللازمة.

4- إن بعض التجارب القطرية في مصر وسورية في مجال التدريب على تقييم المشروعات من قبل مديريات التدريب في وزارة الزراعة او معاهد التخطيط تحتاج الى مزيد من التطور والتمويل وتأمين مستلزمات التدريب الحديثة.

5- أن القصور في برامج التدريب في الجوانب الفنية والاجتماعية والبيئية يحتاج الى تطوير برامج التدريب في هذه الجوانب بشكل يوازي الجوانب الاقتصادية ويجعل تأهيل الكوادر اكثر شمولاً واكثر تطويراً من الوضع الراهن.

6- التاكيد على اهمية استخدام الحاسوب في عملية التدريب نظراً لمزاياه العديدة من حيث التطبيقات وتوفير الوقت وتقليل الاخطاء وزيادة الدقة في الحسابات والحصول على كافة المؤشرت والبدائل اللازمة.

التقرير الفني
لاعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار
السودان/الإمارات/سوريا/ليبيا/لبنان/
والمكونة من :

1- بروفسور د. مدثر علي أحمد
2- حسين عبدالله الحاج
3- نصر الدين عبيد
4- مصباح الثابت
5- وفيق حجازي
6- محمد خزمة

تقرير مجموعة العمل الثالثة
في مجال
تحليل وتقويم المشاريع

تدارست المجموعة العديد من المواضيع النظرية وتطبيقاتها العلمية على الحاسوب وتعرفت على مايجري في كل دولة ومن ثم تم تلخيص هذه التجارب بحيث يعكس التقرير التباين الموجود بين هذه الدول في مجال الموارد المتوفرة وتأثير القطاعات المختلفة على الاقتصاد الكلي ومعدلات نموه وقد اشتمل التقرير على مايلي :

1- العلاقات التبادلية للمشروع والاقتصاد الكلي في اطار واقع المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

2- المكونات الأساسية التي يجب اخذها في الاعتبار عند تحليل وتقويم المشروعات الزراعية آخذين في الحسبان المستجدات التي طرأت في واقع التحليل مع اعطاء امثلة من واقع المشروعات في المنطقة العربية.

3- واقع التدريب في مجال تحليل وتقويم المشروعات الزراعية.

- الامكانات المتاحة بما في ذلك وجود مراكز متخصصة وتوفير مدربين.
- توفر البرامج التدريبية - الحالات الدراسية - التطبيقات العملية.
- استخدام الحاسب الآلي.
- اوجه القصور.

4- كيفية تحسين الواقع وتلافي القصور من خلال :

- إعداد برامج تدريبية على مستوى القيادات العليا - القيادات المتوسطة - المجموعة الاشرافية.
- إعداد برامج للمدربين.
- احداث شبكة للتعاون

أولاً : العلاقات التبادلية بين المشروع والاقتصاد الكلي في اطار واقع المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية :

للتعرف على العلاقات التبادلية بين المشروع والاقتصاد الكلي لابد من دراسة هذه المتغيرات وتأثيرها على الاقتصاد الكلي اولاً ومن ثم انعكاس ذلك التأثير على المشروع والاقتصاد الجزئي.

إن أهم المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية هي :

المستجدات الاقليمية:

1- وجود فجوة غذائية متزايدة

2- تباين الموارد الطبيعية بين البلدان العربية من حيث تأثير القطاعات المختلفة على معدلات النمو الاقتصادي حيث نجد ان بعض الاقطار تعتمد على مايلي :

أ- اقتصاد مبنى على قطاع النفط.

ب- اقتصاد مبنى على قطاع الزراعة.

ج- اقتصاد مبني على الخدمات والسياحة.

د- اقتصاد مبني على قطاع الصناعات التحويلية.

هـ- اقتصاد مختلط

3- السياسات الاقتصادية والزراعية القائمة في الاقليم.

4- المنازعات الاقليمية على الموارد المشتركة لاسيما المياه.

5- التوجه نحو الصناعات التحويلية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الوطنية.

6- التوازن البيئي والبايولوجي.

المستجدات الدولية :

أ- النظام العالمي الجديد وظاهرة الإستخصاص وتحرير ورفع الدعم عن المدخلات الزراعية والمنتجات الاستهلاكية (اتفاقية الجات) ودخول معظم الدول بها.

ب- تخفيض قيمة العملات المحلية.

ج- تغير صيغ وترتيبات التمويل الخارجي.

د- تغير أهداف التمويل الخارجي ومصالح الدول المانحة.

هـ- التكتلات العالمية الصناعية (السوق الاوروبية المشتركة - امريكا وكندا).

و- الإهتمام العالمي بموضوع البيئة ومخاطر التلوث على الكرة الارضية.

لقد أفرزت المستجدات الاقتصادية الاقليمية والدولية تغيير في الاهداف الرئيسية لمشاريع التنمية الزراعية حيث شملت الاهداف الجديدة مايلي :

1- تحقيق الامن الغذائي.

2- زيادة الصادرات الزراعية وتحقيق وفورات من العملات الاجنبية.

3- زيادة الانتاج الزراعي افقياً ورأسياً.

4- توسيع القاعدة الزراعية في الدول النفطية لتحل محل قطاع النفط مستقبلاً.

5- رفع الكفاءة الانتاجية من استثمار الموارد الطبيعية.

6- التوازن بين إستخدامات الموارد الحالية والمستقبلية.

7- استمرارية النمو الاقتصادي بصورة تصاعدية.

8- التكامل الاقتصادي والزراعي بين الدول العربية وفق الميزة الاقتصادية النسبية .

9- استخدام التقنيات الملائمة وفق الواقع العملي للبلدان العربية مع ضرورة توفير الخبرات اللازمة :

ثانياً : المكونات الاساسية التي يجب اخذها عند تحليل وتقويم المشروعات الزراعية آخذين في الحسبان المستجدات التي طرأت في واقع التحليل.

تشمل هذه المكونات مايلي :

1- قاعدة البيانات الفنية والمؤسسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية ، أما الجوانب الفنية فتتلخص في :

أ- مستوى التكنولوجيا المستخدمة وامكانية تطويرها.

ب- دوال الإنتاج للمحاصيل المختلفة.

ج- مستوى الطاقة الانتاجية.

د- الموارد الطبيعية للمنطقة.

1- المناخ

2- الاراضي وانواعها وخصائصها.

3- مياه الري المتوفرة - ومدى الاعتماد عليها

- مياه مخزونة

- مياه جارية

- مياه جوفية

- مياه امطار.

4- العمالة المتوفرة ومدى خبرتها الزراعية.

2- الجوانب الاقتصادية:

البنيات الاساسية مثل الطرق والاسواق والمباني والمرافق الاخرى الضرائب والرسوم الجمركية واسعار الصرف ، حجم الطلب لمنتجات المشروع من المنطقة وخارجها ، اسعار المدخلات الزراعية والسلع المنتجة، الميزة الاقتصادية النسبية، الاولوية المعطاة للمشروع مقارنة بالمشاريع الاخرى ، مدى المخاطرة الكامنة في المشروع ، مدى تأثير المشروع على الاقتصاد الكلي.

3- الجوانب المالية :

مدى توفر السيولة المحلية والأجنبية، ومدى توفر الإقراض من المؤسسات التمويلية الرسمية، صيغ التمويل المختلفة وترتيباتها .

4- الجوانب الإجتماعية :

البنية الاجتماعية في المنطقة من حيث توفر : المؤسسات التعليمية ، المرافق الصحية ، مياه الشرب والكهرباء، دور العبادة والثقافة والرفاهية.

مدى مشاركة جماهير المنطقة في عملية الانتاج.

5- الجوانب التجارية

- حجم السوق المتاح .

- نصيب المشروع من السوق .

- اسلوب السوق.

6- الجوانب المؤسسية :

التنظيم الإداري والوظيفي للمشروع مقارناً بالمشاريع الاخرى .

7- اهمية المشروع ومساهمته فيما يلي :

1- الامن الغذائي

2- ايرادات الخزينة العامة.

3- توفير العملة الاجنبية.

4- الاستخدام

5- البيئة

6- توزيع الدخل بين العاملين في المشروع.

7- المساواة والعدالة الاجتماعية.

واقع التدريب في مجال تحليل المشروعات الزراعية :

تتفاوت دول المنطقة في قدرتها التدريبية من حيث :

1- وجود مراكز تدريبية متخصصة.

2- المدربين الاكفاء علمياً ومن حيث الخبرة العملية.

3- وجود برامج تدريبية معتمدة.

4- وجود وسائل تدريبية.

5- وجود مواد ووثائق خاصة بالتدريب.

أما فيما يتعلق بوسائل التدريب تطرقت المجموعة على مدى استعمال الحاسب الآلي وتبين لها مايلي :

1- توفر الحاسب الآلي :

تختلف دول المجموعة اختلافاً كثيراً فهناك بعض الدول التي يتوفر فيها الحاسب الآلي بصورة مرضية من حيث وجوده في جميع الوزارات والهيئات الحكومية والشركات الخاصة كما ان الحاسب الآلي مربوط مركزياً بشبكة تضم جميع الوزارات (الامارات ليبيا) .

بعض الدول يوجد عدد غير مرضي ولاغراض معينة وذلك لارتفاع ثمنه وعدم قدرة بعض هذه الوحدات على اقتنائه بالقدر المطلوب.

التدريب :

يوجد مراكز للتدريب لدى المؤسسات التعليمية والمراكز الخاصة حيث اصبح التدريب على الحاسب الآلي يشكل احد مجالات الاستثمار في مجال القطاع الخاص.

مجالات الإستخدام :

مجالات الاستخدام محدودة ولاتشمل مجال التحليل سواء التحليل الاحصائي او تحليل السياسات او تحليل المشروعات.

وينحصر مجال الاستخدام حالياً فيما يلي :

1- الإدارة

2- الطباعة

3- تخزين المعلومات والبيانات

4- البحوث

5- رصد نتائج الطلاب ومعدلات التقارير

6- المصارف

7- الاحصاء المركزي

8- بعض مجالات التدريب.

مدى استخدامه في تحليل وتقويم المشروعات يكاد يكون معدوماً وذلك لعدم وجود برامج متخصصة في هذا المجال وكذلك لعدم وجود متدربين في تحليل وتقويم المشروعات على الحاسب الآلي. طبعاً هناك تحليل وتقويم للمشروعات بالطرق التقليدية.

متطلبات التدريب :

1- تحديد المقررات التي يجب الإلمام بها نظرياً / وعملياً.

2- تحديد الزمن المقرر لتغطية كل مقرر

3- تحديد مواد التدريب ووثائقه

4- ارسال هذه الوثائق قبل مدة ثلاثة اشهر قبل بداية الحلقة والتأكيد على المتدرب بدراسة هذه الوثائق.

5- تحديد وسائل التدريب.

6- في حالة احتياج البرنامج الى معرفة الحاسب الآلي العمل على المام المتدرب بالحاسب الآلي .

7- تحديد عدد المتدربين لكل دورة.

8- نقترح الا يقل زمن الدورة عن 4 اسابيع ويطول زمن الدورة كلما قل مستوى المتدرب العلمي وخبرته في مجال التدريب.

9- يجب ان يكون المحاضرين على كفاءة علمية وخبرة علمية واسعة في مجال مادة التدريب.

10- يقترح ان تكون جميع الوثائق باللغة العربية

11- ان تتكفل الجهة المدربة بالسكن والترحيل والنثرية.

12- ان يتم تقييم الحلقة التدريبية قبل نهاية الدورة وان يترك المتدربين في عملية تحليل التقييم.

13- تنوع الخبرات والكفاءات لدى المحاضرين

14- ان لايزيد اليوم الدراسي عن 6 ساعات تتخللها فترات راحة مناسبة.

15- ان يشمل البرنامج برامج ترفيهية وزيارات للمعالم في البلد المضيف.

موضوعات التدريب :

- التعريف بخصائص المشروعات الزراعية.
- المشروعات الزراعية وعلاقتها بخطط التنمية
- دورة المشروع
- تحديد التكاليف للمشروع :
  - رأس المال الثابت
  - رأس المال العامل
  - تكاليف التشغيل السنوية
- تحديد منافع المشروع :
  - عوائد المشروع
  - المنافع الاجتماعية
  - منافع اخرى

- مفهوم القيمة الزمنية للنقود
- التمويل للمشروع وشروطه
- التحليل المالي للمشروع
- التحليل الاقتصادي للمشروع
- أثر المشروع على النواحي الاجتماعية والبيئية.

توصيات :

- ضرورة وجود برامج متخصصة في تحليل وتقويم المشروعات.
- ضرورة عقد اكثر من دورة تدريبية في هذا المجال ونقترح ان يتم عقد دورة متخصصة لمجموعة العمل هذه من اقرب فرصة ممكنة .
- لقد اتضح اهمية البيانات وتقويم المشروعات على الحاسب الآلي كما اتضح لنا مدى ضعف المجموعة بهذا المجال.
- قيام شبكة اتصالات بين مراكز التدريب المختلفة ومع المنظمات المتخصصة على ان يكون دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية دوراً رائداً وطليعي من حيث التنسيق بين الدول وكذلك بين المنظمات العالمية والمحلية والإقليمية في مجال التدريب في تحليل وتقويم المشروعات.

التقرير الفني

لأعضاء مجموعة العمل المكونة الخاصة بأقطار الاردن/مصر/تونس/فلسطين/سوريا/الصومال/السلطنة والمكونة من :

الدكتور سالم بطرس مقطش	رئيساً
م . عاطف عبدالحليم	مقرراً
الدكتور أبوبكر طاهر ثابت	عضواً
م. دلال المصري	عضواً
م. ممدوح الططري	عضواً
م. حسن معلم ابراهيم	عضواً
السيد محمد أحمد محفوظ	عضواً

تقرير مجموعة العمل الثانية
في مجال
تحليل وتقويم المشاريع

مقدمة :

نال موضوع تحليل المشروعات الزراعية في السنوات الاخيرة اهتماماً بالغاً بدول المنطقة وعلى الاخص بالدول العربية، مما حدا بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية الى تنفيذ حلقات العمل في هذا الخصوص،

وفي الجزء الثاني من حلقة العمل الحالية ركز على تحليل المشروعات الزراعية والتدريب في مجالاتها وكذلك تدريب المدربين للقيام بهذه المهمة في اقطارهم لرفع كفاءة ومهارات العاملين في مجال تحليل المشروعات لتحسين ادائهم.

من هذا المنطلق فقد قامت المجموعة الثانية بإستعراض علاقة المشروع بالاطار الكلي للإقتصاد في ظل المستجدات الاقليمية والدولية وكذا المكونات الاساسية التي يجب اخذها في الاعتبار عند تقييم المشروعات آخذين في الحسبان المستجدات التي طرأت في واقع التحليل من ناحية فنية وبيئية ومالية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية مع التمثيل من واقع الزراعة العربية.

كما قامت المجموعة بإقتراح مناهج تدريبية لكافة المستويات في مجال تحليل المشروعات وتدريب المدربين في هذا المجال، وخلصت المجموعة للتقرير التالي :

الفصل الاول :

علاقة المشروع بالاطار الكلي للإقتصاد في ظل المستجدات الاقليمية والدولية :

لعل نقطة البداية في صياغة مقترحات المشروعات الزراعية هي علاقة المشروع بالاطار الكلي للإقتصاد حيث يمكن اخذ الاعتبارات التالية :

1- مدى انسجام المشروع المقترح مع السياسات الاقتصادية العامة في الدولة وتحديد الخانة التي يقع فيها المشروع ضمن خانات الاولويات الاقتصادية، ومدى احتمال مساهمة المشروع بصورة فعالة في الاقتصاد القومي، واثر المشروع بالنمو الاقتصادي المتولد.

2- مدى مساهمة المشروع في تنمية إقتصاديات القطاع الزراعي، ومدى انسجامه مع اهداف التنمية الزراعية وفي أي خانة يقع ضمن اولويات اهتمامات الاهداف العامة للتنمية الزراعية.

3- أثر المشروع على توزيع الدخل والاهداف الاجتماعية بمافيها اهداف التشغيل وتقليل حجم البطالة ورفع مستوى الدخول.

4- مصادر تمويل المشروع وشروط التمويل اذ أن لمصدر التمويل اهمية خاصة حيث يختلف تقويم المشروع في حالة الاقتراض الخارجي من حيث ضرورة الالتزام بشروط التمويل ومن ضمنها الالتزام بمواعيد محددة لخدمة الديون اما في حالة التمويل الذاتي سواء في المشروعات الحكومية او الخاصة فهنالك فسحة طيبة للتصرف بمكونات المشروع لتحقيق أهدافه في إطار الأهداف العامة للقطر.

5- حاجة المشروع الى الدعم الحكومي المباشر وغير المباشرة، أي تكلفة الجانب الحكومي من الناحية المالية وعلاقة ذلك بمسألة التضخم المالي في القطر.

6- أثر المشروع على زيادة العرض وتلبية الطلب المحلي والخارجي واثر ذلك على الاسعار، وعلاقة ذلك بأسعار الفائدة والضريبة على عائدات المشروع.

7- النمط الاستخدامي للموارد الزراعية التي يحتاجها المشروع وأثر هذا الاستخدام على المحافظة على الموارد وتواصل هذا الاستخدام في المستقبل.

8- حجم المكون المحلي وحجم المكون الاجنبي من مجمل مكونات المشروع. اذ أن ارتفاع تكلفة المكون الاجنبي من شأنه ان يقلل من الميزة النسبية ويرفع من شأن الفرص البديلة للمشاريع الاخرى.

9- التقنيات المستخدمة في المشروع ومدى توافر المتطلبات المادية والخدمية في منطقة المشروع.

10- واخيراً اثر المشروع على النمو وتواصل هذا النمو والاستقرار المالي والاجتماعي وعدالة توزيع الدخول في المنطقة التي سينفذ بها المشروع، أثر المشروع على رفع الكفاءة الانتاجية وفرص التدريب، وكذلك على ميزان المدفوعات والقيمة المضافة للدخل القومي.

الفصل الثاني :

المكونات الاساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقويم المشروعات :

بالنظر لمجموعة المستجدات الاقليمية والدولية فقد طرأت تغيرات في واقع تحليل المشروعات حيث يمكن الاعتقاد بأن المكونات الاساسية في ظل المستجدات والمتغيرات يمكن اجمالها بمايلي:

1- تحديد الهدف من تنفيذ المشروع إذ قد يكون الهدف في تحقيق الربح المالي او الاقتصادي او له غايات اجتماعية او سياسية ، وبذلك فان هدف المشروع يعتبر المكون

الاول الذي يحدد الى حد بعيد المكونات الاخرى في المشروع.

2- البيئة المادية والاجتماعية التي سيتم تنفيذ المشروع بها وتشمل :

- مواقع المشروع من حيث خصائصه ومميزاته الارضية والمناخية.
- الموارد الزراعية المتاحة في موقع المشروع.
- المرافق والخدمات المتاحة والضرورية للمشروع.
- العمالة والتقنيات المتاحة .
- النمط الانتاجي للموارد الزراعية بمنطقة المشروع والنمط الاستخدامي.
- النمط الاستهلاكي والطلب المحلي على منتجات المشروع.
- بعد وقرب المشروع من الاسواق الداخلية وسهولة الاتصال بالاسواق الخارجية.
- الوضع الاجتماعي ومدى انسجام مخرجات هذا المشروع بالمتطلبات الاجتماعية في منطقة المشروع.

3- الاعتمادات المالية ومصدر التمويل من شأنه أن يحدد حجم المشروع من ناحية ومن مستوى التقنيات المستخدمة وكذلك المستوى الاداري والتنظيمي من ناحية أخرى. كما ان لمصدر التمويل اهمية خاصة في تحديد مراحل التنفيذ وضرورة ربط هذه المراحل بتحقيق عوائد مالية قادرة على خدمة الدين في حالة ان يكون المصدر من مصادر الاقراض المحلية او الاجنبية، اضافة الى تحقيق فائض لغايات التشغيل واستمرار المشروع في الانتاج.

4- الجوانب الفنية وتشمل النمط الانتاجي في المشروع وتقويم هذا النمط من الناحية الفنية، إذ ان الجدوى الفنية هي المحدد الاساسي للسير في تحليل وتقويم المشروع او التوقف عن ذلك.

5- تخطيط المشروع وتحديد الاعمال الجزئية ويشمل:

- الجوانب الفنية وتحديد متطلبات المشروع من الاصول الرأسمالية والأصول التشغيلية بما فيها التقنيات الضرورية.
- الجوانب المؤسسية والتنظيمية والإدارية.
- الجوانب الاجتماعية.

- الجوانب التجارية.
- الجوانب المالية.
- الجوانب الاقتصادية.

6- تحديد التكاليف والمنافع :

وتشمل من جانب التكاليف :

- تكلفة الأصول الرأسمالية .
- تكلفة الاصول التشغيلية والإدارية .
- تكلفة المزروعات .
- تكلفة الدعم في حالة وجود الدعم .
- التكلفة الاجتماعية مثل انشاء مدارس او أندية او مسابح .... الخ.
- التكلفة الضريبية.
- تكلفة التأمين إن وجد .
- التكلفة غير الملموسة وتكلفة المتفرقات .... الخ.

ومن جانب المنافع فتشمل :

- زيادة الانتاج
- تحسين النوعية
- التغير في الشكل من حيث الفرز والتدريج.
- مواعيد الانتاج والبيع.
- من حيث خفض التكلفة بمختلف عناصرها.
- المنافع غير الملموسة او المحسوبة.
- المنافع الاجتماعية.

7- تحليل المشروع ويشمل الجوانب التالية :

- تحليل الاهداف .

- المقارنة بين الوضع بدون المشروع والوضع بعد المشروع.
- المدفوعات التمويلية.
- تكاليف المزروعات
- تكلفة السلع العينية والعمل والارض واحتياجات الطواريء والضرائب وخدمة الدين ...الخ.
- تكلفة المكون المحلي وتكلفة المكون الاجنبي من مجمل تكاليف مكونات المشروع.
- التكلفة الحكومية (تكلفة الدعم)
- التكلفة الاجتماعية

8- تسعير التكاليف والمنافع وتشمل : تحليل الاسعار مثل السعر عند باب المزرعة، اسعار السوق، والتنبؤ بالاسعار المستقبلية، التغير في الاسعار النسبية، الأسعار الوسيطة والسلع التي تدخل في التجارة الدولية، اسعار التكافؤ للصادرات والواردات ، التضخم .... الخ.

9- الجدوى المالية والإقتصادية للمشروع وتشمل :

9-1 تحليل الاستثمار في الزراعة من حيث أهداف التحليل المالي وتقدير الآثار المالية والحكم على كفاءة استخدام الموارد، وتنسيق المساهمات المالية، وإعداد ميزانيات وحدات المشروع والميزانية العامة له، وحساب خدمة الدين وبتحديد مسؤليات الإدارة المالية، ويستخدم في هذا المجال مجموعة من المعايير المالية مثل نسب الكفاءة ونسب الدخل ونسب الجدارة الائتمانية ومعدل العائد المالي .

9-2 تحليل أثر المشروع على الايرادات والمصروفات الحكومية وتشمل التدفقات الحكومية وتدفقات النقد الاجنبي وتوزيع التكاليف المشتركة .... الخ.

9-3 تحديد القيمة الاقتصادية وتشمل :

- العلاوة على النقد الاجنبي.
- تعديل الاسعار المالية او السوقية الى قيم اقتصادية.
- قيمة التكافؤ الاقتصادي للصادرات والمستوردات .

9-4 تجميع حسابات المشروع.

9-5 مقارنة التكاليف والمنافع وتشمل :

- المقايس غير المخصوصة لقيمة المشروع.
- اختيار مقياس او مقاييس الخصم.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية.
- وتستخدم في الحكم على جدوى المشروع مجموعة من المقاييس مثل صافي القيمة الحالية ، ونسبة المنافع للتكاليف، ونسبة صافي المنافع للإستثمار وفترة الاسترداد ومعدل العائد الداخلي.

9-6 تحليل الحساسية وعامل المخاطرة.

10- تحليل الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع.

11- التوصية.

مقترح محتوى ندوة القيادات العليا في مجال تحليل المشاريع :

1- المناخ العام للإقتصاد المحلي والدولي وعلاقته بالمشاريع.

2- أولويات إختيار المشاريع، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ودور المشروع في الاقتصاد القومي.

3- الاطار العام لتقييم المشاريع (معنى بعض الجوانب الفنية مثل القيمة الزمنية للنقود، التحليل المالي ، التحليل الاقتصادي، دراسة السوق والتنبؤ بالطلب، معايير المشاريع .

4- الادارة والمتابعة ودورها أهميتها في مجال المشاريع واهمية التدريب واختيار المتدربين.

منهج تدريبي للإدارة الوسطى في مجال تحليل المشروعات :

الهدف من البرنامج :

- دراسة فكرة انشاء المشروع.
- التعريف بمفهوم ادارة المشروع.
- تقييم اسلوب تنظيمي ملائم لعملية انجاز المشروع.
- عرض أهم الأساليب العلمية المستخدمة في جدولة انجاز المشروع.

- تدريب المتدرب على اتخاذ القرارات الادارية في مجال إدارة المشروع.
- تقديم معايير لقياس انتاجية المشروع .

المتدربون :

العاملون في إدارات التخطيط والمتابعة والإدارات المالية والمسئولون عن تخطيط وجدولة المشروع.

مدة البرنامج :

72 ساعة على مدى اسبوعين أي 12 يوم عمل بواقع 6 ساعات يومياً.

المنهج المقترح :

- مشاكل ادارة المشروع الكبير
- اسلوب المسار الحرج CPM.
- تخفيض وقت انهاء (اتمام) المشروع.
- ضبط التكاليف في ظل اسلوب PERT.
- الجدولة الفعلية للمشروع (توازن الطاقات - حالة الموارد المحدودة)
- إستخدام الحاسب الشخصي في تخطيط المشروعات.
- انجازات المشروع.
- استخدام اسلوب PERT Time.

المناهج المقترحة للإدارة الإشرافية

1- دراسات الجدوى المالية والإقتصادية

الهدف من البرنامج :

تعريف المعنيين بالبرنامج بالأسس العلمية والنظرية في هذا الموضوع وتطبيق ذلك على عدد من دراسات الحالة سواء في مجال المشروعات الزراعية أو المشروعات الصناعية بغرض الوصول بهم الى المستوى الذي يمكنهم من تطبيق تلك الاسس على المشروعات التي تخص مجال عملهم.

المتدربون :

العاملون بالوزارات والهيئات والمؤسسات والذين تتصل اعمالهم بمجال دراسات الجدوى وتقييم المشروعات على أن يكونوا حاصلين على مؤهل جامعي ولديهم خبرة لاتقل عن ثلاث سنوات في هذا المجال.

مدة البرنامج :

72 ساعة موزعة على اسبوعين (12 يوم عمل) بواقع 6 ساعات يومياً.

المنهج المقترح :

- الاطار العام لتقييم المشروعات ، اعداد المشروع ، الجوانب الفنية لتقييم المشروعات.
- القيمة الزمنية للنقود ، حسابات القروض.
- تحليل التكاليف ، القوائم المالية.
- تحليل النسب المالية ، حساب رأس المال العامل.
- معايير تقييم المشروعات.
- دراسات السوق والتنبؤ بالطلب.
- التحليل الاقتصادي.
- التقييم الاجتماعي للمشروعات.
- حالة تطبيقية لمشروع زراعي.
- حالة تطبيقية لمشروع زراعي صناعي.
- حالة تطبيقية على توقيت وضبط المشروعات.

4- تقييم المشروعات الزراعية بإستخدام الحاسبات الشخصية DASI :

الهدف من البرنامج :

يهدف البرنامج الى اكساب المتدربين خبرة تطبيقية وعملية في اساليب تحديد واعداد وتقييم وتنفيذ المشروعات الزراعية مع دراسة بعض الحالات.

ويتضمن هذا البرنامج حلقة عمل لتحليل وتقييم المشروعات الزراعية بإستخدام برنامج ديزي DASI الذي تم تطويره بواسطة خبراء منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة .

المتدربون :

العاملون بإدارات لها صلة وثيقة بتحليل المشروعات الزراعية ولاتقل خبرتهم عن ثلاث سنوات بعد التخرج من الجامعة.

مدة البرنامج :

72 ساعة موزعة على 12 يوم بواقع 6 ساعات يومياً.

المنهج المقترح :

- تحديد وإعداد المشروعات الزراعية - دورة المشروع - الاطار العام - دراسات الجدوى.
- دراسات السوق والتنبؤ بالطلب - تطبيقات.
- تحليل الدخل والإستثمار الزراعي - تطبيقات .
- تحليل الميزانية المزرعية - تطبيقات.
- القيمة الزمنية للنقود وتطبيقاتها - التمويل وحسابات تسديد القروض وتطبيقاتها .
- التقييم المالي للمشروع.
- مقاييس جدوى المشروع - تطبيقاتها - تحليل الحساسية.
- التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع - المدفوعات التحويلية واسعار الظل.
- التحليل الشبكي للمشروعات - المسار الحرج وإستخداماته في الاشراف والرقابة على التنفيذ.
- مقدمة عن الحسابات الشخصية - واستخداماتها في مجال الزراعة.
- مقدمة عن برنامج ديزي - إعداد البيانات وملء الجداول.
- اعداد البيانات - ادخال البيانات في الحاسب - تمارين.
- تمارين بإستخدام الحاسب.
- دراسة حالة - اجراء التحليل المالي بإستخدام الحاسب.
- مناقشة نتائج التحليل .
- مناقشة عامة.

البرنامج القومي للإعداد المهاري والسلوكي للمدربين

الأهداف :

أولاً الهدف العام

إعداد كادر من المدربين على المستوى القومي على مستوى عالي من الكفاءة والفعالية قادرين على اعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية من مجالات وانشطة مشروعات التنمية الزراعية المنبثقة عن السياسة الزراعية.

ثانياً : الاهداف الرئيسية :

1- فهم مبادىء وأسس التدريب.

2- زيادة معارف المتدربين لطرق التدريب.

3- تنمية مهارات المدرب لديهم.

4- اكتساب المعرفة لطرق وتقنيات التدريب المتطورة والحديثة لتنفيذ اختصاصات وواجبات المدرب الكفء.

5- التعرف على المشاكل التي تواجه المدرب وكيفية معالجتها.

ثالثاً : الاهداف الفرعية :

1- معرفة قواعد تطوير وتحديث المادة العلمية لتدعيم كفاءة المدرب.

2- دعم قدرة المدرب على تطوير ورفع درجة فعالية الدورات التدريبية المشارك في تنفيذها.

منهج التدريب المهاري للمدرب :

- مهارة التعارف.
- كيفية اذابة الجليد.
- اختبارات ماقبل الدورة .
- مهارة بناء الفريق.
- اساليب وانماط التعلم.
- التعليم والتدريب والتعلم.
- مباديء تعليم الكبار.

- مجالات ودرجات ونظريات التعلم.
- انماط المشاركين وكيفية الحصول على المشاركة الفعالة من كل نمط من انماط المشاركين في اي برنامج تدريبي.
- عوامل التدريب الفعال.
- مجموعات العمل وانماطها.
- التحليل الوظيفي لأغراض التدريب.
- الادراك
- الاتصالات.
- الاستماع النشط.
- انواع الاسئلة وكيفية استخدامها.
- ارجاع الأثر.
- العلاقات التبادلية.
- الأهداف التدريبية الادائية.
- اعداد خطة الدرس.
- طرق التدريب
- الوسائل التدريبية بكافة انواعها.
- كيفية استخدام المساعدات التدريبية ومتى وكيف يستخدم الوسيلة.
- الاختبارات.
- التقييم.

طرق التدريب المستخدمة :

1- المحاضرة.

2- المناقشة.

3- الحالة التدريبية.

4- المهمة التدريبية.

5- التمارين.

6- لعب الادوار.

7- الاستقصاءات والمختبرات.

8- الاختبارات العملية للمتدربين.

مدة البرنامج :

اسبوعان (12 يوماً).

نظام البرنامج :

يترتب على البرنامج اقامة كاملة مع اعطاء الدارسين اجازة الجمعة.

توقيت العمل اليومي :

من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة السادسة والنصف مساء مع راحتين مدة كل منهما ربع ساعة احداهما الساعة الحادية عشرة صباحاً والاخرى الساعة الخامسة مساء وراحة غداء من الواحدة والنصف الى الثالثة .

الإمكانيات التدريبية في دول المجموعة :

2- **البرامج الخاصة :**

أ- برنامج التنظيم والتفويض والإتصالات.

ب- برنامج تقييم المشروعات الزراعية.

ج- برنامج التخطيط.

د- برنامج القواعد المالية والإدارية لغير التجاريين.

هـ- برنامج دورة المشروع.

و- برنامج تسويق المنتجات الزراعية .

ز- برامج اخرى تخطط وتصمم طبقاً للإحتياج.

3- البرامج المتخصصة :

أ- برامج الإدارة العليا (مدته اسبوع)، تنمية المهارات الادارية والسلوكية لمديري الإدارة العليا بدءاً من مدير عام فما فوق .

ب- برنامج ادارة البحوث (خاص بالباحثين).

ج- البرنامج القومي لإعداد المدربين (للقائمين بالتدريب من باحثين مرشدين متخصصين) ، وقد قام المركز بتنفيذ أكثر من عشرين دورة من هذا البرنامج اشترك فيها حوالي 500 مشترك.

د- برنامج التطوير التنظيمي :

وهذا خاص بتطوير المؤسسات والهيئات والقطاعات (ومدته اسبوع) ولكن لابد من لقاء شهري لمدة يوم واحد مع المتدربين من هذه المؤسسة او الهيئة وذلك للمراجعة المستمرة لما قاموا به خلال الشهر من الانشطة، والمشاركة في ايجاد ادوات لحل المشاكل.

قدرة المركز الاستيعابية :

- يوجد بالمركز مبنيين للإقامة يستوعبان حوالي 110 دارس مع وجود اكثر من اثنتي عشرة قاعة تدريب مجهزة بكافة المعينات السمعية والبصرية وكلها مكيفة.
- يوجد مطعم للمركز على أعلى مستوى من الاعداد ويتسع لاكثر من 300 شخص .
- يوجد استوديو كامل لتصوير الفيديو ونقل اشرطة السينما الى فيديو ، وإنتاج الحالات الدراسية وعمل المونتاج والماكساج وطبع افلام الفيديو وشرائط الكاسيت.
- يوجد معمل للغات.
- يوجد مكتبة متخصصة في كتب الإدارة وعلم النفس والإجتماع بجانب الكتب الزراعية وجميعها من أحدث المراجع العلمية مع وجود عدد كبير من الموسوعات العالمية المختلفة.

رابعاً : الإدارة العامة للتدريب :

يتبع هذه الإدارة ستة مراكز تدريبية موزعة على انحاء جمهورية مصر العربية.

1- مركز القاهرة بالدقي :

مخصص للبرامج الإدارية.

2- مركز بالقناطر الخيرية :

مخصص لبرامج البساتين حيث يتبعه مزرعة تدريبية وهو بنفس مكان مركز تنمية الإدارة ويتبعان حالياً إدارة واحدة.

3- مركز بلبيس :

يقع بمحافظة الشرقية ويعمل بكافة انواع البرامج

4- مركز الاسماعيلية :

يقع بمحافظة الاسماعيلية ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج

5- مركز تدريب شندويل :

ويقع بجزيرة شندويل بمحافظة سوهاج بجنوب مصر ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج.

6- مركز تدريب البحيرة :

ويقع في محافظة البحيرة ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج.

ملاحظة : المركز من 2-5 بها اقامة كاملة مبيت ، مطعم ، وسعتها الاستيعابية بالنسبة للإقامة حوالي 60 دارس لكل مركز (اقامة كاملة).

خامساً : مركز تدريب الميكنة الزراعية بالمعمورة الاسكندرية :

هذا المركز متخصص في جميع برامج الميكنة الزراعية والصيانة على كافة مستوياتها من العامل الى المهندس المختص.

والسعة الاستيعابية لهذا المركز 100 دارس للإقامة الكاملة (مبيت ووجبات) كما أن به ورش لكافة الآلات ، مزرعة تجريبية.

سادساً : مركز تدريب مربوط :

ويقع على مسافة 40 كم من الاسكندرية وهو مجهز باحدث المعدات والاجهزة وبه اماكن للإقامة على كافة المستويات من مستوى الفيلا الى مستوى الحجرة المزدوجة.

يتسع هذا المركز لاكثر من 250 شخص في وقت واحد مع وجود مطعم وكافتيريا وصالات للتدريب. ويمكن تنفيذ كافة انواع البرامج هناك وكذلك البرامج العملية للتنمية الريفية وإستصلاح وتنمية الاراضى.

ملاحظة : في جميع المراكز السابقة من ثانياً حتى سادساً يكون الإلتحاق عن طريق الاتصال والاتفاق مع المركز المصري الدولي للزراعة – وزارة الزراعة – جمهورية مصر العربية ص . ب 239 الدقى لانه الجهة الوحيدة بوزارة الزراعة التي يمكنها التعامل والتعاقد مع الجهات الخارجية.

الإمكانيات التدريبية في فلسطين

نظراً لغياب السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي ظل الإحتلال الاسرائيلي فإن الإمكانيات التدريبية المحلية بشكل عام وفي مجال السياسات الزراعية وتقييم المشاريع محدودة جداً وقد تكون معدومة كما هي في تحليل السياسات الزراعية .

إن عدم وجود مراكز متخصصة للتدريب في فلسطين أدى لأن تقوم بعض المؤسسات المحلية غير الحكومية والمؤسسات الاجنبية بين الحين والآخر بعقد بعض الدورات والندوات والمحاضرات في الجامعات الفلسطينية او في قاعات ومؤسسات اخرى.

إعداد وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية في الاردن :

لهذا الموضوع جانبان، الأول في الكيفية التي يتم فيها اعداد المشروعات والثاني الجانب التدريبي على اعداد وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية.

الجانب الأول : اعداد وتحليل المشروعات الزراعية

إن اعداد وتحليل المشروعات في الاردن يتم على مسارين داخل مجموعة من المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي. ففى المؤسسات الحكومية يتم اعداد المشروعات داخل الاجهزة المختصة ذات العلاقة ليأخذ المشروع بعد ذلك مسارين :

- مسار الى وزارة التخطيط اذا كان المشروع المقترح من ضمن مشاريع خطة التنمية، حيث تشكل لجنة خاصة من ضمنها وزارة المالية لاعتماد المشاريع وفق منظور الحكومة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ووفق القدرة التمويلية.
- مسار الى مجلس الوزراء حيث يتم اعتماد المشروع مباشرة من قبل مجلس الوزراء ليأخذ مساره الى التنفيذ.

أما في مؤسسات القطاع الخاص، فهنالك شكلان أو مساران، فبعض المشاريع تعد من قبل مؤسسات استشارية متخصصة ليرفع بعدها الى المؤسسة الحكومية المعنية لأخذ الموافقات الضرورية، وبعض المشاريع وبخاصة المشاريع التي تعتمد على الاقتراض، تقوم المؤسسات المعنية بتحضير دراسات خاصة بها تعتمدها في عملية تقديم العروض او اعطاء الموافقات اللازمة.

الجانب الثاني : التدريب :

حاول الاردن انشاء مراكز تدريب، وبالفعل قامت مثل هذه المراكز وعملت لسنوات عدة إلاّ أن ضعف الاهتمام وكذلك ضعف التمويل ادى الى تعطيل هذه المراكز ولعل المراقب يستطيع ان يلمح نشوء بعض المؤسسات التدريبية من حيث جانبها المؤسسي مثل :

- مديرية التدريب والتطوير في وزارة الزراعة ويقتصر عملها على الاستفادة من فرص التدريب المتاحة للأردنيين من قبل المنظمات العربية والدولية، كما تقوم بإعداد دورات تدريبية لبعض المتدربين من الاقطار العربية.
- مديرية الاقتصاد والسياسة الزراعية وزارة الزراعة حيث يمكن مشاهدة بعض الاجتهاد في مجال التدريب الداخلي وبخاصة في مجال استخدام الحاسوب والاستفادة من الفرص المتاحة بإيفاد بعض المتدربين اليها،
- وهناك المركز الوطني للبحوث ونقل التكنولوجيا الذي يقوم بأعمال تدريبية في مجالات مختلفة.
- وهناك ايضاً معهد التطوير الاداري الذي يمارس اعمال تدريبية فنية في بعض الاحيان للأردنيين وغير الاردنيين.

أما التدريب في مجال اعداد وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية فيتم بالغالب عن طريق نقل الخبرة بشكل فردي، الامر الذي يمكن معه الاعتقاد بعدم كفاية النشاطات التدريبية الحالية، وضرورة اعطاء اهتمام اكبر عن طريق اعتماد مشروع للتدريب في مجال تحليل السياسات واعداد وتقويم المشروعات الزراعية.

التدريب الفني الزراعي وأساليب تطوره في سوريا :

وضعت الدولة التدابير الرامية الى تحقيق اللامركزية في التخطيط التنموي وسعت الى توفير الدعم الاداري والسياسي والمالي لتنفيذ هذه السياسة فأنشأت هياكل تنظيمية جديدة واتخذت خطوات ايجابية لتحديد ادوار ومهام الاجهزة المختلفة على المستويات القطرية والمحلية وحددت السياسات المطبقة أهم العوامل والتي من بينها:

1- الترتيبات التنظيمية وتلبية حاجات التدريب.

2- وضع نظم للبيانات والمعلومات وتيسير تدفق الاموال المركزية.

ومن هنا تعين العمل على خلق كتلة رئيسية او جهاز فني من العاملين المدربين للقيام بمهام

التخطيط النوعية وتعمل وزارة الزراعة كصلة وصل لتنمية القطاع الزراعي بين المجلس الزراعي الفرعي بالمحافظة والمجلس الاعلى الذي يشرف على تخطيط النشاطات الزراعية وينسقها ويقرر الهدف منها.

ففي مجال التدريب يلاحظ نقص في اعداد الفنيين المدربين بمختلف المهام مما يتعين اجراء تقدير للجوانب النوعية والكمية لما يتوافر من تدريب والاحتياجات منه.

ويمكن تقدير احتياجات التدريب في اطار التخطيط الزراعي وتحليل المشروعات تحت ثلاثة انواع من المهارات :

1- مهارات مهنية.

2- مهارات تخطيط.

3- مهارات ادارية.

حيث لابد من هذه العملية لتقدير المتوافر من اليد العاملة في الحاضر والاحتياجات التدريبية في مدى زمني معين عن طريق مؤسسات تدريبية متخصصة مثل : معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - ادارة تطوير الإدارة والانتاج - المراكز والمعاهد التدريبية المتخصصة - الندوات والدورات والجولات الاطلاعية.

وقد احتل التدريب العملي الجزء الاكبر من برامج التدريس لتوفير الحد الادنى من الخبرات في ميدان التكنولوجيا الحديثة لتوفير الخبرات والمهارات لاحتياج المجتمع الزراعي المحلي وانيطت هذه المهمة بمديرية التأهيل والتدريب بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات التابعة للوزارة مع التركيز على ادخال المعلومات بإستخدام الحاسب الآلي وتتركز انشطة التدريب في مجالات رئيسية هي :

1- دورات تدريبية تخصصية في مختلف الانشطة الزراعية على مستوى الإدارة المركزية ومديرياتها بمحافظات.

2- دورات تدريبية تخصصية في مراكز متخصصة تابعة للوزارة.

3- دورات تدريبية قصيرة وطويلة في الدول المتقدمة زراعياً.

4- ايفاد الفنيين للحصول على شهادات متخصصة عليا ، اضافة لدورات تدريبية في مراكز تابعة لرئاسة مجلس الوزراء او الجامعة او بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية.

مشاكل وصعوبات التدريب :

1- عدم وجود مراكز تدريبية متخصصة في كل محافظة.

2- عدم توفر وسائط نقل دائمة.

3- عدم توفر مستلزمات التدريب بشكل كاف.

4- ضعف القدرة التمويلية وعدم الاستفادة من الدورات الخارجية.

وقد تم اجراء 653 دورة في عام 1993 ضمت 11945 متدرب منها :

- 48 دورة مركزية.
- 561 دورة بالمؤسسات التدريبية.
- 44 دورة بمراكز التدريب.

الإطار التنسيقي للنشاط التدريبي :

اتضح خلال المناقشات ان هناك امكانيات تدريبية كبيرة في الدول العربية (مصر على سبيل المثال). كما أن بعض الدول تعاني من النقص والقصور في الامكانيات التدريبية، وحتى يمكن الاستفادة الجماعية للدول العربية من الامكانيات التدريبية فيما بينهما لابد من اطار تنسيقي يتولى هذه المهمة.

والاقدر على ذلك هي المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تقوم بالآتي (شكل 1) .

1- مساعدة الدول الاعضاء في التعرف على وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لكل دولة.

2- اختيار عدد من المراكز والمؤسسات التدريبية العربية والاتفاق (التعاقد) معها لاجراء عدد من البرامج التدريبية.

3- تحديد المحتوى التدريبي والاشراف على البرامج بالاشتراك مع مؤسسات التدريب العربية .

4- التنسيق بين مؤسسات التدريب العربية وبعضها.

5- تنظيم عقد اللقاءات والندوات لمراكز التدريب العربية لتوحيد المفاهيم وايجاد وحدة فكر.

6- تنظيم وتنسيق والاشتراك في النواحي التمويلية لتلك البرامج.

(شكل 1) الإطار التنسيقي للنشاط التدريبي

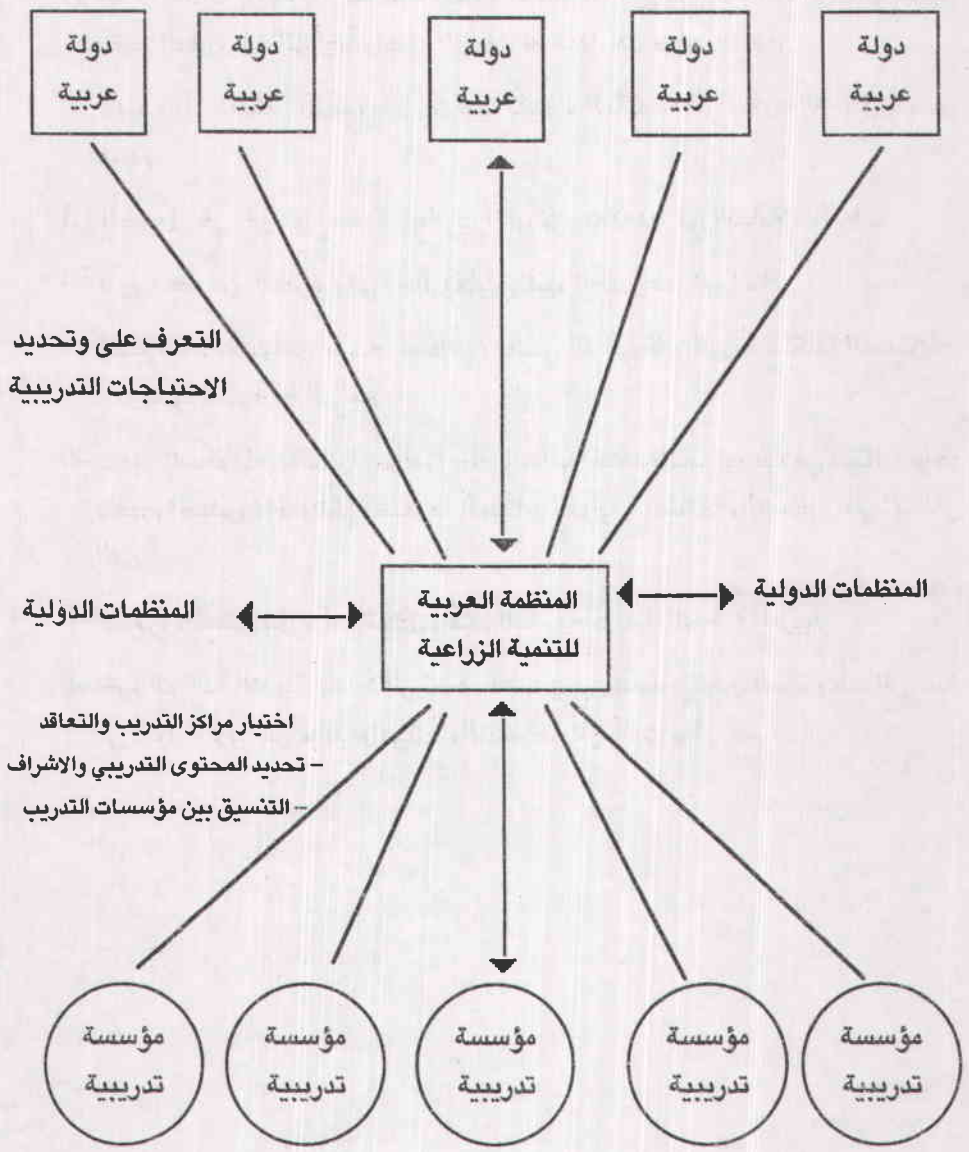

توصيات :

1- انشاء وحدات بالإدارات المختصة بتحليل السياسات الزراعية تقوم هذه الوحدات بتحليل وتقييم المشروعات الزراعية واعداد البيانات لعرضها على صاحب القرار.

2- تزويد وحدات تحليل المشروعات الزراعية بأجهزة الحاسب الآلي اللازمة لتسهيل وتيسير عملهم.

3- الحصول على البرامج الحديثة للحاسب الآلي للإستعانة بها في التحليلات المعقدة.

4- تدريب عدد من المتدربين في مجال تحليل وتقييم المشروعات الزراعية.

5- تقييم وتخطيط برامج تدريبية لمحللي ومقيمي المشروعات الزراعية لكافة المستويات متدرجاً لكافة نوعيات البرامج.

6- توفير المعلومات والنشرات والدراسات الخاصة بتكنولوجيا جديدة في مجال تحليل وتقييم المشروعات والتي تصدرها الهيئات الدولية المختلفة والمحللون في الاقطار العربية.

7- ضرورة التنسيق بين برامج تحليل وتقييم المشروعات بدول المنظمة العربية.

8- تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق بين إدارات تحليل المشروعات الزراعية في الدول العربية من جانب والهيئات والمنظمات الدولية من جانب آخر.

التقرير الفني

لأعضاء مجموع العمل الخاصة بأقطار

العراق/السودان/سوريا/ الجزائر/موريتانيا/لبنان

والمكونة من :

1- د. جميل محمد جميل الدباغ	رئيساً
2- عبدالرحمن محمد التهامي	مقرراً
3- عواطف خضر	عضواً
4- رشيد بوخشيم	عضواً
5- يحيى احمد الوقف	عضواً
6- اسامة مرتضى	عضواً

أولاً : علاقة المشروع بالاطار الكلي للإقتصاد في ظل المستجدات الإقليمية والدولية

1- من أجل دعم التجارة البينية فان الأمر يتطلب ربط المشروع بالاقتصاد الكلي لهذه البلدان من خلال الاستفادة من مفاهيم الميزة النسبية.

2- وبناء على ذلك لابد من الاخذ بعين الاعتبار علاقة المشروع بالسياسة الزراعية الجارية ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية العامة للبلد.

3- ومن ذلك التعرف على مدى تأثير اقامة المشروع على زيادة الانتاج الزراعي وكذلك مدى مساهمته في تدعيم الامن الغذائي الوطني من خلال تقليص الاستيرادات مع تعظيم الصادرات لتدعيم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن ثم تعظيم المنفعة الاجتماعية والاقتصادية والتوازن البيئي في البلد المعني.

4- ضرورة ربط المشروع المقترح بالامكانيات المتاحة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية مع الاخذ بنظر الاعتبار الميزات النسبية والتكاملية ضمن القطاع الاقتصادي والزراعي للبلد.

5- مراعاة التوزيع الجغرافي والقاعدة المواردية للمشروعات المقترحة بما يكفل :

- الاستخدام الامثل لها.

- العدالة في توزيع فرص الاستثمار على المناطق.

6- عند وضع المشروعات يراعى ضمان استدامة التمويل ولاسيما الداخلي جنباً الى جنب مع التمويل الخارجي ان وجد.

7- مدى قدرة المشروع على امتصاص العمالة (ولاسيما الريف/ منطقة المشروع) وقدرته اللاحقة على رفع المستوى المعاشي للسكان بشكل عام وعلى المجتمع بشكل خاص.

8.- لابد من الاخذ بنظر الاعتبار علاقة المشروع بالقطاعات الاخرى ضمن انشطة الاقتصاد الوطني (بحيث يكون للمشروع ربط امامي وخلفي (وذلك لإمكانية تحقيق تصنيع زراعي يعتمد على موارده المحلية.

مشروع قطن ← صناعة نسيج

مشروع للحبوب الزيتية ← انتاج زيوت

وهكذا ....

9- إن الاعتبارات سابقة الذكر تستوجب تواجد اجهزة تخطيطية واحصائية مقتدرة توفر القاعدة المعلوماتية كعنصر اساسي لاعداد وتصميم المشروعات بشكل متناسق ضمن الاطار العام للإقتصاد الكلي ... مع مراعاة المستجدات الاقليمية والدولية التي تطرأ بين حين وآخر....

ثانياً : المكونات الاساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم المشروعات

1- مكونات فنية :

– القاعدة المعلوماتية للجوانب الفنية في حالة انشاء مشروع زراعي متاحة كما هو أدناه لكي يكون العمل شاملاً ومناسباً :

– نوعية التربة.

– توفر المياه.

– كميات الامطار

– شبكات الصرف

– المحاصيل الموجودة وانواعها

– امكانية استخدام المكننة او الايدي العاملة

– التركيب المحصولي .

– مدى توفر مستلزمات الانتاج والتقنيات الحديثة

– الخدمات التيسيرية .Facilitating Services

– خدمات التسويق

– خدمات التخزين

– خدمات الارشاد الزراعي والتدريب

– خدمات البحوث واستخدام نتائجها.

– خدمات التصنيع الزراعي.

2- التأثيرات البيئية :

مراعاة الموازنة البيئية عندانشاء المشروع وتجنب التأثيرات السلبية على :

- العنصر البشري والكائنات الحية.
- الأرض
- مصادر المياه
- الهواء (المناخ)
- النباتات (الغابات ، المراعي ....)

3- النواحي المالية :

- تأثير المشروع على القطاعات الأخرى / عام ، خاص.
- تأثير المشروع على المستثمر.
- تأثير المشروع على مجتمع المشروع (الوحدات المستخدمة والتأثير على المداخيل الزراعية).
- مدى تأثير المشروع بالسياسات :
  - السعرية
  - الضريبية
  - معدلات الفائدة والاقراض

4- النواحي الاقتصادية :

- مراعاة مدى مساهمة المشروع المقترح في تنمية الاقتصاد الزراعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بصفة عامة.
- تحديد المساهمة المتوقعة في اجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي وعلى المستوى الكلي.

5- النواحي الاجتماعية :

- مراعاة اندماج المشروع المقترح مع اهداف ومتطلبات السياسة الاجتماعية العامة.

- مراعاة الآثار الاجتماعية المباشرة للإستثمارات المقترحة (ادخال المكننة قد يسبب عطالة مثلا).

- مدى التأثير على نوعية ومستوى الحياة ويندرج تحت تحسين الخدمات الثقافية والصحية.

6- النواحي المؤسسية للمشروع :

- مدى تطابق الهيكل المؤسسي للمشروع مع الهيكل المؤسسي والتنظيمي العام .

- العادات والتقاليد.

- التعرف على الهيكل المؤسسي الجديد للمشروع والمرغوب من قبل المستفيدين ... وهذا يتطلب عند تصميم المشروع إشراك الفئات المستفيدة في الهيكل المرغوب ومدى مشاركتهم اللاحقة في كافة مراحل المشروع .

رابعاً : كيفية تحسين الواقع وتلافي القصور :

إن القصور والمواقف التي تم مناقشتها واستنتاجها في الفصول السابقة تدعو الى اعداد البرامج التدريبية الكفوءة والقادرة على النهوض بنشاط التدريب الزراعي في مجالات تحليل وتقويم المشاريع الزراعية.

1- اعداد البرامج التدريبية :

أ- على مستوى القيادات العليا : العمل على اقامة دورات مستمرة في السنة لاتقل عن دورتين سنوياً لوكلاء الوزارات والمدراء العاملين في وزارات الزراعة والتخطيط والاقتصاد ، لفترة 3 الى سبعة أيام. يتركز فيها النقاش والمحاورة وتبادل الآراء حول التنسيق بينهم فيما يخص تطبيق السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشاريع الزراعية وبما يضمن استمرارية هذه المشاريع. مع الاخذ بعين الاعتبار وضع خطة متكاملة وشاملة للتدريب على هذه المواضيع.

ب- على مستوى القيادات الوسطى :

* دورات تدريبية لمدة 2-3 اسابيع بمعدل دورتين في السنة.

* المشاركون في مثل هذه الدورات هم عامة من المدراء ورؤساء الإدارات والوحدات الفنية والهندسية والعاملون في وزارة الزراعة .

* تضمين منهجية الدورات وتمارين لحالات دراسية تمثل واقع حال المنطقة العربية.

2- على مستوى (المدربين) :

* دورات تخصصية لمدة اسبوع الى اسبوعين في مجالات تحليل وتقويم المشاريع الزراعية.
* ان تكون هذه الدورات تطبيقية الى حد كبير تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية لاجراء عمليات التحليل والحصول على النواتج النهائية لعملية التقويم.
* يفضل ان يحاضر في هذه الدورات خبراء متخصصون على مستوى عال من الدراية والمعرفة بالامور النظرية والتطبيقية مع متابعتهم للمستجدات الاقليمية والدولية للإصلاحات الهيكلية المتاحة بالاقتصاديات المختلفة والمترابطة مع مفاهيم التنمية المستمرة.
* يفضل وضع تطبيقات لتمارين محلية او عربية لتقريب واقع الحال للمستفيدين ليصبح بامكانهم الاشراف على دورات تدريبية.

3- احداث شبكة للتعاون :

نرى من الضروري طرح موضوع انشاء شبكة للتعاون في مجالات التدريب الزراعي تأخذ بنظر الاعتبار الامور الاساسية التالية :

أ- توحيد مناهج التدريب لتشمل تأهيل اكبر عدد ممكن من المشاركين على مختلف المستويات (القيادات العليا، القيادات الوسطى، تدريب المدربين).

ب- ادخال موازنات مالية مناسبة لنشاط التدريب في كافة وزارات الزراعة بالمنطقة العربية والاستفادة من مساعدات المنظمات الاقليمية والدولية سواء المالية منها او تقديم الاجهزة والمعدات الضرورية للتدريب.

ج- تركيز تعاون هذه الشبكة مع المنظمات الاقليمية والدولية لضمان التعرف عن كثب على المستجدات الحديثة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية الخاصة بالقطاعات الزراعية . وكذلك الاطلاع على تجارب البلدان الاخرى.

واقع التدريب في مجال تحليل وتقويم المشروعات الزراعية :

من خلال الاطلاع ومناقشة البنية الهيكلية لاجهزة التدريب في مجال تحليل وتقويم المشروعات ضمن اقطار المجموعة لوحظ ان هنالك تباين في البنيات الهيكلية حيث برز شكلين لها :

1- وجود جهاز تدريبي يتبع اكثر من إدارة ويمكن لاحدى هذه الادارات ان يكون لها مهام اضافية غيرالتدريب.

2- عدم وجود جهاز تدريبي متخصص ومتفرغ ولكن يوجد نشاط تدريبي عبر دورات لها سهام واختصاصات اخرى داخل القطاع.

3- وجود مراكز تدريبية لكل مجالات التدريب ومنها التدريب على تحليل وتقويم المشروعات الا ان الجهاز التدريبي يتبع لعدة قطاعات.

وبالنظر الى الجوانب التخصصية فقد لوحظ ان معظم اقطار المجموعة او بالاحرى جميعها اعطت اهتماماً اكبر للتدريب في المجالات التكنولوجية بمختلف اختصاصاتها الا انها لم تعطى ذات الاهمية للتدريب في مجال تحليل القطاع الزراعي والتخطيط للمشروعات وتقييمها ومتابعة تنفيذها سواء مركزياً او محلياً وكذلك الامر بالنسبة للتدريب في مجال تأهيل الاطر القيادية والوسيطة والمساعدة وكذلك تأهيل المدربين.

4- اقتصار التدريب على العاملين في القطاع العام حيث لم يحظ القطاع الخاص باي نصيب من التدريب وهذا يعود الى :

- عدم توفر الامكانيات اللازمة للتدريب لإستيعاب متدربين من القطاع الخاص.
- تقدم الخدمات مجاناً للعاملين في القطاع العام.
- عدم وجود حوافز للمتدربين.

وقد اقتصر التدريب بصفة عامة على الدورات التدريبية القصيرة واحياناً الموسمية وذلك حسب الحاجة ونوعية وطبيعة التدريب.

الصعوبات والمعوقات :

يمكن ادراج اهم المعوقات في الآتي :

1- عدم وجود تخطيط لاحتياجات التدريب في كل مجال من المجالات خلال كل سنة ليتم تقييم برامج تدريبية لتغطية هذه الاحتياجات.

2- عدم ايلاء أي إهتمام من غالبية الدول لتقييم المشاريع المنفذة وإستخدامها.

3- عدم وجود حوافز شخصية للمتدربين لتحفيزهم على الاشتراك في البرامج التدريبية.

4- انعدام المتابعة للمتدربين بعدالعودة للعمل لعدم توفر الامكانيات لذلك.

5- بالنظر لزيادة الطلب على المشروعات الزراعية فان المراكز الموجودة لاتلبي الطلب على الحاجات التدريبية في مجال تحليل وتقويم ومتابعة تنفيذ المشروعات للأسباب التالية :

- عدم تناسب الطاقات الاستيعابية مع حاجة التنمية.
- قصور وسائل التدريب وقدمها (الحاسبات، السمعية ، البصرية).
- نقص عدد المدربين.
- ارتفاع تكاليف التدريب وعدم التمكن من تنفيذ البرامج.

6- الاختيار السيء للمتدربين ومن لايعملون في مجال برامج الدورات التي يلتحقون بها .

7- عدم وجود جهاز تنسيقي قطري مهمته التنسيق بين المنظمات العربية والدولية والجهات الخارجية الممولة لعمليات التدريب.

احتياجات التدريب في اقطار المجموعة :

- لوحظ وجود نقص واضح في مجال التدريب على تخطيط وتقويم المشروعات ومتابعتها الامر الذي يتطلب تدعيم المراكز الموجودة في بعض الأقطار وإنشاء مراكز في الاقطار التي لايوجد فيها .
- تطوير وتوسيع المراكز المتاحة حالياً وتدعيمها بالامكانيات المالية والأجهزة السمعية والبصرية والحاسبات الآلية وبرامج التدريب.
- القصور في عدد المدربين مما يتطلب زيادة دورات اعداد المدربين ووضع برامج لرفع كفاءتهم التدريبية.
- أهمية تدريب القيادات العليا التنمية مهاراتهم الادارية والسلوكية والقيادية من خلال دورات قصيرة ومتخصصة لهم.
- ايجاد صيغة تكاملية بين الاقطار العربية يتم تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج بين المراكز وادارات التدريب في الدول المختلفة.

التوصيات :

1- تضمين برامج تحليل وتقويم المشروعات في مناهج المراكز التدريبية القائمة.

2- ايلاء اهمية كبيرة لبرامج التدريب على المهارات الادراية والسلوكية للإدارة العليا والوسطى.

3- التأكيد على ضرورة منح حوافز تشجيعية للمتدربين والمدربين.

4- ضرورة اختيار المتدربين للدورات التي سيتبعونها ممن يعملون في نفس مجال هذه

الدورات وايجاد صيغة مناسبة تلزم المتدرب بالعمل لمدة محددة على الاقل في نفس المجال الذي تدرب فيه.

5- زيادة كفاءة المراكز القطرية القائمة واستغلال الامكانيات المتاحة لها لتوسيع مجالات التدريب فيها.

6- زيادة حجم التمويل المحلي اللازم للعمليات التدريبية وفق الحاجات وايجاد مصادر لتمويل خارجي.

7- زيادة عدد الدورات التدريبية في مجال تحليل السياسات الزراعية وتخطيط وإدارة وتقويم ومتابعة المشروعات الزراعية على المستوى القطري والاقليمي والقومي.

8- خلق برامج اعلامية في الاقطار العربية تحت اشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية تهدف الى تنشيط وتسويق خدمات التدريب على مستوى القطاع الخاص.

9- ان تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية مهام التنسيق بين مراكز التدريب في الاقطار العربية والمنظمات الدولية التمويلية (EDI - FAO .....) بما لديها من امكانيات مادية وفنية في مجال التدريب.

10- انطلاقاً من اهمية دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاعمال التي تقوم بها سواء على المستوى العربي او الدولي والذي يتطلب منها مايلي :

1- التعرف على تحديد احتياجات التدريب لدى الدول العربية.

2- مساعدة الدول العربية على وضع البرامج وتصميم محتواها بما يتناسب مع احتياجات الدولة.

3- اختيار المدربين والمتدربين.

4- مساعدة الدول في تأمين تمويل للتدريب من الهيئات الدولية التمويلية.

الإستخدامات الحالية للحاسب الآلي في التدريب في مجال تحليل السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية

عموماً نجد أن استخدامات الحاسب الآلي مازالت حديثة ومحدودة وفي بداية الطريق على مستوى الدول العربية سواء في قطاعها العام والخاص او مراكز التدريب في مجال تحليل السياسات الزراعية وتقويم المشروعات وينطبق هذا الامر حتى على مستوى الجامعات. ولكن نجد أن إستخدام الحاسب الآلي في مجال تحليل السياسات الزراعية اقل تقدماً من ذلك في مجال تقييم المشروعات.

من هنا نجد أن درجة الاستخدام محدودة مما يعتبر هذا الامر قاسم مشترك بين الدول العربية. وتتفاوت درجة استخدام الحاسب الآلي ولكن ليس تفاوتاً كبيراً.

- على مستوى الدول العربية هنالك عدد قليل من مراكز التدريب بدأت تدخل الحاسب الآلي ضمن برامجها ولكن ينحصر التدريب فقط في مرحلة معرفة الحاسب وابجدياته وليس في التدريب على برامج بعينها.

أما في وزارات الزراعة المركزية واقسامها المختصة في الاقتصاد والتخطيط فنجد ان استخدام اكثر في مجال الاحصائيات وحصر المعلومات ولكن بدرجة ضعيفة ومحدودة ومربوطة بالاحتياج الفوري بالنسبة لمجال السياسات الزراعية.

- هنالك عدد قليل من مراكز التدريب لديها الحاسب الآلي وتستخدمه في برنامج تدريبي متخصص ولكن المشكلة هنا ان هذه المراكز تكتفي فقط بتدريب البرنامج الـ Package وليس استعمالاتها على أرض الواقع.

- الفجوة الماثلة بين متخذي القرار والفنيين المتخصصين في مجال تحليل السياسات والمشروعات (فجوة علمية وزمنية) مما يجعل درجة استيعاب متخذي القرار متفاوتة وهذا يخلق كبيرة بين المخططين واصحاب القرار ومما قلل من التوجه الجاد للتوسع في تعميم صعوبة استخدام الحاسب الآلي في العمل اليومي على مستوى الوزارات وهذا بالتالي يقلل الطلب عليه على مستوى التدريب في المراكز المتخصصة.

- مازالت هنالك مشكلة في عدم وجود كوادر متخصصة في وضع البرامج المناسبة والتي تستوعب واقع السياسات الزراعية والمشروعات على مستوى الاقطار العربية مما جعل البرامج المتاحة حالياً تواجه صعوبة استيعاب هذه المتغيرات بالذات في مجال السياسات الزراعية.

- عدم وجود حوافز تشجيعية (معنوية ومادية) للمتدربين في مجال التحليل بإستخدام الحاسب الآلي وخاصة بعد رجوعهم لمواقع عملهم حيث يواجهوا بقلة الامكانيات واستعمالات ماتحصلوا عليه.

5- مراكز التدريب الحالية على المستوى القطري لاتواكب المتغيرات والمستجدات المطلوبة لاستخداماتها في تحليل وتقييم المشروعات. (مازالت تقليدية).

6- عدم وجود جهاز تنسيق مقتدر لينسق بين مراكز التدريب وخلق شبكة اتصالات على المستوى المحلي والمنظمات العربية والدولية والجهات الممولة لبرامج التدريب على الحاسب الآلي على المستوى المحلي.

الإحتياجات المستقبلية في استخدام الحاسب الآلي :

1- تأهيل وتطوير المراكز التدريبية سواء المحلية او الاقليمية وتزويدها بالاجهزة الحديثة ويتم ذلك عن طريق حكومات الدول او بالمشاركة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات الاخرى.

2- تزويد هذه المراكز بالبرامج الحديثة في مجال التدريب وربطها بالمراكز الدولية وذلك لاستخدامات برامجها التدريبية لتواكب المتغيرات الجديدة والاستفادة من خبرات هذه المراكز لتطوير مجال التدريب.

3- حصر وتصنيف الكفاءات التدريبية في مجال الحاسب الآلي والعمل على سد النقص الناجم في عدد ونوعية المدربين في هذا المجال وتنظيم مجهوداتهم لتصب في برامج موحدة لتوسيع دائرة الفائدة.

4- من هنا يأتي دور المنظمات الاقليمية والدولية، خاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في توسيع نشاطها وتوجيه جزء من مواردها ليشمل :

* مساعدة الدول العربية من خلال مراكزها التدريبية الموجودة لادخال الحاسب الآلي في مجال التدريب وتعميق دوره.

* مساعدة المدربين على المستوى القطري في معرفة وضع البرامج وتعميمها بما يناسب احتياجات الدول العربية في تحليل السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات.

* المساعدة في تأمين تمويل للتدريب يكون مربوطاً ببرامج معروفة ومحددة بينها وبين الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية حتى تضمن درجة من التكامل ورفع كفاءة التدريب على الحاسب الآلي على المستوى العربي.

تحليل المخاطر Risk Analysis :

في اطار التحليل المالي للمشاريع الزراعية لابد من الاخذ بالاعتبار عاملين اساسيين :

اولهما التغاير في الدخل الزراعي (الناجم عن التغيرات في الاسعار، والانتاجية واستخدام المدخلات).

وثانيهما التكاليف الحقيقية لعناصر الانتاج والموارد الطبيعية النادرة كمياه الري وعدم الاعتماد على كلفة استخراج الماء فقط (كافة تكاليف الري بما في ذلك قيمة الماء نفسه).

1- المخاطر المتعلقة بالدخل :

هنالك عناصر مخاطرة متعددة تتعلق بالحاسبات الخاصة بتقديرات تكاليف مدخلات المشروع وكذلك تقديرات العائدات منه عند تحليل المشروع الزراعي المعين ... ويعتبر الدخل المستحصل عليه هو الناتج النهائي لهذه العوامل المتغيرة..

لذا يمكن الاعتماد على دراسة التغاير بالدخل من اجل تعديل التحليل المالي المستجد للمشروع وذلك بالنظر الى هذا التغاير وهذا يتم من خلال الطرق التالية :

أ- جمع معلومات دقيقة عن الدخل بالنسبة للسلع المعينة بالدراسة الخاصة بالمشروع خلال دورته.

ب- حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التغاير ، وكل محصول على حدى.

المخاطر المتعلقة بإستخدام المصادر الانتاجية الطبيعية النادرة :

أ- غالباً ماتتم عملية التحليل المالي للمشاريع الزراعية دون الاعتماد على التكاليف الحقيقية لمصادر الانتاج ولاسيما بالنسبة للمياه وحيث يعتمد على ادخال الكلفة الاستخراجية فقط ودون ادخال القيمة الحقيقية للماء كعنصر نادر في العديد من البلدان. وإن هذا من شأنه ان يؤدي الى الاستنزاف الجائر لهذا المصدر الحيوي في النشاط الانتاجي ومن دون الاكتراث بأن هذا المصدر هو ملك للجيل الحالي والاجيال القادمة. وأن ندرته وعدم تجديده في الارض قد يؤدي الى كوارث لاحصر لها.

ب- لذلك وللسبب اعلاه، يجب ان تؤخذ الكلفة الحقيقية لهذا العنصر وغيره من العناصر النادرة في اطار التحليل المالي لجميع المشاريع الزراعية. ومن الممكن تقدير هذه الكلفة (القيمة) في بنود التكاليف في حالات الندرة.

ج- في حالة وجود مصادر انتاجية وطبيعية مشتركة بين عدة بلدان مثل حالة الانهر لبلدان متعددة كنهر النيل بين اثيوبيا والسودان ومصر (على سبيل المثال) او نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق ... لابد من وجود التنسيق والمشاورة بين البلدان المتجاورة لوضع قيمة (سعر) موحدة لاستخدام المياه بشكل عادل يضمن حقوق جميع الاطراف.

التقارير الفنية لمجموعات العمل في مجال إعداد وتقويم المشروعات

التقرير الفني
لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار
مصر/فلسطين/سوريا/لبنان/السودان
والمكونة من :

1- أ. د. سعد طه علام
2- عاطف عبدالحكيم
3- دلال المصري
4- مجد العبد الله
5- ريانة سعد
6- شاكر جودة
7- أ. د. مدثر علي أحمد

مقدمة :

في إطار سياسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية نحو التنسيق بين الدول اعضاء المنظمة في الفهم الواحد للمتغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها على السياسات الاقتصادية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة مع التعريف بما للسياسات الزراعية من اهمية ودور في هياكل الاقتصاد القومي ومن ثم ضرورة التعرف عليها واساليب تحليلها لافادة كافة المتعاملين معها. ومن هذا المنطلق قامت المنظمة بدعوة الدول الاعضاء لحضور حلقة العمل حول التدريب في مجال السياسات الزراعية والتي تنظمها بالاشتراك مع معهد التنمية الاقتصادية بالبنك الدولي . في الفترة 25/6-7/7/1994 بدمشق بالجمهورية العربية السورية.

وقد حضر حلقة العمل ممثلون عن 14 دولة عربية. حيث استهل الدكتور كرار عبادي اهداف الحلقة والمنتج النهائي المطلوب لاجتماعات الاسبوع الاول من 25-1994/6/30 مؤكداً على ضرورة ان يشمل نقاش الحاضرين حول التدريب في مجال السياسات الزراعية واضعين في الاعتبار التدريب الاقتصادي العالمي الجديد الذي يفرض نفسه على العالم اجمع وكذا التعرف على امكانيات التدريب بالدول المشتركة وامكانية التنسيق بينها للوصول الى صيغة تكاملية والتخطيط لدورات تدريبية لكافة المستويات الوظيفية التي سوف تعمل في انجاز مهام السياسة الزراعية مع التأكيد على برامج إعداد المدربين في هذا المجال.

وتشكلت المجموعة الرابعة من الآتية أسمائهم :

1- أ. د. سعد طه علام (مصر).
2- عاطف عبدالحكيم (مصر).
3- دلال المصري (فلسطين).
4- مجد العبدالله (سوريا).
5- ريانة سعد (لبنان).
6- شاكر جودة (فلسطين).
7- أ. د. مدثر علي احمد (السودان).

وبعد الايضاحات التي قام بها السادة :

1- د. كرار العبادي
2- د. دلبرت فتشت
3- د. فهمي بيشاي
4- د. محمد عثمان

وبعد اجتماعات ومناقشات دامت خمسة ايام خلصة المجموعة الرابعة الى التقرير التالي :

الفصل الاول

الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسات الزراعية في توجيه مسارات التنمية الزراعية في ضوء المستجدات الاقتصادية :

العناصر الاساسية :

1- ماهي المستجدات الاقتصادية.

2- توجيهات التنمية عامة والتنمية الزراعية خاصة.

3- دور السياسة الزراعية في تحقيق وتأكيد توجهات التنمية.

أولاً : المستجدات الاقتصادية :

الاصلاحات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية، وهذه الاصلاحات التي تمت في هذه الدول والتي تعني بصفة اساسية رفع يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد والتي جاءت بدعم وتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وباشرافهم ودعم منهم يصل الى حد الالزام.

* انعكاسات هذه المستجدات على الاقتصاد القومي وعلى القطاع الزراعي :

كي يتم التعرف على حجم هذه الاصلاحات الهيكلية يجب الإلمام بدور الدولة في القطاع الزراعي قبل هذه التعديلات .

كانت الدولة تؤدي وظائف عدة واساسية في القطاع الزراعي وهي :

1- توجيه الانتاج الزراعي عن طريق تحديد الدورة الزراعية والتركيب المحصولي الزراعي بقوانين ملزمة في بعض الحالات، مما يؤدي الى زراعة مساحات معينة لمحاصيل معينة يحتاجها المجتمع.

2- تمويل القطاع الزراعي عن طريق بنوك التنمية المركزية والعامة، وتقدم الدولة قروض عن طريقها للقطاع الزراعي اما نقدية او عينية وبأسعار فائدة مدعومة.

3- تسويق الانتاج الزراعي حيث كانت الدولة هي المشتري الوحيد لمعظم المنتجات الزراعية الاساسية من المنتجين وايضاً كانت هي المصدر الوحيد للسلع الزراعية.

4- كانت تحدد الدولة اسعار السلع للمنتجين وفي بعض الحالات كانت تحدد ايضاً اسعار المستهلكين.

5- دعم المؤسسات والتنظيمات الزراعية الشعبية مثل دعم التعاونيات الزراعية بمختلف اشكال الدعم (نقدي ، عيني ، موظفين).

6- البنية الاساسية الزراعية (الري ، الصرف ، الطرق).

7- كانت الدولة تؤدي الخدمات الزراعية وهي الارشاد والبحوث والتدريب في قطاع الزراعة.

الإصلاحات الهيكلية وما يرتبط منها بالقطاع الزراعي :

أ- تخلت الدولة عن المهام الخمسة الأولى وتركتها لآلية السوق الحر (العرض والطلب) حيث رفعت يدها عن تمويل ودعم الانتاج الزراعي وحددت القروض الزراعية حسب اسعار السوق.

ب- ومن ناحية التسويق ايضاً توقفت الدولة عن تسويق معظم المحاصيل ماعدا المحاصيل الصناعية مثل القطن ، قصب السكر في مصر مرتبطان بقطاعات اخرى صناعية بالدولة وتركت الاسعار كلها للسوق الحر.

ج- استمرت الدولة في دعم البنية الاساسية.

كما انحصر دور الدولة في الوظيفة السابقة وهي تقديم خدمات الارشاد والبحوث والتدريب.

- فهناك دور اساسي للدولة ايضاً وهو الرقابة على القطاع الزراعي (الرقابة على المدخلات الزراعية وعلى الانتاج الزراعي من حيث مطابقته وسلامته والرقابة على البيئة الزراعية.

*** التوجيهات التنموية العامة والتوجيهات الزراعية :**

1- الإستغلال الامثل للموارد المتاحة.

2- بالنسبة للزراعة هناك بعض التوجهات التنموية للدولة النامية وهي :

أ- الاستغلال الامثل للموارد الزراعية مع المحافظة عليها وزيادتها (التنمية المتواصلة)

ب- تضييق الفجوة (سد الفجوة) الغذائية او تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ج- زيادة الصادرات الزراعية.

*** استخدام السياسات الزراعية والتأثير عليها وتوجيهها والتي تشمل :**

1- سياسة الانتاج الزراعي.

2- السياسة السعرية.

3- السياسة التسويقية.

4- سياسة التجارة الخارجية في السلع الزراعية.

5- السياسة الاستثمارية الزراعية.

6- سياسة الضرائب الزراعية.

7- سياسة الخدمات الزراعية.

8- سياسة العمالة الزراعية والبطالة ..... الخ.

أي من هذه السياسات تستطيع الدولة التأثير فيها وتوجيهها الوجهة التي تخدم الاهداف التنموية للدولة.

الدولة تستطيع التدخل بصورة غير مباشرة حيث تحقق اهدافها التنموية الرئيسية الثلاث كيف يحدث هذا ؟

1- الحوافز أ- حوافز جمركية

- مدخلات (واردات)

- مخرجات (صادرات)

ب- حوافز ضريبية

- ضرائب على الارض الزراعية

- ضرائب على الانتاج الزراعي

2- الادوات المالية والنقدية (اسعار الصرف وكمية النقود واسعار الفائدة)

3- بعض التنظيمات الخاصة في القطاع الزراعي اما ايجادها او تنشيط الموجود فيها (مثل اتحادات المنتجين ، اتحادات المصدرين).

*** السياسات الزراعية ودورها في التأثير على التنمية الاقتصادية :**

أولاً : السياسة الانتاجية :

1- زيادة الإنتاج الزراعي رأسياً (التنمية الرأسية).

2- زيادة الانتاج الزراعي افقياً (التنمية الافقية).

تستطيع السياسة الانتاجية الزراعية أن :

تدفع وتوجه وتنمي الانتاج الزراعي عن طريق :

- الضرائب
- الجمارك.
- الارشاد
- البحوث
- التدريب
- البنية الأساسية (ري ، صرف ، طرق ، كهرباء)

ثانياً : السياسة السعرية :

تؤثر الدولة فيها عن طريق حد ادنى سعرى للسلع الزراعية التي :

- ترغب الدولة في زيادتها.
- تتقلب اسعارها كثيراً
- ترغب الدولة في زيادة الصادرات منها .

وذلك عن طريق :

- دخول الدولة وقبولها شراء كل ما يعرض عليها بسعر الحد الادنى الذي تضمنه الدولة.
- توفير ودعم المعلومات السعرية للمتعاملين في السلع الزراعية.

ثالثاً : السياسة التسويقية :

تؤثر السياسة التسويقية في عرض وطلب السلع الزراعية ومن ثم اسعارها وذلك عن طريق :

- المؤسسات التسويقية.
- أساليب التخزين والحفظ في المجتمع.
- اجراءات النقل الداخلي والخارجي.
- امكانيات التصنيع الزراعي.

ويمكن للدولة والمجتمع تسهيل اجراءات تلك الانشطة بما ينعكس على تسويق السلع الزراعية عن طريق توفير المعلومات.

رابعاً : سياسة التجارة الخارجية :

تؤثر سياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي والتركيب المحصولي (سواء بالنسبة للصادرات او الواردات الزراعية) وقد تكون هذه الآثار ايجابية في حالة زيادة الصادرات واستيراد الاحتياجات.

وقد تكون سلبية في حالة الاغراق مما يؤدي الى اختلالات هيكلية في القطاع الزراعي ومن ثم تستطيع السياسة الزراعية :

- تشجيع الانتاج للتصدير.
- تشجيع انتاج بدائل الواردات.
- التحوط ضد الاغراق ، وذلك عن طريق وبواسطة الادوات السابق الاشارة اليها .

خامساً : سياسة الإستثمار الزراعي :

دور الدولة في مجال التدريب في ظل التعديلات الهيكلية :

- خلال الفترات السابقة كان يمارس التدريب بإشراف وتمويل وعن طريق :

أ- الدولة الجانب الاكبر من التدريب.

ب- المعونات الخارجية.

ولكن بتقليص دور الدولة في الانشطة الاقتصادية سينعكس ذلك بالضرورة ايضاً على التدريب وتصبح الجهات القائمة بالتدريب على النحو الآتي :

أ- الدولة ولكن بدور أقل مما سبق.

ب- المؤسسات الخاصة.

ج- المعونات الخارجية.

ومن ثم فانه من الضروري أن تركز الدولة في المرحلة الحالية على نواحي معينة من التدريب لايدخل فيها القطاع الخاص او المؤسسات الخاصة. وتلك المجالات :

- السياسات والاستراتيجيات - التكنولوجيا - الخدمات الاجتماعية.

الفصل الثاني

المتغيرات التي يجب اخذها في الاعتبار عند وضع أو تصميم السياسات الزراعية :

1- تقييم السكان :

- النوع - العمر - ريف - حضر - معدلات النمو

2- الارض : ومايرتبط بها من نوعيات (أرض جديدة ، ارض قديمة).

3- المياه.

4- التركيب المحصولي.

5- الانتاجية المحصولية او الانتاجية من كل محصول.

6- الانتاج الكلي.

7- الاسعار المحلية والعالمية.

8- العمالة الزراعية.

9- الاجور الزراعية.

10- الصادرات الزراعية.

11- الواردات الزراعية.

12- الاستهلاك الفردي والقومي.

13- الدخل الفردي والدخل القومي.

14- الدعم الزراعي.

15- الضرائب الزراعية

16- المرونات السعرية ..... الخ.

المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي وتأثيره على القطاع الزراعي :

الاسعار 1- اسعار الصرف 3- الضرائب

2- اسعار الفائدة 4- سياسة الإستثمار الزراعي

ونتناول هنا كمثال بعض جوانب أثرسعر الصرف على السياسة الزراعية :

*** أثر سعر الصرف على قطاع الزراعة :**

يؤثر سعر الصرف في محورين رئيسيين :

1- المخرجات - صادرات

2- المدخلات - واردات

- جزء كبير من المدخلات مستورد من الخارج
- جزء رئيسي من الآلات
- جزء كبير من التكنولوجيا
- جزء كبير من البذور عالية الإنتاج
- بعض الخبرة الاجنبية
- الطاقة لبعض الدول

*** تأثير سعر الصرف على ماسبق**

ماذا يعني زيادة سعر الصرف (انخفاض سعر العملة المحلية).

1- تعنى ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة من الخارج بما يؤدي الى تقليل المستخدم.

2- وهذا مع ثبات اسعار المنتج تقلل العائد للمنتج.

3- يحدث هذا بصورة متصلة متتابعة.

4- انخفاض مستوى المعيشة للمنتج الزراعي.

5- انخفاض معدل النمو في القطاع الزراعي.

6- زيادة الصادرات لانخفاض اسعارها عن السلع المنافسة في الاسواق الخارجية وذلك في حالة المنتجات المعتمدة على مدخلات محلية.

*** إنخفاض سعر الصرف (ارتفاع سعر العملة المحلية)**

يؤدي الى :

1- ارتفاع اسعار الصادرات في الأسواق العالمية وعدم القدرة على المنافسة ومن ثم انخفاض الصادرات .

2- زيادة الواردات بما ينافس الانتاج المحلي.

3- زيادة الاستهلاك من السلع المستوردة.

4- خلق بطالة داخلية في الزراعة والمستوى القومي.

5- عجز في الميزان التجاري.

6- أما في حالة الحماية للمنتجات المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يعود بنتائج عكس ماتقدم وهي :

أ- زيادة الواردات من المدخلات الزراعية وبالتالي تكثيف استخدامها وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج وتخفيض التكلفة.

ب- زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك المحلي وانتعاش الاقتصاد.

*** المحتوى التدريبي في مجال السياسات :**

1- مكونات السياسة الزراعية.

2- الجهة القائمة بإعداد السياسة وتنفيذها.

3- البيانات والاحصاءات اللازمة لإعداد السياسة وكيفية الحصول عليها وتدقيقها.

4- كيفية تنفيذ السياسة الزراعية وماهي أساليب التنفيذ

5- العلاقات التشابكية للسياسات الزراعية والآثار الامامية للقطاع والآثارالخلفية.

6- نماذج تدريبية يقوم بها المدرب نفسه.

*** التدريب المطلوب في مجال السياسات الزراعية :**

حتى ينجح التدريب في مجال السياسات الزراعية لابد أن نؤمن عدة جوانب :

1- وضوح السياسة ومكوناتها للخروج منها بإحتياجات التدريب .

2- تحديد مجموعة الوظائف المختلفة لتنفيذ السياسة الزراعية .

3- تحليل الوظائف .

4- شمولية التدريب .

5- عدم اهمال التدريب في المهارات الإدارية والسلوكية .

6- عدم اهمال بل وضع أهمية كبرى لتدريب المدربين .

*** الجوانب الفنية للتدريب في مجال السياسة الزراعية :**

هنالك ثلاث عوامل رئيسية لنجاح التدريب بصفة عامة :

1- المحتوى التدريبي المبني على السياسة ومكوناتها ومدى وضوحها .

2- المدربين الاكفاء .

3- اختيار المتدربين .

هنالك عوامل لابد من اخذها في الإعتبار لإعداد برنامج تدريبي :

1- موعد البرنامج .

2- الفترة الزمنية المناسبة .

3- مكان البرنامج .

4- مدة البرنامج .

5- حوافز البرنامج .

6- الجانب العملي والتطبيقي من البرنامج .

7- التمويل الملائم للتدريب .

8- ادوات التدريب .

الفصل الثالث

* أهمية التدريب في مجال تحليل السياسات :

يلاحظ المراقبون انعدام التنسيق عند وضع السياسات الزراعية بين معديها ومنفذيها، ولما كان اعداد السياسات الزراعية لايتم في معزل عن التنفيذ كان لابد من إلمام معدى هذه السياسات بمناخ التنفيذ والمعوقات التي قد تعترضه فنياً ومالياً وإجتماعياً . لكل ذلك كان لابد من عقد لقاءات بين معدى هذه السياسات ومنفذيها ، حتى تتضح الرؤى بشكل واضح يضمن نجاح التطبيق ومايترتب عليه من إنعكاسات اقتصادية وإجتماعية وسياسية محلياً وإقليمياً وعالميا. خصوصاً في ظل التوجهات الجديدة للدول المتمثلة في تحرير الاسعار والاقتصاد والتعديلات الهيكلية وابتعاد الدولة عن دورها التقليدي في الانتاج والتوزيع الى دورها الجديد في الاشراف على القطاع الخاص ومتابعة مايستجد من تغيرات .

لكل ذلك يصبح دور التدريب في مجال تحليل السياسات الزراعية ضرورة يمليها الواقع الجديد .

إعداد محتوى علمي لبرنامج تدريبي في مجال السياسات الزراعية :

* اختيار المتدربين يكون على أساس :

1- خبراتهم السابقة (دراساتهم).

2- مجالات العمل الحالية .

3- العمل المستقبلي .

* برنامج تحليل السياسات الزراعية يهدف الى :

1- توفير واكساب المعلومة .

2- اكساب المهارة .

3- اكساب القدرة على التحليل واستخلاص النتائج .

* تقسيم البرامج الفنية من حيث نوعية المشاركين الى :

1- القيادات العليا .

2- القيادات الوسطى .

3- المستوى الإشرافي .

* مقترح برنامج تدريبي (للمستوى الإشرافي) في مجال تحليل السياسات :

1- مفاهيم الاقتصاد الكلي وانعكاساته على قطاع الزراعة .

2- السياسات الزراعية والغذائية في الدولة .

3- التعديلات الهيكلية وأثرها على قطاع الزراعة .

4- الإختلالات في الاقتصاد والزراعة .

5- سياسات التجارة الخارجية .

6- اسعار الصرف الحقيقية والاسمية (تمارين).

7- تحليل الطلب.

8- تحليل العرض.

9- تحليل الأسواق والأسعار الزراعية.

10- السياسة الزراعية وأثرها على السياسة التجارية .

11- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية.

12- حالات دراسية .

* ندوة في مجال السياسات الزراعية (القيادات العليا) 3-4 أيام :

- التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيرات المحلية والدولية .

- السياسة الزراعية في الدولة ومكوناتها .

- أثر السياسة الزراعية على القطاع الزراعي والإقتصاد القومي .

- التعديلات في السياسة الزراعية بما يتوائم مع إحتياجات المجتمع .

* برنامج تدريب للقيادات الوسطى في مجال السياسة الزراعية "مدة إسبوع واحد"

1- التغيرات المحلية والدولية وإنعكاساتها على قطاع الزراعة .

2- السياسة الزراعية في الدولة ومكوناتها .

3- أسعار الصرف الحقيقية والإسمية .

4- التجارة الخارجية للدولة وعلاقتها بالسياسة الزراعية .

5- تحليل الطلب والعرض على السلع الزراعية .

6- مشكلات السياسة الزراعية وكيفية العلاج .

البرنامج القومي للإعداد المهاري والسلوكي للمدربين :

مقدمة :

قد يوجد المدرب ذو المستوى العلمي والفني العالي من ناحية التخصص والذي لديه حصيلة ممتازة من الفكر والعلم وعلى علم كامل بكل التطورات التكنلوجية الحديثة ولكنه للأسف لايستطيع توصيل علمه وفكره الى الآخرين لعدم ملكيته للمهارات اللازمة له كمدرب وكذا عدم قدرته على استخدام الوسائل والمعينات الحديثة التي تساعد بل وتعجل في توصيل المعلومة حيث ان التدريب العملي والمعتمد على المهام التدريبية أصبح سمة العصر الحديث .

وحيث ان الخطط الخاصة بالمشروعات التنموية العملاقة المنبثقة عن السياسات الزراعية قد إشتملت على أنشطة فنية وادارية ومهارية تواكب التقدم والتحديث المستمر في التكنولوجيا الزراعية مما ترتب عليه ضرورة تدريب الكوادر العاملة بقطاع الزراعة والتي سوف تطلع بتنفيذ المهام والأنشطة الموكلة لهم خلال هذه السياسة وفي ظل نظام التحرر الإقتصادي .

ومن هناك كانت هناك ضرورة ملحة لتدريب كوادر من المدربين على التقنيات الفنية الحديثة بما يتماشى مع متطلبات السياسة القطاعية مع التركيز على تدريب هؤلاء المدربين على المهارات الإدارية والسلوكية اللازمة للمدرب حتى يصبح على كفاءة عالية لنقل هذه التكنولوجيات بفعالية الى كافة المستويات الإدارية والتي سوف تطلع بتنفيذ السياسات الزراعية وعلى الأخص في ظل التحرر الإقتصادي .

فالمدرب الكفء الفعال يعتبر ثروة قومية حيث أنه بكفاءته وفعاليته يتسطيع ان ينشأ كوادر ممتازة على كافة المستويات والأنشطة ويعطي الثقة لصاحب القرار في تعديل او تطوير السياسات بما يتلائم مع التطور العمالي .

مما تقدم وإستكمالا لمهارات المدربين الفنية والتكنولوجية التي أكتسبها من خلال البرامج الفنية لإعداد المدربين ، نبين أنه من الضروري أن يخطط ويصمم برنامج تدريبي لهؤلاء المدربين يركز على المهارات والسلوكيات اللازمة كمدرب كفء وفعال ويعطيه القدرة الكاملة على توصيل مالديه من علم وخبرة للآخرين .

البرنامج القومي للإعداد المهاري والسلوكي للمدربين :

الاهداف :

أولاً الهدف العام :

إعداد كادر من المدربين على المستوى القومي على مستوى عالي من الكفاءة والفعالية يكون قادراً على إعداد وتدريب الكوادر الفنية والادارية من مجلات وانشطة مشروعات التنمية الزراعية المنبثقة عن السياسات الزراعية .

ثانياً : الاهداف الرئيسية :

1- فهم مباديء وأسس التدريب .

2- زيادة معارف المتدربين لطرق التدريب .

3- تنمية مهارات المتدرب لديهم .

4- اكتساب المعرفة لطرق وتقنيات التدريب المتطورة والحديثة لتنفيذ اختصاصات وواجبات المدرب الكفء .

5- التعرف على المشاكل التي تواجه المدرب وكيفية معالجتها .

ثالثاً : الاهداف الفرعية :

1- معرفة قواعد تطوير وتحديث المادة العلمية لتدعيم كفاءة المدرب .

2- دعم قدرة المدرب على تطوير ورفع درجة فعالية الدورات التدريبية المشارك في تنفيذها .

منهج التدريب المهاري للمدرب :

- مهارة التعارف .
- كيفية اذابة الجليد .
- اختبارات ماقبل الدورة Pyest.
- مهارة بناء الفريق .
- اساليب وانماط التعلم .
- التعليم والتدريب والتعلم .

- مباديء تعليم الكبار .
- مجالات ودرجات ونظريات التعلم .
- انماط المشاركين وكيفية الحصول على المشاركة الفعالة من كل نمط نت أنماط المشاركين في أي برنامج تدريبي .
- عوامل التدريب الفعال .
- مجموعات العمل وانماطها .
- التحليل الوظيفي لاغراض التدريب .
- الادراك .
- الاتصالات .
- الاستماع النشط .
- انواع الاسئلة وكيفية استخدامها .
- ارجاع الاثر .
- العلاقات التبادلية .
- الاهداف التدريبية الادائية .
- اعداد خطة الدرس .
- طرق التدريب .
- الوسائل التدريبية بكافة انواعها .
- كيفية استخدام المساعدات التدريبية ومتى وكيف يستخدم الوسيلة .
- الاختبارات .
- التقييم .

طرق التدريب المستخدمة :

1- المحاضرة .

2- المناقشة .

3- الحالة الدراسية .

4- المهمة التدريبية .

5- التمارين .

6- لعب الادوار .

7- الاستقصاءات والمختبرات .

8- الاختبارات العملية للمتدربين .

مدة البرنامج :

اسبوعان (12) يوماً.

نظام البرنامج :

البرنامج اقامي (اقامة كاملة) مع اعطاء الدارسين اجازة الجمعة .

توقيت العمل اليومي :

من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة السادسة والنصف مساء مع راحتين مدة كل منهما ربع ساعة احداهما الساعة الحادية عشرة صباحاً والاخرى الساعة الخامسة مساء وراحة غداء من الواحدة والنصف الى الثالثة .

الإمكانيات التدريبية في مصر

أولاً معهد التخطيط القومي :

حيث يمارس التدريب في مختلف المجالات الاقتصادية منذ انشاءه في عام 1962 وبه :

- 84 استاذ من حملة الدكتوراة من مختلف فروع الاقتصاد .
- قاعات محاضرات بمختلف السعات (9 قاعات)
- اجهزة ومعدات تدريب كافية .

كومبيوتر مركزي ، ميكرو كومبيوتر ((14 جهاز ، معدات توضيح)).

- كافة المطبوعات الدولية والمحلية والتي بتعريبها في مجال السياسات وتقييم المشروعات .
- تم عقد عديد من البرامج التدريبية من تلك المجالات بالاشتراك مع البنك

الدولي(EDI)،(FAO) وغيرها من المنظمات الدولية بدءاً من عام 1973 حتى الآن .

- يتسطيع المعهد عقد نحو 40 برنامج تدريبي بكوادره في مختلف الفروع سنوياً ، كل برنامج به نحو 20 متدرب .

- يعمل المعهد بنصف طاقته الانتاجية حالياً تقريباً .

ثانياً : المركز المصري الدولي للزراعة :

مرفق بنشرة مختصرة باللغة العربية واخرى بالفرنسية (انشيء عام 1965) ، مقره بالدقي، محافظة الجيزة ، ص . ب 239 الدقي .

برامج المركز :

يتحرك المركز في برامجه على ثلاث محاور رئيسية هي :

أ- البرامج المنتظمة :

وعدد هذه البرامج عشر برامج سنوياً ، مدة كل منها شهران ونصف ، ومن ضمنها برنامج للسياسات الزراعية وبرنامج لتحليل المشروعات ، تقدم الحكومة المصرية فيها الدعوة للدول الافريقية والآسيوية ودول امريكا اللاتينية للإشتراك في البرامج المنتظمة بواقع خمس منح لكل دولة سنوياً .

*** نفقات التدريب :**

تتكفل جمهورية مصر العربية بالمنحة كاملة من تذاكر طيران واقامة واعاشة وانتقالات ومصروف جيب ورعاية صحية . يمكن لاى دولة ان تشرك متدرباً آخر لنفس البرنامج الذي رشحت له على ان تتحمل هذه الدولة بقيمة تذكرة الطائرة ذهاباً وإياباً ويتحمل المركز المصري الدولي للزراعة بباقي النفقات .

*** شروط الإلتحاق :**

1- أن يكون خريج جامعي وعمل لمدة ثلاث سنوات على الاقل في مجال التخصص الذي رشح له .

2- ان يرسل استمارة الإلتحاق المرسلة له مصحوبة بالتاريخ الوظيفي له عن طريق حكومته من خلال السفارة المصرية .

3- ان يلتزم بلوائح وتعليمات المركز المرسلة له مسبقاً .

4- أن يحضر قبل موعد بدء الدورة وان يلتزم بالحضور حتى نهايتها .

كيفية الإلتحاق :

يرسل المركز المصري الدولي للزراعة الدعوة سنوياً شاملة العشر برامج الى سفارات جمهورية مصر العربية في الدول الافريقية والآسيوية ودول امريكا اللاتينية ، وتقوم السفارة بتوجيه الدعوة الى الجهات الحكومية المعنية بموضوع المنحة حيث تتلقى السفارة الترشيحات وترسلها الى وزارة الخارجية ثم الى المركز .

* اللغات المعمول بها في هذه البرامج المنتظمة :

الانجليزية – الفرنسية – الاسبانية ، مع ترجمة فورية وترجمة تتبعية في الزيارات الميدانية .

المتدربون 1994/93			خطة 1995/94		
عدد البرامج	عدد المدارسين	عدد الدول	عدد البرامج	عدد الدراسين	عدد الدول
10	243	51	10	300	600

تشمل البرامج المنتظمة على :

1- المكافحة المتكاملة للآفات

2- تنمية الاراضي والمياه .

3- تحليل المشروعات .

4- التنمية الريفية المتكاملة .

5- انتاج وصحة الحيوان .

6- انتاج وصحة الدواجن .

7- الخدمات الزراعية (تعاون وتسليف اقتصاديات تنمية)

8- تنمية المزارع السمكية.

9- انتاج الخضر .

10- انتاج وتكنولوجيا القطن .

ب- البرامج الخاصة :

وهذه البرامج الخاصة تنفذ بناء على طلب الحكومات والهيئات الحكومية بالدول المختلفة لتدريب كوادر لها على أي برنامج ترغبه حيث يقوم المركز بتصميم تلك البرامج بالاشتراك مع نخبة ممتازة من الاساتذة الجامعيين ومن مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة في الميدان المطلوب ويرسل الى الجهة الطالبة للموافقة عليه ثم تبدأ اجراءات الايفاد والتدريب . (أي انها برامج تخطط وتصمم حسب الطلب) .

*** شروط هذه البرامج :**

تقوم الحكومة الموفدة او الهيئة الحكومية الموفدة بتحمل كافة تكاليف الايفاد، واذا كانت تنفذ حسب البروتوكول بين جمهورية مصر العربية وهذه الدولة فتكون طبقاً لشروط البروتوكول .

*** المتدربون خلال عام 1994/93 :**

حوالي 200 دارس ، لبرامج تشمل الانشطة الزراعية ، غالبيتهم العظمى من الدول العربية .

*** المتوقع خلال عام 1995/94 :**

حوالي 350 دارس من حوالي 20 دولة منها حوالي احدى عشر دولة عربية .

ج- البرامج المشتركة :

وهذه تكون طبقاً لإتفاقيات مسبقة مع الهيئات الدولية، او الاتفاق مع أي من هذه الهيئات على تدريب حاملي منح هذه الهيئات على البرامج التي تطلبها الهيئات المختلفة وتتم بنفس شرط البرامج الخاصة

المتدربون خلال عام 1994/93 حوالي 160 دارس غالبيتهم من الدول العربية ، المتوقع طبقاً للإتفاقيات حوالي 180 دارس غالبيتهم العظمى من الدول العربية .

القدرة التدريبية للمركز :

- يوجد بالمركز قاعات تدريب عددها خمسة مجهزة تجهيزاً كاملاً بالوسائل السمعية والبصرية، أو اجهزة الترجمة الفورية ومكيفة ويستطيع المركز تنفيذ خمسة برامج في وقت واحد ويمكن استيعاب ضعف هذا العدد في وقت واحد حيث ان برامج المركز من نصف وقتها يخصص للتدريب العملي خارج قاعات الدرس .
- توجد بالمركز وحدة كمبيوتر بها عشرة اجهزة كمبيوتر معدة للتدريب، كما أن المركز يمكنه الاستعانة بوحدة الكمبيوتر بالإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي وبها اكثر من عشرين وحدة كمبيوتر بكافة انواعها للتدريب .

القدرة الفنية التدريبية :

يستخدم المركز كافة الخبرات الممتازة والمتاحة بمصر من الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحوث .

ثالثاً : مركز تنمية الإدارة :

مرفق نشرة مختصرة ، يقع هذا المركز في جزيرة الشعير بالقناطر الخيرية في منطقة حدائق من اجمل المناطق ، عنوان المركز : القناطر الخيرية ، جزيرة الشعير ، ص . ب 240 الدقي .

*** برامج المركز :**

يركز مركز تنمية الإدارة على برامج تنمية المهارات الإدارية والسلوكية لكافة مستويات الإدارة . ونورد فيما يلي بعض برامج المركز .

1- البرامج الأساسية :

أ- البرنامج الأساسي لتنمية المهارات الإدارية والسلوكية لمديري الإدارة الوسطى (مدته اسبوعان) .

ب- البرنامج المتقدم وهو مكمل للبرنامج السابق لمديري الإدارات الوسطى (مدته اسبوع).

ج- برامج المتابعة الميدانية .

د- حلقات العمل (مدتها من يوم الى ثلاثة ايام).

2- البرامج الخاصة :

أ- برنامج التنظيم والتفويض والإتصالات .

ب- برنامج تقييم المشروعات الزراعية .

ج- برنامج التخطيط .

د- برنامج القواعد المالية والإدارية لغير التجاريين .

هـ- برنامج دورة المشروع .

و- برنامج تسويق المنتجات الزراعية .

ز- برامج اخرى تخطط وتصمم طبقاً للإحتياج .

3- البرامج المتخصصة :

أ- برامج الإدارة العليا (مدته اسبوع)، تنمية المهارات الإدارية والسلوكية لمديري الإدارة العليا بدء من مدير عام فما اعلى .

ب- برنامج ادارة البحوث (خاص بالباحثين) .

ج- البرنامج القومي لإعداد المدربين (للقائمين بالتدريب من باحثين ومرشدين متخصصين) وقد قام المركز بتنفيذ اكثر من عشرين دورة من هذا البرنامج اشترك فيها حوالي 500 مشترك.

د- وهذا خاص بتطوير المؤسسات والهيئات والقطاعات (ومدته اسبوع). ولكن لابد من لقاء شهري لمدة يوم واحد مع المتدربين من هذه المؤسسة او الهيئة وذلك للمراجعة المستمرة لما قاموا به خلال الشهر من انشطة ، والمشاركة في ايجاد ادوات لحل المشاكل .

- قدرة المركز الإستيعابية :

- يوجد بالمركز مبنيين للإقامة يستوعبان حوالي 110 دارس مع وجود اكثر من اثني عشرة قاعة تدريب مجهزة بكافة المعينات السمعية والبصرية وكلها مكيفة .
- يوجد مطعم للمركز على أعلى مستوى من الإعداد ويتسع لاكثر من 300 شخص .
- يوجد استوديو كامل لتصوير الفيديو ونقل اشرطة السينما الى فيديو ، وانتاج الحالات الدراسية وعمل المونتاج والماكساج وطبع افلام الفيديو وشرائط الكاسيت .
- يوجد معمل للفات .
- يوجد مكتبة متخصصة في كتب الإدارة وعلم النفس والاجتماع جانب الكتب الزراعية وجميعها من احدث المراجع العلمية مع وجود عدد كبير من الموسوعات العالمية المختلف.

رابعاً : الإدارة العامة للتدريب :

يتبع هذه الإدارة ستة مراكز تدريبية موزعة على انحاء جمهورية مصر العربي ة .

1- مركز القاهرة بالدقي :

مخصص للبرامج الإدارية .

2- مركز بالقناطر الخيرية :

مخصص لبرامج البساتين حيث يتبعه مزرعة تدريبية وهو بنفس مكان مركز تنمية الإدارة ويتبعان حالياً إدارة واحدة .

3- مركز بلبيس :

يقع بمحافظة الشرقية ويعمل بكافة انواع البرامج .

4- مركز الإسماعيلية :

يقع بمحافظة الاسماعيلية ويقوم بتنفيذ انواع البرامج .

5- مركز تدريب شندويل :

ويقع بجزيرة شندويل بمحافظة سوهاج بجنوب مصر ويقوم بتنفيذ كافة كافة انواع البرامج.

6- مركز تدريب البحيرة :

ويقع في محافظة البحيرة ويقوم بتنفيذ كافة انواع البرامج .

ملاحظة : المراكز من 2-5 بها اقامة كاملة مبيت ، مطعم ، وسعتها الاستيعابية بالنسبة للإقامة حوالي 60 دارس لكل مركز (اقامة كاملة).

خامساً : مركز تدريب الميكنة الزراعية بالمعمورة الاسكندرية :

هذا المركز متخصص في جميع برامج الميكنة الزراعية والصيانة على كافة مستوياتها من العامل الى المهندس المختص . والسعة الاستيعابية لهذا المركز 100 دارس للإقامة الكاملة (مبيت ووجبات) كما أن به ورش لكافة الآلات ، مزرعة تجريبية .

سادساً : مركز تدريب مريوط :

ويقع على مسافة 40 كلم من الاسكندرية ، وهو مجهز بأحدث المعدات والاجهزة وبه اماكن للإقامة على كافة المستويات من مستوى الفيلا الى مستوى الحجرة المزدوجة . يتسع هذا المركز لاكثر من 250 شخص في وقت واحد مع وجود مطعم وكافتيريا وصالات للتدريب، ويمكن تنفيذ كافة انواع البرامج هناك وكذلك البرامج العملية للتنمية الريفية واستصلاح الاراضي.

ملاحظة : في جميع المراكز السابقة من ثانياً حتى سادساً يكون الإلتحاق عن طريق الاتصال والإتفاق مع المركز المصري الدولي للزراعة - وزارة الزراعة - جمهورية مصر العربية ص . ب 239 الدقى لانه الجهة الوحيدة بوزارة الزراعة التي يمكنها التعامل والتعاقد مع الجهات الخارجي .

لبنان

كان لابد للبنان وبعد مرور 17 سنة حرب من اعادة بناء البنية التحتية في جميع القطاعات ومنها الزراعة وقد كلفت الحكومة اللبنانية مجلس الانماء والاعمار للقيام بسياسة الانماء والاعمار وذلك بالتعاون مع الوزارات المختصة .

ومن الاعمال التي يؤشر بإعدادها خطة عام 2000 وهي تتضمن تنمية شاملة للقطاع الزراعي بالتعاون مع وزارة الزراعة وهذه الخطة الانمائية تشمل جميع القطاعات الزراعية من ثروات حيوانية وزراعية وحراجية وصيد اسماك والثروة المائية . والى جانب هذه وضعت هيكلية جديدة لوزارة الزراعة احدثت فيها اربعة مديريات وهي :

1- مديرية الثروة الزراعية .

2- مديرية الثروة الحيوانية .

3- مديرية التنمية الريفية .

4- مديرية الدراسات والتنسيق .

وقد انيط بهذه المديرية الاخيرة تأسيس مركز تدريب دائم وبالفعل تم تأمين بعض الاجهزة مثل : حاسب شخصي متناغم مع IBM ذو قرص صلب عدد 486، 2 D × 2-66 طابعات ليزر عدد (1) نقطية عدد (2) ، وقد قامت دائرة الارشاد الزراعي بدورات تدريبية للمرشدين الزراعيين في جميع المحافظات كإعادة تأهيل وكذلك لجميع موظفي وزارة الزراعة على مدى اربعة في كل محافظة وقد استطعنا ان ندرب حوالي 300 موظف . وقد إستعانت ببعض الاخصائيين في الزراعات الاساسية مثل الحمضيات والزيتون والصحة الحيوانية والارشاد التسويقي والتسميد المتوازن والزراعات الاستوائية البديلة . كما يتم حالياً تدريب مدربين بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية .

العوائق والمشاكل التي تواجه قيام الدورات التدريبية :

1- عدم توفر اجهزة سمعية وبصرية .

2- عدم وجود مدربين اخصائيين .

3- الناحية العملية والميدانية كانت ضعيفة لعدم توفر الامكانيات .

من الذي يرسم السياسة الزراعية :

الواقع ، السلطة، السياسة الممثلة بوزير الزراعة مع كبار مستشاريه ، هم الذين يضعون

السياسة الزراعية لعدم وجود المحللين القادرين على وضع سياسات وتصورات زراعية انمائية مستقبلية والتي يتم على ضوئها وضع الخطة الزراعية والسياسية الزراعية من قبل السلطة السياسية .

ومن العوائق ايضاً ان كل وزارة تحاول ان تقوم بتنظم دورات تدريبية لموظفيها دون التنسيق مع بقية الوزارات لعدم وجود مجلس اعلى للتنسيق وتدريب موظفي الوزارات .

الإمكانيات التدريبية في فلسطين :

نظراً لغياب السلطة الوطنية الفلسطينية ، وفي ظل الإحتلال الاسرائيلي فان الامكانيات التدريبية المحلية بشكل عام وفي مجال السياسات الزراعية وتقييم المشاريع بشكل خاص محدودة جداً وقد تكون معدومة كما هي في تحليل السياسات الزراعية .

إن عدم وجود مراكز متخصصة للتدريب في فلسطين ادى لان تقوم بعض المؤسسات المحلية الغير حكومية والمؤسسات الاجنبية بين الحين والآخر بعقد بعض الدورات والندوات والمحاضرات في الجامعات الفلسطينية او في قاعات ومؤسسات اخرى .

السودان

انشأت كلية العلوم الزراعية بجامعة الجزيرة مركز للتدريب بمساعدة من البنك الدولي يشتمل على قاعة كبرى تتسع لعدد 250 دارس و قاعتين تتسع لإعداد اقل من 30 دارساً ، بحيث يمكن اقامة اكثر من برنامجين في وقت واحد .

لم يبدأ المركز نشاطه بسبب عدم تأثيث هذا المركز وذلك لانقطاع العون الخارجي ، وتسعى الجامعة حالياً لتكملته بالصورة اللائقة ، ولكنها تواجه بصعوبات مالية تتعلق بالسيولة النقدية ، وتطمع في مساعدة المنظمات الدولية والإقليمية والعربية في تكملة تأثيث المركز .

موقع المركز :

يقع المركز في قلب المنطقة الزراعية والصناعية ، حيث يوجد ثلاثة مؤسسات زراعية مروية وهي :

أ- مشروع الجزيرة الزراعي في مساحة 2.1 مليون فدان .
ب- مشروع الرهد الزراعي في مساحة 300 الف فدان .
ج- مشروع خشم القربة في مساحة 330 الف فدان .
د- مشاريع زراعية مطرية آلية وتقليدية في مساحة تبلغ ملايين الافدنة .

يوجد عدد من المصانع التحويلية في منطقة المركز تشمل معاصر الزيوت ومصانع النسيج والخيوط وكذلك يوجد بالقرب من المركز رئاسة هيئة البحوث الزراعية ، اضافة الى جامعة الجزيرة وجامعة الشرق وجامعة الخرطوم .

الوسائل :

تمتلك كلية الزراعة العديد من الوسائل المساعدة مثل الحاسوب ، الوسائل السمعية والبصرية ويمكن زيادة عددها مستقبلاً .

المدربين :

يوجد عدد من الاساتذة المؤهلين من حملة الدكتوراة، كما يستطيع البرنامج ان يتعاون مع علماء هيئة البحوث الزراعية وجامعة الخرطوم ووزارة الزراعة .

المناهج :

ليست هنالك مشكلة في تحديد المناهج حيث يمكن تطوير المناهج القائمة حالياً في المراكز العاملة في المنطقة العربية لتتلائم مع ظروف السودان .

المتدربين :

اضافة الى المتدربين من السودان يمكن للمركز ان يقدم حلقات تدريبية لكل من اثيوبيا، ارتريا ، الصومال ، اليمن ، ودول الجوار .

الرغبة :

هنالك رغبة جامحة بكلية العلوم الزراعية للشروع في تنفيذ هذا البرنامج في اسرع وقت ممكن ، بعد ان تحل المشاكل المالية التي تعترض مسألة التأثيث .

الإطار التنسيقي للنشاط التدريبي :

اتضح خلال المناقشات ان هناك امكانيات تدريبية كبيرة في الدول العربية (مصر على سبيل المثال) كما أن بعض الدول تعاني من النقص والقصور في الامكانيات التدريبية ، وحتى يمكن الاستفادة الجماعية للدول العربية من الامكانيات التدريبية فيما بينهما لابد من اطار تنسيقي يتولي هذه المهمة والاقدر على ذلك هي المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تقوم بالآتي (شكل1).

الموارد المالية :

السودان لايستطيع أن يغطي جميع تكاليف البرنامج ، وعليه لابد له من الدعم من المنظمات العربية والإقليمية والعالمية والجهات المستفيدة .

1- مساعدة الدول الاعضاء في التعرف علي وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لكل دولة .

2- اختيار عدد من المراكز والمؤسسات التدريبية العربية والاتفاق (التعاقد) معها لاجراء عدد من البرامج التدريبية .

3- تحديد المستوى التدريبي والاشراف على البرامج بالاشتراك مع مؤسسات التدريب العربية .

4- التنسيق بين مؤسسات التدريب العربية وبعضها .

5- تنظيم عقد اللقاءات والندوات لمراكز التدريب العربية لتوحيد المفاهيم وإيجاد وحدة فكر.

6- تنظيم وتنسيق والاشتراك في النواحي التمويلية لتلك البرامج .

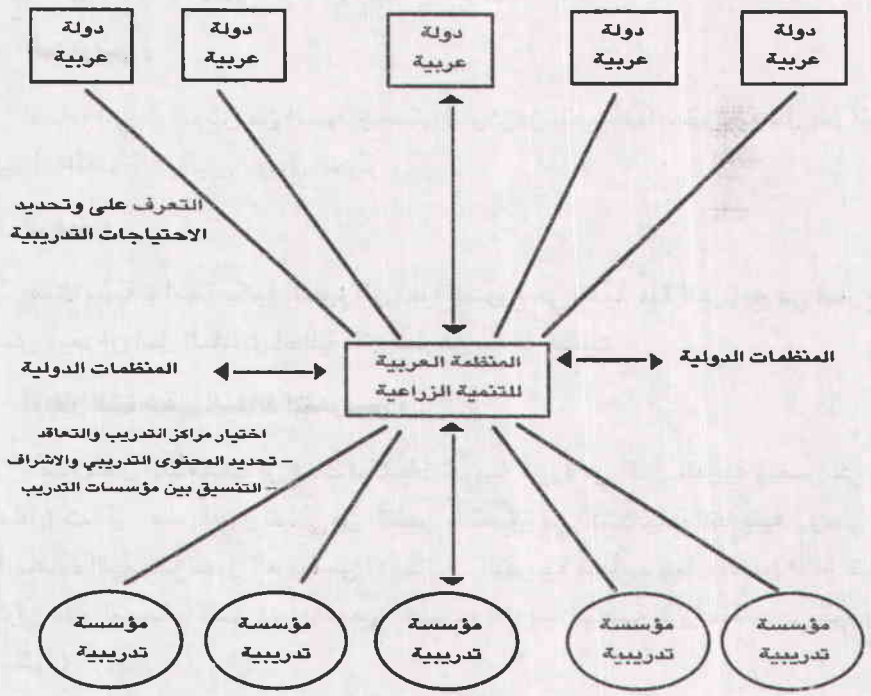

(شكل 1) الاطار التنسيقي للنشاط التدريبي

الخاتمة :

يتوجه اعضاء المجموعة الرابعة بخالص الشكر وعظيم الإمتنان الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي على اقامتهم لمثل هذه الحلقة التي كانت دول المجموعة في حاجة اليها .

كما تود المجموعة شكر ممثلي هيئة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا ESCCU على قيامهم بالاشتراك مع الدكتور كرار والدكتور فيتشت في شرح الاهداف وتحليل الموضوعات المطلوب مناقشتها مما جعل مناقشة المجموعة سهلة وميسرة .

وكذا تشكر المجموعة اعضاء باقي المجموعات على المناقشات البناءة التي اثرت التقرير ونتمني لهم ولاقطارهم الشقيقة كل نمو وتقدم وسعادة ورخاء .

التقرير الفني

لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار

الاردن/سوريا/عمان/قطر/مصر/الامارات

والمكونة من :

1- الدكتور/ سالم بطرس مقطس رئيساً

2- السيد/ نصرالدين عبيد مقرراً

3- المهندس ممدوح الططري عضواً

4- المهندس محمد أمين الروسان عضواً

5- السيد/ناجي بخيت محمد عضواً

6- عبدالله الحاج عضواً

7- المهندس/ محمد الشاهد عضواً

8- حسين عبدالله الحاج عضواً

9- محمد بن أحمد محفوظ الشيخ عضواً

التحولات المتوقعة في نموذج التنمية الزراعية
(المتغيرات - الأسباب - المتطلبات)

ملخص التقرير

1- تزايد الفجوة بين الصادرات والمستوردات من السلع الزراعية لغير صالح الاقتصاد العربي .

2- تتلخص المشكلة التي يعالجها التقرير بمستوى الخبرات العلمية والعملية غير المتمكن من استيعاب المتغيرات المستجدة بما فيها اصرار المؤسسات التحويلية العالمية على ضرورة الانتقال من منظور الاقتصاد الكلي الى نموذج الاقتصاد الجزئي . وعدم قدرة الاقطار العربية على تمويل مشروعات التنمية ، بالاضافة الى وضعها من حين حجم الديون المتراكمة ، ويهدف التقرير الى التعرف على المتغيرات المستجدة واستكشاف آثارها وانعكاساتها على مسارات التنمية والتعرف على التحولات المرغوبة ومتطلباتها .

3- يمكن تلخيص المتغيرات المستجدة بزيادة حجم الديون العربية وإصرار المؤسسات المقرضة على مفهوم فكري اقتصادي ، وكذلك في اتفاقية الجات وما تعنيه من توجه عالمي نحو تحرير التجارة العالمية ، وكذلك ظهور مفهوم المقاطعة بما يعني ذلك من اهمية انتاج السلع الاستراتيجية وتحقيق درجات متقدمة من الاكتفاء الذاتي .

4- إن التعامل مع المفهوم الفكري الاقتصادي الذي تطرحه مؤسسات الاقراض العالمية شر لابد منه ، وان امر تحرير التجارة العالمية امر واقع يصعب الابتعاد عنه اضافة الى ظهور تكتلات اقتصادية . وأن متطلبات التنمية العربية يتطلب مزيداً من الديون ومزيداً من التعامل من المؤسسات المقرضة في اطار شروطها .

5- إن اجراء تحولات اساسية في السياسة الزراعية وفق المتغيرات المستجدة ، يتطلب مجموعة من الاحتياجات منها المالية ، ومنها مسائل تدريب القوى البشرية العاملة في القطاعات الزراعية على اختلاف طبيعة العمل ، وضرورة توجه المؤسسات والخبرات العملية الى ابتكار نماذج اقتصادية قادرة على تطوير وتطويع شروط المؤسسات المقرضة لتتفق مع الظروف العربية وتخدم اقتصادياتها .

6- الاعتماد على مراكز التدريب القائمة والعاملة حالياً ، والتعاون مع الجامعات والخبرات العربية لتنفيذ مهمات التدريب بالاضافة الى انشاء مركز اقليمي في اطار مفهوم المجموعات القطرية تشرف عليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتنسق بذلك مع

المؤسسات العربية والعالمية ذات العلاقة بحيث تشرف على التخطيط النهائي لبرامج التدريب وتنفذ هذه البرامج لجنة قطرية دائمة .

7- بالنظر لأن التقرير يعالج مسألة فكرية اقتصادية اجتهادية فان التوقعات التي وردت في التقرير تقع ايضاً في اطار الاجتهاد حيث يتوقع التقرير ان تؤدي السياسات الحالية وسياسات زيادة الاعتماد على الاقتراض وضغط الانفاق الحكومي ، وتخفيض الدعم والتعامل مع اسعار الفائدة على اساس الربح المالي ، وغيرها من إطروحات الفكر الاقتصادي ، يتوقع هذا التقرير ان يرتفع حجم الديون العربية وتزيد اعباء تسديد تكلفة الدين ، كما يتوقع مزيداً من ارتباط اقتصاديات الدول العربية بإقتصاديات العالم العربي، اضافة الى ان تدني في مستوى دخول الموظفين وارتفاع الاسعار المتوقع من شأنه ان يؤدي الى شكل من اشكال الفساد الاجتماعي والاداري الذي يمكن ان يشكل مصدر الخطر الحقيقي ، الامر الذي يتطلب جهوداً مضنية وواعدة من الخبرات العربية للحد من نتائج الطروحات الفكرية والاقتصادية المستجدة .

مقدمة :

تقدر مساحة الوطن العربي بعشر مساحة الكرة الارضية حيث تبلغ حوالي 13.96 مليون هكتار ويقدر عدد سكانه بأكثر من 230 مليون نسمة ، يشكلون 3.6 من سكان العالم ويتزايدون بنسبة 3٪ في حين بلغ مستوى الزيادة السكانية على المستوى العالمي حوالي 1.8٪ وعلى مستوى الاقطار المتقدمة 0.5٪ .

ويشكل السكان الريفيون من مجمل سكان الوطن العربي ما نسبته 39٪ وترتفع هذه النسبة لتبلغ حوالي 44٪ في الاقطار العربية غير النفطية في حين تنخفض الى حوالي 24٪ من مجمل السكان في الاقطار المنتجة للنفط .

واذ يعتبر القطاع الزراعي احد القطاعات المهمة في البنيان الاقتصادي ، فقد سجل الناتج المحلي الزراعي معدل نمو بلغ 9.5٪ سنوياً خلال عقد الثمانينات ، وانعكس على شكل اتجاه متصاعد على نصيب الفرد من الناتج الزراعي على الرغم من تذبذب متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي خلال هذه الفترة .

وعلى الرغم من تصاعد نسبة الصادرات الزراعية قياساً بإجمالي الصادرات فإن المستوردات الزراعية أكثر تصاعداً بحيث تقدر الفجوة بينهما بحوالي 13-15 الف مليون دولار في السنة .

وإذ تؤكد الدراسات من واقع البيانات المتاحة إن إجمالي الاراضي القابلة للزراعة تقدر

بحوالي 135 مليون هكتار، فإن ذات الدراسات تؤكد أن المساحة المستغلة لاتزيد عن 50 مليون هكتار أي مايعادل 37٪ من اجمالي الاراضي القابلة للزراعة .

وفي حين تشير الدراسات الى ان كمية المياه المتاحة تقدر بحوالي 250 مليار م^3 متر مكعب في البلاد العربية فان الكمية المستغلة منها لاتزيد عن 140 م^3 ، بالاضافة الى ان مجمل الدراسات تشير تدنى مستوى كفاءة استخدام مياه الري .

وماقيل عن الارض والمياه يمكن أن يقال عن الثروة السمكية والمراعي والأعلاف والثروة الحيوانية .

ومن خلال جملة ماتقدم يمكن الإستنتاج بأن امكانية زيادة الإنتاج الزراعي ممكنة من الناحية النظرية ، كما يمكن الإستنتاج بأن السياسات الزراعية في الوطن العربي مازالت عاجزة عن استثمار الموارد الزراعية . كما يمكن الاعتقاد بأن الاستمرار بإنتهاج نفس السياسات من شأنه أن يضاعف الفجوة بين الصادرات والواردات ونجاحات كل السياسات لم تعد تلبي حاجات المرحلة الراهنة، وبقيت قاصرة عن استيعاب المتغيرات المستجدة .

وقد اشتمل هذا التقرير على مقدمة سريعة عن الزراعة العربية وعلى المشكلة والهدف والمتغيرات المستجدة ومتطلبات الإصلاح .

1- المشكلة :

تتلخص المشكلة في مستوى الخبرات العلمية والعملية غير المتمكن من استيعاب المتغيرات المستجدة من حيث :

1- آثارها على مسارات التنمية الزراعية .

2- التغيرات الضرورية والمطلوبة في مسارات نموذج التنمية الزراعية .

2- الهدف :

1- التعرف على المتغيرات المستجدة واستكشاف آثارها وانعكاساتها على مسارات التنمية الزراعية .

2- التعرف على التحولات المرغوبة .

3- التعرف على متطلبات التحولات المرغوبة .

3- المتغيرات المستجدة وآثارها :

3-1 المتغيرات :

شهدت المرحلة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة من المتغيرات ذات الصفة الاقتصادية يمكن اجمالها بما يلي :

1- توفر مناخ مناسب لنمو اقتصاديات الغرب ادى الى نمو متصاعد في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ادى الى تطور تكنولوجي في مختلف المجالات والى تعاظم الوفورات المالية.

2- إن تعاظم إنتاج النفط في بعض الاقطار العربية وتضاعف امكاناتها المالية وقدراتها الشرائية من مختلف الاحتياجات وانعكاس ذلك بشكل او بآخر الى تزايد الامكانات المالية لدى الاقطار العربية الاخرى ، الا انها بقيت دون مستوى القدرة الشرائية للأقطار امنتجة للنفط .

3- دخلت المنطقة العربية مرحلة التطور العلمي والاقتصادي والحضاري حيث شهدت هذه المرحلة بناء البنية التحتية وتنفيذ مجموعات من برامج التنمية الاقتصادية والتنموية تبلورت في نهاية الخمسينات وبداية الستينات على شكل خطط تنموية ، حيث تطلبت مراحل هذا التطور انفاقا متصاعداً فاق قدراتها المالية بإستثناء الاقطار المنتجة للنفط .

4- دخلت الدول العربية سواء فيما بينها او فيما بينها وبين اقطار مجاورة مجموعة من المشاحنات والحروب ادت الى تصاعد الانفاق الحكومي وتباطؤ النمو الاقتصادي .

5- تزامن تصاعد الاحتياجات المالية العربية مع ظواهر التضخم المالي في الغرب الامر الذي وفر مناخاً مناسباً للدول العربية لحل مشكلاتها عن طريق الاقراض ، كما وفر مناخاً لحصول الاقطار العربية على الاقتراض .

6- في بداية الثمانينات تزامنت الاحتياجات المالية المتصاعدة لتحريك البنية التحتية باتجاه التوليد الذاتي للإقتصاد القومي مع تصاعد تكلفة الديون والعجز عن تسديدها ، الامر الذي ادى الى توقف الدول والمؤسسات المقرضة عن تقديم القروض .

7- شهدت مرحلة السبعينات ظهور بوادر للتكتلات الاقتصادية تبلورت على شكل تكتلات اقتصادية عملاقة ، وعقد اتفاقية السوق العربية المشتركة التي بقيت في معظمها حبراً على ورق .

8- برزت آثار نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل واضح على مجمل النشاط الاقتصادي في العالم .

9- تصاعد عدد الدول التي انضمت الى اتفاقية الجات بما يعنية ذلك من قبول الدول لمفهوم تحرير التجارة ودخول العالم في مرحلة جديدة من التعامل والتعاون الاقتصادي .

10- انهيار المعسكر الاشتراكي ظواهر التوجه نحو سياسة الاستخصاص في التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي والمستوى العربي .

11- تدهور البيئة العالمية .

12- طرح خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمجموعة من النظريات والفرضيات التي يعتقدون انها الانسب لتحقيق التنمية الاقتصادية .

13- ظهور فلسفة المقاطعة الاقتصادية وتطبيقها على بعض الاقطار .

14- تزايد الفجوة الغذائية العربية المتسارع وعجز ميزانها التجاري الزراعي والعام .

2-3 آثار وانعكاسات المتغيرات :

وفي ظل مجمل المتغيرات التي استجدت على المستوى العالمي والمستوى القومي يمكن الاعتقاد بأن نموذج التنمية الذي اتبع في الوطن العربي لم يعد ملائماً لتلبية المرحلة الحالية وتوقعاتها المستقبلية للأسباب التالية :

1- من غير المعقول ان تتوقف الاقطار العربية عن عملية البناء والتطور بما يعنيه ذلك من متطلبات مالية تفوق قدراتها اغلبها، الامر الذي لايمكن حله من غير الافتراض سواء من الاقطار العربية التي يتوفر لديها فوائض مالية او الدول والمؤسسات العالمية .

2- وكذلك من غير المعقول ان تقوم الجهات المقرضة بتقديم القروض دون التأكد من امكانية استردادها وهي تعتقد ان امكانية تسديد القروض من قبل الدول المقرضة لايتحقق في اطار نموذج التنمية السائد وتقول بضرورة اجراء تحولات سياسية في النموذج التنموي .

3- وايضاً من غير المعقول ان يستمر الوطن العربي في توفير غذائه بالاعتماد على الاستيراد بالنظر لتصاعد التكاليف الاقتصادية من ناحية وبالنظر لتهديد امنه الغذائي من ناحية اخرى.

نموذج التنمية المقترح :

وبذلك يمكن الاعتقاد بأن الإنتقال من منظور الاقتصاد الكلي الى الجزئي قادر على خلق نموذج تنموي ينسجم ويتوائم مع المتغيرات المستجدة وقادر على نقل التنمية من مستوى الكفاءة الحالية الى مستويات اكثر تقدماً وتواصلاً بماتخدم مصلحة الزراعة والاقتصاد القومي .

4- متطلبات نموذج التنمية المقترح :

تتحدد متطلبات لنموذج التنمية المقترح في :

1- اجراء تحولات اساسية في السياسات الزراعية الحالية تضمن الإنتقال بنموذج التنمية من منظور الاقتصاد الكلي الى منظور الاقتصاد الجزئي .

2- اجراء تحولات في وظائف القطاع الحكومي تضمن نقل ممتلكاتها من القاعدة الانتاجية الى القطاع الخاص، واقتصار دورها على تقديم التسهيلات والخدمات له دون التدخل في السوق الا في حالات استثنائية . وتوجيهه عند الضرورة لمصلحة الجميع .

3- اعداد الكوادر الفنية والإدارية اعداداً علمياً مدرباً، ليتمكن من تنفيذ مهمة الانتقال بالنموذج التنموي في اطار السياسات الزراعية المناسبة لذلك حيث يستلزم ذلك تبني برامج تدريبية على مستويات مختلفة .

4-1 : متطلبات اصلاح السياسة الزراعية :

4-1-1 : أهمية السياسة الزراعية :

السياسة الزراعية كغيرها من سياسات القطاعات الاقتصادية الاخرى الا انها تكتسب اهمية خاصة من خلال :

1- أنها لاتتعامل مع ثوابت تخضع لسيطرة الانسان المطلقة .

2- تعتبر قاعدة موردية لبعض الصناعات .

3- انها مفتاح لحل مشكلة العجز الغذائي العربي المتصاعد والمتسارع بما يعنيه ذلك من توفير الامن الغذائي وخفض في تكاليف الانفاق على المستوردات .

4- انها عبارة عن مجموعة من السياسات المتشابكة والمعقدة يرتبط تنفيذها بقطاع واسع من المنتجين والمسوقين والتجار والممولين والقطاعات الاقتصادية الاخرى واخيراً بكامل الشعب كمستهلك للسلع الزراعية .

5- انها تتطلب مهارات علمية وعملية ومعرفة واسعة تبدأ بالمزارع والمزرعة وتمتد لتشمل الوطن وتتسع لتخرج الى ضرورة توفير المعرفة عن العديد من اقطار العالم وان مثل هذه المهارات والمعرفة تتطلب تدريباً خاصاً وطويلاً لبنائها .

6- انها ترتبط بقاعدة من الموارد المحدودة، الامر الذي يتطلب من السياسات الزراعية ان تحقق الكفاءة الانتاجية وتنطلق الى مرحلة النمو وتضمن ايضاً مرحلة تواصل التنمية من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الزراعية .

2-1-4 : اطار المتغيرات التي يتوجب اخذها بالإعتبار عند اعداد السياسة الزراعية:

- أهداف الخطة العامة للقطر .
- القاعدة المواردية .
- العلاقة مع القطاعات الاخرى .
- وسائل الإنتاج والموارد البشرية .
- الهيكلية المؤسسية للقطاع العام والخاص .
- الوضع الحيازي والنمط الاستخدامي للموارد .
- النمط الانتاجي السائد والممكن والانماط الاستهلاكية .
- مستوى دخول المزارعين .
- السوق والتجارة الزراعية .
- الاسعار .
- التمويل والإئتمان الريفي .
- ميزانية القطاع الزراعي .
- التحولات المطلوبة في وظائف القطاع العام والخاص .

2-4 : متطلبات التدريب :

1-2-4 : أهمية التدريب :

لدى الإطلاع على مجالات التدريب في كل من الاردن ، سوريا ، قطر ، الامارات ، عمان ، يتبين بأن التدريب في مجال السياسات الزراعية لم يكن ضمن البرامج التدريبية ان وجدت مثل هذه البرامج وكل مايمكن ان يقال في هذا المجال يتعلق ببعض الموفدين الذين يتخصصون في مجال الاقتصاد الزراعي علي اعتبار ان مثل هذا التخصص يشمل بشكل او بآخر مجال السياسات الزراعية واما برامج التدريب الفعلية فلا تتعدى تلك الدورات التدريبية التي تعقدها المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع البنك الدولي، وقد شملت هذه الدورات افراد قلائل في اطار دورات لاتفي بحاجات الإصلاحات الهيكلية لاقتصاديات القطاع الزراعي، ومما يؤسف له ان بعض المتدربين في هذه الدورات هم من غير الاختصاصين ومن غير العاملين في مجال الاقتصاد او السياسات الزراعية، الامر الذي يستوجب التصويب .

وأما بالنسبة للإمكانات المتاحة فهي محصورة ببعض الخبرات المحلية العاملة في المؤسسات الزراعية، والخبرات الجامعية، الا ان مثل هذه الخبرات تحتاج الى تدريب ايضاً بالنظر للتوجهات الحديثة في مجال تغيير نموذج التنمية والتحولات المطلوبة .

واما بالنسبة للإمكانات المالية فليس هنالك اي مخصصات في حين يتوفر بعض المعدات مثل الحاسوب الآلي وقاعات التدريب والمستلزمات البسيطة .

وفي ضوء هذا الواقع وبالنظر لان التحولات المرغوبة تعتبر تحولات مختلفة عن واقع نموذج التنمية السابق بشكل يتوائم مع المتغيرات المستجدة بشكل يجعله قادراً على التعامل معها في ضوء المصلحة القومية والقطرية، يصبح التدريب العلمي والعملي ضرورة ملحة ، حيث يقترح ان تشمل برامج التدريب المجلات الدولية :

1- عوامل السوق والتجارة الدولية .

2- التمويل والإئتمان الزراعي .

3- اعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية.

4- اعداد وتحليل وتقييم المشروعات الزراعية.

5- التدريب على تقنيات التدريب .

6- التدريب في مجال التحليل الاحصائي والاقتصادي واستخدامات الحاسوب في هذا المجال.

7- تحليل وتقييم العلاقات القطاعية المتبادلة.

8- الاستفادة من تجربة السوق الاوربية المشتركة وتطبيقاتها لتفعيل اساليب السوق العربية المشتركة.

9- حسابات التكاليف المالية والاقتصاد وحسابات عوائد القطاع الزراعي.

4-2-2-1 : البرنامج المقترح :

يتلخص المقترح في :

1- إعتماد البرامج التدريبية كأساس لعملية التدريب .

2- اعتماد مراكز البحوث العاملة حالياً واعتماد الجامعات والمؤسسات الزراعية لوضع الاحتياجات القطرية من برامج التدريب في مجال السياسات الزراعية من خلال لجنة خبراء متخصصة ودائمة .

3- اعتماد مراكز التدريب المؤهلة والجامعات لتكون مراكز لتنفيذ البرامج التدريبية وعدم اللجوء لاستخدامات مراكز تدريب متخصصة في مجال تحليل السياسات لان العمل الفعلي لهذه المؤسسات سيكون محدوداً ويخضع للروتين الحكومي .

4- التعاون مع المنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الهيئة العربية للإستثمار ، والإتحاد الزراعي، مؤسسات التمويل المحلية والعربية .

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والمنظمات العالمية ذات العلاقة.

6- يمكن تنسيق جميع هذه النشاطات على مستوى مجموعة من الاقطار عن طريق مراكز تدريب اقليمية تتبع للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ويكون على شكل تنسيقي بذلك مع الهيئة العربية للإستثمار الزراعي .

4-2-3 : متطلبات التدريب :

تتحدد متطلبات التدريب في :

1- توفير الكوادر المحلية المؤهلة لتنفيذ البرامج التدريبية .

2- توفير الاحتياجات من الخبرات العالمية .

3- المكان وأدوات التدريب المختلفة .

4-2-4 : التمويل :

بالنظر للوضع السائد في الاقطار العربية ، وكذلك الوضع المالي للمنظمات العربية فمن غير المتوقع ان تساهم مساهمة فعالة في تمويل برامج التدريب، وحيث ان التدريب في مجالات السياسات الزراعية ومجالات الانتقال من منظور الاقتصاد الكلي الى الاقتصاد الجزئي هو من ابتداع وابتكار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبأنه علي رأس اهتماماته ، ومتعلق بقروضه وامكانية استرداد هذه القروض، فلابد ان يتحملا جزءاً كبيراً من نفقات التمويل يتفق مع كل قطر على حده وفق الامكانات المتاحة في القطر .

5- التوقعات المستقبلية والنتائج :

بالنظر لأن الطابع العملي لهذا التقرير هو طابع فكري اجتهادي ملتزم بفلسفة فكرية اقتصادية، فمن غير الممكن اجراء توقعات مستقبلية على غير أساس الاجتهاد الفكري، وحيث أن هذه الفلسفة الاقتصادية قد صيغت من خلال تجربة العالم الغربي واجتهاده بما يمكن ان يكون مفيداً لاقتصاديات الدول النامية ومنها الأقطار العربية، ومن خلال الملاحظات عن شبه الغياب

5-2-4 : الهيكلية المقترحة :

يمكن للرسم التوضيحي التالي أن يبين الهيكلية المقترحة :

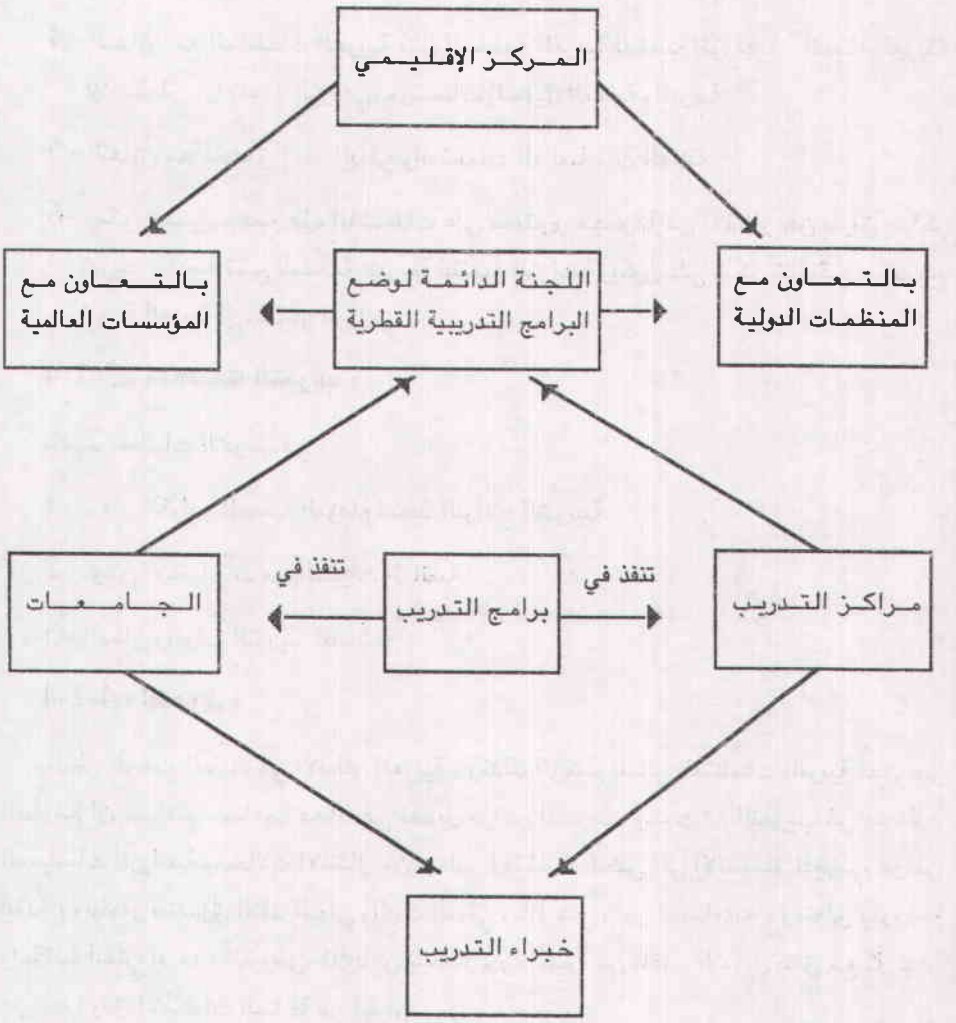

الكامل للمفكرين العرب من حيث الفعالية البحثية والفكرية ، وبالنظر لاختلاف الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اضافة للإختلاف في طريقة التفكير التي هي محصلة للظروف السابقة، يمكن الاعتقاد بأن فلسفة الانتقال من منظور النموذج الكلي الى منظورة الجزئي لن يكون لها آثاراً اقتصادية ايجابية كما هو متوقع لها وبخاصة في ظل غياب الاجتهاد الفكري والبحثي العربي لتطويع هذه الفلسفة بما يتفق مع ظروف المنطقة العربية ، ولعل الاجابة على التساؤل الذي يمكن ان يطرح على هذه النظرة المتشائمة تكمن بما يلي :

1- ضعف حجم الرأسمال في القطاع الخاص العربي مقارناً بحجم الرأسمالية في القطاع الخاص في اقطار التكتلات الاقتصادية العملاقة، وفي الاقطار المتقدمة نمن غير المعقول أن يكون هناك تكافؤ في المزاحمة المالية والاقتصادية ، الامر الذي يمكن الاعتقاد معه بأن القطاع العربي سيكون الحلقة الضعيفة في هذا التزاحم .

2- غياب التنسيق العربي في المجال السياسي وانعكاس ذلك على العلاقات الاقتصادية بمافيها الاقتصاد الزراعي ، الامر الذي يمكن الاعتقاد معه بأن التطبيق لفلسفة الانتقال سينحصر في الفعاليات القطرية، دون ان يتعداها بشكل عملي الى الفعاليات الاقتصادية العربية ، حيث سيكون ذلك عاملاً من عوامل ضعف المزاحمة التي اشير اليها سابقاً .

3- مزيداً من ضغط الانفاق الحكومي بما يعني ذلك من تدني مستوى دخول موظفي الحكومة ومزيداً من التحصيل الضريبي، واحجام المزارعين عن الاقتراض من مصادر التمويل المؤسسية وتوجهها نحو الاستدانة من التجار والافراد الامر الذي يؤدي الى مزيد من الفقر في قطاع العاملين في الزراعة .

وبذلك يمكن الإستنتاج بأن :

1- مزيداً من تبعية الاقتصاد العربي الى الاقتصاديات العالمية سيكون من ضمن محصلات الانتقال بالنظر لارتباطاتها المدينة.

2- تزايد الانفاق على الفعاليات غير الانتاجية الامر الذي من المتوقع معه ان ينخفض العائد الاقتصادي للديون المستثمرة.

3- انشاء مزيد من مؤسسات التنسيق العربية غير الفاعلة بما يعني ذلك من ارتفاع في الانفاق غير الاقتصادي .

4- عجز واضح في قدرة الاقطار العربية عن تسديد تكلفة الدين ومزيداً من التخبط الاقتصادي .

الامر الذي يمكن ان يقودنا الى ضرورة التوصية على :

1- قيام المؤسسات العربية الفكرية الاقتصادية بالتعامل مع الفلسفةِ الاقتصادية المطروحة تعاملاً علمياً وعملياً لتطويعها بحيث تنسجم مع الظروف العربية.

2- ضرورة استخدام القروض في مشاريع انتاجية اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق عائد اقتصادي يمكنها من تغطية الدين وتحقيق فائض يمكن استخدامه في التنمية .

- ضرورة استخدام الديون بما هو مفيد اقتصادياً لدفع الاقتصاد العربي بإتجاهات التوليد الذاتي .

3- ضرورة دعم الطبقات الفقيرة في المجتمع ودعم جهاز الحكومة حتى لايكون ذلك مقدمة للفساد الاجتماعي والاداري الذي يشكل الخطر الحقيقي على التنمية والتطور.

4- ضرورة اجراء مزيد من التدريب العلمي لتمكين الخبراء العرب من التعامل مع المستجدات وتطويعها لخدمة الاقتصاد العربي .

5- ضرورة اقدام الخبراء العرب على تقديم نماذج اقتصادية من شأنها ان تجعل من الرغبة بالتنسيق الى مدلول منفعي لكل قطر عربي، اذ بغير المنفعة المالية المحسوسة يصعب القبول بمبدأ التنسيق في اطار المشاعر القومية على حساب الخسارة القطرية، حيث يمكن الاعتقاد بأن العمل وفق الميز النسبية للإنتاج وربطها بعائد الموارد الفيزيقية على اساس الوحدة الواحدة وربط كل ذلك بمفهوم معامل التبادل السلعي والتجارة البينية بين الاقطار العربية بهدف توزيع الفائدة اي العائد الاقتصادي للنشاطات بشكل عادل يحقق منفعة اقتصادية محسوسة لدى كل قطر عربي .

التقرير الفني
لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار
تونس/الجزائر/سوريا/موريتانيا/المغرب/ليبيا
والمكونة من :

1- أبوبكر ثابت	رئيساً
2- أحمد ويناس	مقرراً
3- عواطف خضر	عضواً
4- محمد أيمن النجار	عضواً
5- رشيد بوخشيم	عضواً
6- يحيى أحمد	عضواً
7- محسن عبدالعزيز	عضواً
8- مصبح ثابت	عضواً

التدريب في ميدان تحليل السياسات الزراعية في الوطن العربي

رغم التقلص النسبي في الدور الذي يقوم به القطاع الزراعي في الإقتصاديات القطرية فإنه لايزال يلعب دوراً هاماً في الإقتصاد والمجتمع ككل وذلك نظراً :

1- لأهمية المنتوج الفلاحي المحلي كأهم مصدر في تغذية السكان .

2- لأهمية التشغيل في القطاع الزراعي وأهميته في اعطاء موطن رزق لنسب عالية من السكان .

3- لمساهمته في التبادل التجاري قصد استيراد العملة الصعبة وتغطية مصاريف استيراد السلع المختلفة ومنها الغذائية التي يصعب انتاجها محلياً بكلفة غير مرتفعة .

4- توفير المادة الاولية للعديد من الصناعات .

لهذه الاسباب كان القطاع الزراعي تاريخياً محل تدخل من طرف السلطات العمومية في جميع اقطار الجهة وبطرق مختلفة .

نظراً لحساسية المذكورة فقد شمل هذا التدخل الحد من اسعار الانتاج والدعم لمستلزمات الانتاج الحيواني والدعم ايضاً على مستوى الاستهلاك البشري .

ادت هذه السياسة عموماً الى التضخم في الاستهلاك للمواد الغذائية والذي لم يوازيه نمو في الانتاج المحلي والذي ادى الى التضخم في الفجوة الغذائية وبالتالي الميزان التجاري الغذائي والمؤشرات الاقتصادية العامة .

كانت هذه المعطيات الاساسية من بين مسببات الالتجاء الى برامج الاصلاحات الاقتصادية عموماً والزراعية خصوصاً في معظم اقطار الوطن العربي .

دور السياسة الزراعية في اطار المستجدات الدولية الحالية :

أول درس يمكن استخلاصه بالنسبة لصانعي القرار مستقبلاً هو ان لانقع بأخطاء الماضي واجتناب ارتكابها مجدداً قدر الامكان .

ومن ضروريات المعطيات الحديثة هو رد الاعتبار الى قوانين الجدوى الاقتصادية عند توزيع الثرورات القومية وعند التدخل بهدف توجيه الاقتصاد الوطني .

هدف هذا التحسن في الجدوى هو طبعاً النمو الاقتصادي الذي بدونه لايمكن تحسين مستوى العيش ولا العدالة الاجتماعية .

وهنا دور السياسة هام جداً في توفير الاطار الملائم حتى يتعاطى اصحاب المشاريع المجدية عملهم الاقتصادي من انتاج وترويج السلع داخل الاقطار وخارجها .

فلا مجال مثلاً للتدخل في تحديد سعر المنتوجات الزراعية بصفة عشوائية وبغض النظر عن انعكاسات تلك التسعيرات على الإنتاج . فلا مجال للحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية بغض النظر عن انعكاسات هذه السياسة على الميزانية العمومية .

ولا مجال اخيراً لنتجاهل دور الاطراف الاقتصادية ودرجة تجاوبهم مع السياسات الاقتصادية فضروري الآن اكثر من أي وقت مضى ان يؤخذ بعين الاعتبار عند رسم السياسات المعطيات المعبرة عن المرشد الاقتصادي لهذه الاطراف وهذا هو ما تتضمنه فكرة الاعتماد على آليات السوق عند التفكير في وضع سياسة جديدة او في التغيير في سياسة موجودة.

فدور الدولة هنا عكس ماهو متناول وهو دور رئيسي وربما اهم واصعب من الادوار التي لعبت سابقاً حيث ان التقلص المتوقع في بعض المهام كالإنتاج وتوزيع المستلزمات وتحديد الاسعار القطرية والجهوية الفعلية والسهر على التقليل من التجاوزات التي قد تحدث في السوق .

نوعية السياسات تختلف من قطر لآخر وحسب المعطيات المحلية ولكن هنالك بعض الافكار التي اثبتتها الدراسات والتجارب والتي يجب مراجعتها وهي :

1- مراجعة سياسة التسعير المباشر للسلع على مستوى الإنتاج والإستهلاك والنظر في امكانيته تعويضه بسياسة تعديل الاسواق عند الضرورة .

2- مراجعة سياسة المراقبة الاقتصادية عن طريق الاسعار وتعويضها بسياسة مراقبة النوعية والجودة .

3- مراجعة سياسة الدعم التي ترمي اساساً الى حماية الشرائح الضعيفة للمجتمع الى اعانة موجهة مستهدفة فعلاً لتلك الشرائح .

4- التطوير الفعلي لقطاع البحث الزراعي المتكامل بالتكنولوجيا المحلية والاستفادة من المستجدات العلمية والفنية على المستوى العالمي .

وهذا هو التحدي الاساسي والمنفذ الوحيد لمواجهة المزاحمة على الاسواق العالمية.

5- توفير الظروف الملائمة بهدف ابراز فرص التكامل الاقتصادي الإقليمي والجهوي .

المتغيرات التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تصميم وإعداد السياسات الزراعية :

من المسلم به ان اعداد وتصميم السياسات الزراعية هو كجميع السياسات يخضع لعدة عوامل والجانب الاقتصادي ماهو الا احد هذه العوامل .

ولكن عموماً فإن درجة فعالية وجدوى السياسات يمكن ان تقاس بدرجة وعمق تحضير هذه السياسات وعدم ارتجالها .

من الفروق التي نلاحظها مثلاً بين طريقة اخذ القرار في ميدان السياسة الزراعية بين الدول المتقدمة والنامية هي درجة الاعتماد على الدراسات التحليلية الدقيقة تقريباً بتلك الدول وكذلك الارتباط المتين بين مختلف المؤسسات والوزارات والجامعات ومراكز البحث المتخصصة .

بينما مانجده لدينا وربما في جهات اخرى من العالم هو ندرة تلك العلاقات وما يعوضها هو مهارات اجنبية والتي هي عموماً كفاءات جيدة ولكن ينقصها كثير من المعلومات والوقت بهدف التعمق في المعطيات المحلية .

فيجب ان نأخذ بعين الاعتبار :

1- إعادة النظر في وضع الاطار اللائق بهدف الاستفادة من المهارات البشرية الموجودة في الاقطار ورفع كفائتها وهو من اهم الاهداف للتحسين الجذري في طريقة وضع السياسات.

2- الاعتناء بالمعلومات الاحصائية والمعلومات الاقتصادية التي تولد عنها عند تحليل السياسات البديلة واخذ القرار .

3- الاجتناب او التقليل من التضارب الذي يقع بين السياسات الزراعية نفسها والسياسات الاقتصادية ككل .

4- الاخذ بعين الاعتبار آليات السوق الداخلية والخارجية بما في ذلك :

أ- درجة انفعال الاطراف الاقتصادية وامكانية تجاوبهم مع السياسة الزراعية .

ب- معطيات السوق العالمية وسياستها .

5- الاخذ بعين الاعتبار انعكاسات السياسات على ميزان الدولة والمؤشرات الاقتصادية العامة.

6- اجتناب القيام بتحليل السياسة الزراعية بمعزل عن السياسات الاقتصادية العامة .

7- الاخذ بعين الاعتبار الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة .

8- عدم الاقتصار قدر الامكان على التحاليل الساكنة والاخذ بعين الاعتبار انعكاسات السياسات المتوقعة على المدى المتوسط والبعيد .

واقع في مجال تحليل السياسات الزراعية :

علاوة عن الدراسات الاقتصادية العامة في الجامعات هناك تركيز اكثر فاكثر على تدريب المتخرجين على الطرق التحليلية الاقتصادية الكمية مثل الاقتصاد والقياس والبرمجة الخطية وغير الخطية .

هذا التطور في التدريب يشمل كذلك المعاهد الفنية مثل كليات الزراعة .

- توجد في بعض الاقطار مثل تونس والمغرب دروس متخصصة تهتم بتحليل السياسات الزراعية .

- من الملاحظ ان هذا النوع من التدريب هو جديد وفي بعض الاحيان يحل محل التدريب القديم على اساليب التخطيط .

- عموماً تفتقر هذه البرامج لمزيد من التعمق النظري من ناحية وكذلك من الناحية التطبيقية.

- امكانية تعزيز هذه البرامج تكمن في :

1- تعزيز برامج البحث العلمي .

2- الاستفادة من الكفاءات المتاحة على المستويين الاقليمي والجهوي .

3- التركيز على ضرورة التفتح على الكفاءات العالمية .

- لاشك انه يوجد امكانات بشرية في هذا المجال لكن الامكانات المتخصصة في كل قطر قليلة لذلك ينبغي الاستفادة من تجارب الاقطار المجاورة .

- يجب الملاحظة انه هناك هجرة للكفاءات الممتازة الى اماكن اخرى وذلك لعدم توفر الظروف الملائمة لاستغلال كفائتهم .

من ناحية البرامج التدريبية على السياسات الزراعية :

فهي دورات قصيرة المدة وهي قليلة عموماً وعندما تقع فهي بإيعاز من المنظمات الدولية .

التمويل :

بالنسبة للبرامج التدريبية الجامعية المحلية يعتمد تمويلها على الحكوماتفي بعض الاقطار توجد مساعدات عن طريق مشاريع بحث من طرف بعض المؤسسات الدولية مثل مؤسسة FORD في تونس .

التصور المستقبلي :

- التركيز على برامج البحث المحلي قصد اعداد حالات دراسية يمكن اعتمادها عند اعداد برامج تدريبية .

- القيام بدورات سنوية حول الطرق والأدوات المختلفة لتحليل السياسات ومحاولة المزج بين الجوانب النظرية التي تجدر تغطيتها لفهم انعكاسات السياسات وارتباطاتها والجوانب التطبيقية عبر حالات دراسية محلية يمكن احضارها مسبقاً .

التقرير الفني
لأعضاء مجموعة العمل الخاصة بأقطار سوريا/السودان/العراق/لبنان/الصومال
والمكونة من :

1- الدكتور/ نبيل عرقاوي
2- المهندس/ محمد خزمة
3- الدكتور/ عبدالرحمن التهامي
4- الدكتور/ جميل دباغ
5- المهندس/ رعد اسماعيل
6- المهندس/ وفيق حجازي
7- المهندس/ اسامة مرتضى
8- المهندس/ حسن معلم ابراهيم

تقرير المجموعة الأولى
عن دور التدريب في السياسة الزراعية

1- مقدمة :

إن الهدف الأساسي لأي سياسة زراعية في الدول العربية هو الوصول الى أعلى مراحل الاكتفاء الذاتي من خلال تقليص الفجوة الغذائية بين العرض والطلب على السلع الزراعية وتؤكد في هذا الصدد على زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً من خلال الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المتاحة بغرض تدعيم انتاج المحاصيل الرئيسية (محاصيل الغذاء والصادر) مع ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي وتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية .

2- دور السياسات الزراعية في توجيه مسارات التنمية الزراعية :

تعني الإصلاحات الهيكلية استمرار وتعزيز التنمية الاقتصادية بما فيها الزراعية من خلال تقرير نشاط القطاع الخاص في الزراعة وخروج الدولة الي المفاصل الاساسية بما يضمن أن يكون دورها توجيهياً وإشرافياً وليس تحكمياً ، وبحيث تكون استراتيجية التنمية الزراعية تهدف لتحقيق النمو والعدالة والاستدانة .

ويمكن ادراج أهم الوظائف التي يجب أن تركز عليها الدولة في سياساتها الزراعية في الظرف الراهن كما يلي :

1- يعتبر الانسان الوسيلة والهدف للتنمية وهو غاية ومنطلق الحياة ، فلابد من الاهتمام بالعنصر البشري وذلك من خلال المشاركة الشعبية في صياغة القرارات اضافة الي اللامركزية في ادارة الشؤون الزراعية والريفية .

2- وضع القوانين واللوائح والنظم والتعليمات للإشراف ومراقبة السوق من قبل الدولة بشرط عدم التدخل في آليته الا عند الضرورة وفي حالات معينة وبالذات في حالات ظهور المضاربات والاحتكار .

3- امتصاص التأثيرات الخارجية نحو السوق الداخلية (في حالة كون البلد مصدر ومستورد كبير في آن واحد) . ومحاولة تقليل آثارها على كل من جهاز السوق وقطاعات المنتجين والمستهلكين ، وهذا ممكن أن يتم بأخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار لتعظيم المنفعة العامة بما في ذلك تحمل الجزء الاكبر من المخاطرة ومساعدة الافراد والنشاط الخاص بذلك .

4- تقوم الدولة بالإستمرار على انشاء وديمومة البنيات الأساسية والتحتية (مثل الطرق والسدود ... الخ) من الإستخدام الجائر مع استمرار الدولة بنقل وتطويع التكنولوجيا والعمل على ايجاد تقنيات محلية تتناسب مع أحتياجات البلدان العربية .

5- تركيز اهتمام الحكومة على ايجاد المناخ المناسب للدخول في العملية الانتاجية والتسويقية بشكل متوازي مع القطاع الخاص (وليس بالتضاد) أي بما يضمن تبادل الثقة بينهما وهنا يتحتم على الدولة تأهيل القطاع الخاص لهذه المشاركة .

3- المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات الزراعية :

إن تنفيذ الوظائف الرئيسية السابق ذكرها يتطلب وضع برامج تدريبية مفصلة لتأهيل وبناء القدرات المحلية في الوزارات ذات العلاقة وبالاخص وزارات الزراعة لامكاناتها استيعاب هذه المتغيرات وتطبيقاتها .

4- التدريب في مجال تحليل السياسات الزراعية :

استكمالاً لما ورد في مجال المتغيرات نستطيع ان نتقدم بالاطار العام لبرامج تدريبية تساعد على تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الانتاجية والطبيعية وتفاعلها مع التعديلات الاقتصادية الهيكلية في قطاعات الزراعية بالاقطار العربية - كما مدرج ادناه :

أ- برامج دورات تدريبية قصيرة المدى للقيادات الزراعية والتجارية والتخطيطية لتحديد أسس واتجاهات السياسات الزراعية في ضوء المتغيرات الهيكلية المستجدة .

ب- دورات وبرامج تدريبية للتعرف على آليات السوق والعوامل المؤثرة عليها .

ج- دورات وبرامج للتعرف على آلية السوق الدولية ومفاهيم التجارة الخارجية ودور المنظمات والتكتلات فيها .

د- دورات وبرامج تدريبية في الاستخدام الامثل للموارد المتاحة والمحافظة على البيئة ودور الدولة في تطويع التكنولوجيا الحديثة .

هـ- التطرق الى التطور المتوازن بين قطاع الدولة والقطاع الخاص ويكون من محورين :

1- ندوات مركزة مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لوضع ميكانيكية سليمة للتكامل والتكافل بين القطاع الخاص وقطاع الدولة .

2- دورات تدريبية لموظفي الدولة تتضمن آلية التعامل مع القطاع الخاص بما يضمن الاستخدام الامثل .

5- التوصيات :

1- التأكد على اهمية تحليل السياسات الزراعية والتدريب فيها .

2- التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل بين الاقطار العربية في مجال التدريب على تحليل السياسات الزراعية.

3- تثمين دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عملية التنسيق في مجال تحليل السياسات الزراعية مع المنظمات الإقليمية والدولية ويوصي بأن يشمل دور المنظمة في مساعدة الدول العربية المجالات التالية :

أ- تحديد احتياجات التدريب وحصرها وتصنيفها .

ب- وضع وتصميم البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات الدول العربية على كافة المستويات.

ج- اختيار عدد من مراكز التدريب العربية والتعاون معها في هذا المجال.

4- التأكيد على اهمية اختيار المتدربين ذوي الرغبة والمؤهل المناسب لمستويات وبرامج التدريب.

5- التأكيد على أهمية الإعلام في عملية التدريب على السياسات الزراعية .

6- تثمين دور معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي في مجال التدريب على تحليل السياسات والاشارة الى اهمية دور البنك الدولي في تمويل المشروعات الزراعية في البلدان العربية وتخصيص اعتمادات للتدريب ضمن مكونات هذه المشاريع.

7- يوصي بإحداث مركز اقليمي بتمويل مشترك من وزارات الزراعة العربية والمنظمات العربية والإقليمية والبنك الدولي لتحليل وتصميم السياسات الزراعية والتدريب عليها .

ملحق
التجارب القطرية في مجال التدريب
على السياسات الزراعية

العراق :

التدريب في مجال السياسات الزراعية في العراق :

تحتل العملية التدريبية في مجال السياسات الزراعية مكانة هامة بين العمليات الهادفة الى رفع الكفاءة الإنتاجية ، وانها تحظى بإهتمام كبير من قبل المختصين بتنمية الموارد البشرية، وتسعى الحكومة في العراق وبصورة جادة الى تطوير اقتصاده ورفع مستوى الحياة الاجتماعية، وتهتم وزارة الزراعة من خلال قسم الاقتصاد الزراعي الى تطوير كفاءات العاملين في هذا المجال بإعتباره القسم المسؤول عن رسم السياسة الزراعية ، ويعتبر المركز التدريبي الزراعي التعاوني بأبي غريب التابع الى وزارة الزراعة واحداً من هذه الإدارات التي تولي اهمية كبيرة للتدريب الوظيفي في مجال السياسات الزراعية وتعتبره مسألة ضرورية لتكملة العملية التدريبية في الانشطة الزراعية الاخرى.

وإنطلاقاً من الاهمية اعلاه فقد قام المركز التدريبي الزراعي بعقد العديد من الدورات التدريبية خلال السنوات المنصرمة ولايزال مستمراً في عقد هذه الدورات ذات التخصص العالي وبمعدل (3–4) دورات تدريبية سنوياً، وتساهم في هذا الغرض لجان علمية متخصصة في وضع مكونات البرامج التدريبية في مجالات السياسات الزراعية وتضم اساتذة من كليات الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعي وكليات الإدارة والاقتصاد والمركز القومي للتطوير الإداري وقسم الاقتصاد الزراعي – في الوزارة ، وان مجموع ساعات التدريب النظري 70٪ والعملي 30٪.

الإمكانات المتاحة :

أ– يبلغ عدد قاعات المحاضرات التدريبية (10) مهيأة بشكل مستمر للتدريب.

ب– السبورات عدد (12).

ج– جهاز عرض السلايدات (10).

د– سلايدات (14)

هـ– جهاز عرض سينمائي عدد (2).

و- جهاز فيديو (1).

ز- جهاز تلفزيون عدد (2).

ح- شاشات عرض مستقلة (3).

ط- حاسب شخصي عدد (4) الطاقة التخزينية لها 186 ميجابايت عدد (2) ، 386 ميجابايت عدد (1) ميجابايت عدد (1) .

ك- طابعات عدد (3) .

ل- مختبرات علمية مجهزة بأحدث الأجهزة خاصة بالانشطة الزراعية عدد (3).

م- قسم داخلي مكون من : (3) قاعات للمتدربين ، (2) قاعة للمتدربات. مجهزة بكافة المستلزمات .

المعوقات :

1- قلة البرامج العلمية التطبيقية الخاصة بأدوات التحليل للسياسات الزراعية والمبرمجة على الحاسبات الآلية المتوفرة وهي معوقات ممكن تجاوزها.

2- قلة عدد المشاركين بدورات السياسات الزراعية.

3- قلة التخصيصات المالية في بعض الاحيان .

التمويل :

يكون التمويل للبرامج التدريبية بشكل مركزي من ميزانية الوزارة 00٪ وهناك حوافز تمنح للمتدربين المشاركين .

المقترحات :

1- دعم المراكز بالبرامج التطبيقية المتيسرة (التحليلية) في مجال السياسات الزراعية.

2- رفع مستوى التعاون مع الاقطار العربية والمنظمات العربية والعالمية من ناحية ثانية.

واقع التدريب
في مجال السياسات الزراعية بالسودان

أهمية السياسات الزراعية :

تعتبر الزراعة القاعدة الاساسية للإقتصاد القومي والقوة الدافعة لنموه وتطويره فهي التي توفرالغذاء والكساء للمواطنين وتوفر الفوائض الاقتصادية للإدخار والإستثمار وهي مصدر العملات الصعبة للبلاد والمواد الخام للصناعة . يعتبر المزارعون وخاصة صغارهم المنتجون الفعليون حيث يشكلون اكبر قاعدة للإنتاج الزراعي ويجسدون فلسفة الاعتماد على الذات وبحكم انتشارهم الجغرافي يحققون نهج التنمية الزراعية المتوازنة والمستدامة وهم اصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية الريفية المتكاملة ولذلك لابد من وضع السياسات التي تعمل على خلق المناخ الإنتاجي المعافي لتنطلق قدراتهم بما يحقق لهم عائداً يتكافأ وجهدهم وتحفيزهم لمزيد من البذل والعطاء، آخذين في الاعتبار ارساء الاسس القوية لحماية البيئة العامة من التدهور والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية والتكامل الايجابي بين النبات والحيوان في منظمة انتاجية متناسقة وصولاً لترسيخ دور الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والعدالة في توزيع الدخل وخفض الهجرة الداخلية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين واستنهاض طاقاتهم المعطلة وتدريبهم وتأهيلهم لمضاعفة مشاركتهم في احداث التنمية الاقتصادية .

إن السودان قد ظل قطاعه الزراعي لفترة طويلة بعد الاستعمار يتخبط في مساره افتقر القطاع الزراعي في السودان ولفترة طويلة بعد الاستعمار لاستراتيجية وسياسة زراعية محددة المعالم يتمكن من خلالها من وضع الاسس السليمة لتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد والتي يمثل القطاع الزراعي فيها العمود الفقري لتحقيق أي طفرة تنموية.

مع مطلع التسعينات تمكنت وزارة الزراعة من وضع استراتيجية زراعية وسياسية مصاحبة لها حتى تستطيع من خلالها وضع اللبنات الاولى لتحقيق التنمية الزراعية المتكاملة وزيادة الانتاج لتأمين الغذاء وسد الفجوة الغذائية وتفجير الطاقات الزراعية الكامنة ، وصحب ذلك تنفيذ سياسة متكاملة عملت على الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد كما عملت على وضع سياسات متكاملة لاستغلالها وترشيدها وتطبيق الحزم التقنية لرفع معدلات الإنتاج وذلك لتواكب الاصلاحات والتعديلات الاقتصادية الهيكلية في الاقتصاد الكلي.

تحقيقاً لذلك فقد أنشئت وزارة الزراعة إدارة متخصصة في مجال السياسات الزراعية والامن الغذائي ودعمتها بالكوادر المؤهلة ووفرت لها من مواردها المحدودة بعض الامكانات لجمع وتصنيف وتحليل المعلومات والاحصائيات الموسمية.

المشاكل والمعوقات :

رغم حداثة التجربة في هذا المجال والمجهودات المكثفة التي بذلتها الوزارة لخلق ادارة مقتدرة تعني بهذا المجال نجد ان فرص التدريب الداخلي والخارجي للقوى البشرية فيها محدودة وتفتقر الى الاستمرارية ، حيث مازالت هذه الإدارة تعتمد على الفرص المحدودة التي تتاح لها من المنظمات التي افردت مجالات تدريبية في هذا المنحى وهي شحيحة.

الحلول المقترحة :

لازال السودان يعاني من مشكلة وجود جهاز او مركز متخصص في مجال التدريب في تحليل وتقييم السياسات الزراعية مما يستوجب قيام مثل هذا المركز ليعنى بالتدريب داخلياً في هذا المجال ، لهذا تسعى وزارات الزراعة لتضطلع جامعة الجزيرة ومن خلال مركزها التدريبي بهذا العمل وذلك لما تتمتع به هذه الجامعة من موقع يوجد في قلب المنطقة الزراعية الكبرى للبلاد وكذلك يتفرد موقعها بأنه يقع داخل القاعدة الصناعية التحويلية للبلاد بجانب وجود رئاسة هيئة البحوث الزراعية بالقرب من موقع الجامعة.

تتوفر في الوقت الحالي بهذا المركز العديد من الوسائل المساعدة مثل الحاسوب الآلي والوسائل السمعية والبصرية بجانب قاعدة صلبة من الاساتذة المؤهلين بالجامعة وكذلك امكانية من الاستفادة من علماء هيئة البحوث الزراعية وجامعة الخرطوم ووزارة الزراعة في دعم هذا المركز.

الواقع الراهن للتدريب على السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية

في الوقت الراهن لايوجد أي مركز تدريب متخصص في مجال التدريب على السياسات الزراعية الا انه يوجد بعض المراكز والمعاهد والتي تتضمن برامجها مواضيع او تدريب على بعض جوانب السياسة الزراعية . وهذه المراكز :

1- مركز التدريب في تنمية المرأة الريفية والذي يتبع لمديرية الارشاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

2- معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو معهد تعليمي عام الا انه يمارس بعض الجوانب التدريبية وفي حدود ضيقة لبعض جوانب السياسة الزراعية، ويتبع هذا المعهد الى هيئة تخطيط الدولة.

ويتم التدريب على السياسات الزراعية وفق المجالات التالية :

1- اقامة بعض الدورات المحلية من قبل مديريات الزراعة ومصالحها في المحافظات التي لها علاقة بالإقتصاد الزراعي والتخطيط وهذه الدورات محدودة ومواضيعها تتعرض بشكل اساسي لزيادة الكفاءة في مجال العمل حصراً مع الاشارة الى أن نسبة هذه الدورات لاتشكل اكثر من 2٪ من اجمالي دورات وزارة الزراعة .

2- اقامة بعض الدورات التدريبية المحلية في مجال بعض جوانب السياسات الزراعية "التحليل والتقييم للمشاريع والتسويق والاسعار" وبالإستعانة ببعض الخبرات من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وجامعات القطر .

3- مشاركة العاملين في مجال السياسات الزراعية في الدورات والندوات العربية والإقليمية والدولية لبعض العناصر العاملة في الاقتصاد الزراعي والتخطيط .

كلمات الإفتتاح

كلمة معالي الأستاذ
أسعد مصطفى
وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
بالجمهورية العربية السورية

كلمة
معالي الأستاذ أسعد مصطفى
وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

أيها السيدات والسادة :

أرحب بكم أجمل ترحيب في دمشق العروبة في إفتتاح حلقة العمل في مجال السياسات الزراعية وتحليل وتقويم المشروعات الزراعية التي تقيمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع معهد التنمية الاقتصادية EDI بالبنك الدولي والتي تأتي كمساهمة فاعلة في طريق بناء الخبرات العلمية للعاملين في نطاق الزراعة وإعداد الجهاز الاكثر معرفة وقدرة على قيادة هذا القطاع الاقتصادي الهام في بلدنا ، وكلكم يعرف الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من أجل تأهيل الكوادر الفنية، وهذا هو الطريق الصحيح لرفع انتاجية مواردنا الطبيعية لتحقيق أمننا الغذائي . وتنفيذ توجيهات قائدنا المناضل حافظ الاسد .

لقد اتضح لدينا حقيقة لاغبار عليها بأنه يمكن لانتاجنا ان يتضاعف عدة مرات اذا ما أحسنا ادارة عوامل الإنتاج بإسلوب علمي ومدروس . لقد وهبنا الله المناخ الافضل بل الامثل للعديد من الزراعات قلما توفرت في بلاد اخرى ، ومايترتب علينا كعاملين وعلى مختلف المستويات والإختصاصات أن نتعامل بالشكل المطلوب مع هذه العوامل والموارد الجيدة .

أيها السيدات والسادة :

إن تنوع العمل الزراعي وإتساعه يتطلب تنوع الإختصاصات العاملة في هذا القطاع والتي تحدد بثلاثة جوانب رئيسية وهي الجوانب الإدارية ، والفنية والإقتصادية وهي تشكل في تعاونها أساساً لدفع عجلة الإنتاج، وأن عدم الإهتمام لأي جانب منها سيضعف القدرة على تحقيق النمو وهذا ماحدث في العديد من الدول .

أيها السادة :

إن التخطيط السليم لعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية يشكل حجر الاساس في توجيه الإستثمارات الوطنية بإتجاه يوفر لها افضل عائدية ممكنة وفي هذه الحالة تتحقق الارباح التي تتحول بدورها الى تكوين رأسمال جديد ، يعني فعلاً بالتنمية الاقتصادية التي توفر الغذاء والمواد الاولية للصناعة وفائض يدعم الموازنة .

إن التوجيه السليم للإستثمارات واختيار المشاريع لايمكن ان يتم عشوائياً، وانما بعد دراسات وتحاليل اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية والسياسات الاقتصادية

والاجتماعية، وضمن هذا الإطار يتم اختيار المشاريع وترتيبها وفق اولوياتها المختلفة ، ولابد بعد ذلك من عمليات المتابعة والتقييم والتي توفر تنفيذاً صحيحاً للمشروع وتحول دون انحرافه عن المسار الذي حدد له .

أيها الاخوة :

إن النهضة الزراعية الرائدة التي تشهدها سورية الآن جاءت نتيجة طبيعية للتعاون بين كافة المنتجين والفنيين والإداريين وهي موجهة بسياسة حكيمة للدولة ومحاطة برعاية كريمة من قائد مسيرة أمتنا الرئيس المناضل حافظ الاسد ، والمطلوب للنهضة الزراعية أن تستمر بل تتسارع، وهذا مرهون قبل كل شيء بإجتهادنا جميعاً وتسلحنا بالعلم ومعطياته الجديدة لأن الانسان وحده أداة التنمية الأولى .

ولدينا في قطاع الزراعة آفاق كبيرة للإستثمار افقياً وعمودياً يمكن ان تزداد منافعها اذا اعطيناها الإهتمام المنظم وحسن الإدارة كما ان هناك العديد من المشاريع الجديدة علينا ان نحسن دراستها واختيارها ونوفر لها عوامل النجاح .

ولايفوتني هنا الاشارة الى المساعدات والجهود التي تقدمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجالات عديدة وكثيرة، واتوجه بالشكر الجزيل للسيد الدكتور يحيى بكور مديرها العام ومعهد التنمية الاقتصادية EDI .

أتمنى لهذه الدورة كل النجاح والتوفيق ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة معالي الدكتور
يحيى بكور
المدير العام
للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

كلمة
معالي الدكتور يحيى بكور
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

معالي الاستاذ أسعد مصطفى
رئيس مجلس وزراء الزراعة العرب
وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
السيد الدكتور ديلبرت فيتشت
ممثل معهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك الدولي
السادة ممثلو الدول والمنظمات العربية المشاركة
أيتها السيدات والسادة

مناسبة طيبة أن نفتتح أعمال حلقة العمل هذه حول التدريب في مجالات السياسات الزراعية وإعداد وتقويم المشروعات الزراعية، التي تبدأ أعمالها برعاية معالي الاستاذ أسعد مصطفى الذي عودنا على كريم الرعاية وكرم الضيافة، والذي تعودنا على أن نسمع منه الرأي السديد والكلمة الحق، والتوجيه السليم في كل ما من شأنه أن يزيد المنظمة فاعلية ، والتعاون والتنسيق العربي تقدماً.

ومناسبة طيبة أن تعقد هذه الحلقة في عرين الأسد – دمشق العروبة والتاريخ ، دمشق التي كانت للأشقاء العرب ملاذاً، ولقضيتهم المصيرية حافظة، وفي سبيل الذود عن حياض الوطن مدافعة، دمشق التي كبرت بأشقائها وأعطتهم القوة والمنعة، وتبادلت معهم الرأي في كل ما يؤدي الى تنمية قدراتهم وتحصين حدودهم وتحقيق التكامل الاقتصادي الذي هو حجر الزاوية والخطوة الأولى في التقدم والنماء.

ومناسبة طيبة أن يستمر التعاون الخلاق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي من أجل مزيد من الندوات والدورات في مجالات السياسات الزراعية وإعداد الكوادر الزراعية القادرة على القيام بعملها في مجال إعداد وتقويم المشروعات الزراعية بكفاءة عالية.

ومناسبة سعيدة لمنظمتنا أن نجد هذا الاقبال شبه الكامل، من الدول العربية على ترشيح مشاركين في أنشطتها وأن يتسابق الجميع من أجل الاستفادة مما تقدمه المنظمة في هذا المجال، وفي غيرها من مجالات التنمية الزراعية، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على استفادة المشاركين من هذه النشاطات ، وتلبية

برامجها العلمية لمتطلبات المرحلة، وتغطية مجالات عملها لحاجات القطاع الزراعي العربي، وذلك كله بفضل توجيهات اصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب والبرامج التي يقررونها للمنظمة، وتفاني الجهاز الفني للمنظمة في تنفيذها بالشكل المطلوب.

ومناسبة طيبة ان تجتمع الكوادر الزراعية العربية العاملة في مجال محدد لتتناقش وتتبادل الخبرة والرأي في كل ما من شأنه ان يطور أدائهم ويحسن عطائهم، ويزيد انتاج مشروعاتهم ويفيد البعض مما حقق البعض الاخر، وبوصلهم خطوات متقدمة في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومناسبة طيبة ان تستفيد منظمتنا من خبراء من البنك الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية الذين تمت دعوتهم في اطار التعاون الخلاق بين منظمتنا وبين المنظمات الدولية لمافيه خير المنطقة العربية وفي مجالات تطوير القطاع الزراعي وتحسين اداء العاملين فيه .

أيها الحفل الكريم :

لحلقة العمل التي تبدأ اعمالها بعد قليل، وتستمر حتى نهاية الاسبوع الأول من الشهر القادم، أهمية خاصة كونها تبحث في موضوع من اهم عناصر نجاح مشروعاتنا الزراعية، وتدرس أوراق عمل اعدت بعناية كبيرة من قبل مجموعة من خيرة الخبراء الذين يعملون في هذا المجال، وتناقش افكارا وتجارب حصل عليها المشاركون من خلال عملهم في هذا المجال وتهيئ الفرصة لتمازج الآراء للخروج بمحصلة مفيدة للجميع .

لذلك فقد اهتمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهذا الموضوع الهام وأفردت له برنامجاً خاصاً خلال السنوات الماضية تضمن وجود ندوة او اكثر في كل عام، استضافت منهم دمشق اربعة انشطة حتى الآن، واستضافت عمان اربعة والرباط ثلاثة ، وذلك كله بهدف اعداد الكوادر الزراعية القادرة على السير بخطوات متقدمة في هذا المجال، وسوف يستمر العمل في هذا البرنامج طالما كانت الحاجة ماسة لذلك وطالما شعرنا بإهتمام مجموعات جديدة من الكوادر الزراعية بهذا العمل الهام.

ولم يقتصر عمل المنظمة في مجال السياسات الزراعية على مجال التدريب والتنمية البشرية، انما تعداه الى اعداد الدراسات الاستقصائية والاسترشادية والدراسات التنبوئية التي تحدد وضع السياسات الزراعية المطبقة في كل دولة وتحديد مواضع الضعف فيها والحاجة الى تحسين ادائها واجراء التعديلات اللازمة فيها لكي تؤدي دورها في زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي.

وقد جاء عمل المنظمة في هذا المجال متكاملاً بين إعداد الكوادر وبين تقديم الخبرة والنصيحة ورسم السياسات القادرة على احداث التطور المطلوب، وكذلك جاء برنامج هذه الندوة متكاملاً يجمع بين حزمة من الخبرات والمعلومات تعطى للمشاركين ليتدربوا عليها ثم يناقشوا النماذج المقدمة اليهم والأفكار والاجراءات المقترحة. ويتفقوا على الاسلوب الامثل للسير الى الامام، كما تتضمن تقسيم المشاركين الى مجموعات عمل يقدموا تقاريرهم لمناقشتها في حلقة العمل الموسعة.

إضافة الى ماسبق فان موضوعات الحلقة تتضمن مداخل محددة لتحليل السياسات الزراعية، ومناقشة الأساليب التي تتماشى مع التحول في منظور الاقتصاد الكلي الى الجزئي ، وتقييم الاحتياجات التدريبية التي تتناسب مع التحولات في النموذج الانمائي، والتدعيم المؤسسي للتدريب في مجالات السياسات الزراعية وامكانية احداث شبكات تعاون اقليمية.

كما يتضمن البرنامج الإستفادة من الخبرة المتميزة للجمهورية العربية السورية في هذا المجال، وما قدمته وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مشكورة من فرص زيارات ميدانية يتم خلالها الإطلاع الميداني على ماتم في مجال تقويم المشروعات الزراعية، وماحققته من تطور ممتاز في مجالات التنمية الزراعية تجلى في تحقيق فوائض في كثير من المجموعات السلعية الغذائية والزراعية كان آخرها القمح الذي يمثل اهم سلعة استراتيجية في الوطن العربي .

ولاشك بأن النجاح الذي تحقق كان بفضل التوجيهات المستمرة لسيادة الرئيس حافظ الاسد ومتابعته لأسس تطوير القطاع الزراعي، مقرونة بالإنجازات التي قدمها الفنيون والمهندسون الزراعيون وعملهم المتواصل مع اخوتهم الفلاحين واتفاقهم على اعطاء زيادة وتحسين الإنتاج الاهمية الاولى في التنمية الاقتصادية.

ختاماً أكرر الشكر والتقدير الى معالي الوزير علي رعايته لهذه الندوة ودعمه المستمر للمنظمة وأنشطتها، وتعاونه البناء مع اخوته اصحاب المعالي الوزراء العرب لمافيه خير التنمية الزراعية العربية .

كلمة
السيد الدكتور ديلبرت فتشت

Mr.Minister, Mr. Director general of the Arab organization for Agricultural Development, Honored Guests, Participants,

It is agreat pleasure for me, on behalf of the Economic Development Institute of the world bank, to welcome you to this inauguration of the Workshop on In-Service Training in Agricultural Sector policy and project Analysis in the Arab States. I wish to express our deep gratitude to the Government of Syria for its generous hospitality to offer the opportunity to have the historic city of Damascus as the venue for this Workshop. The efforts of the Arab organization for Agricultural Development and its staff in Damascus to undertake the intense preparatory work for this Workshop also deserve our recognition.

In the Arab States, as across the rest of the world- in both the developing and the developed counries - the agricultural sector faces a broad range of issue as producers processors seek to adjust to the demands of a rapidly modernizing, increasingly complex and progressively more interrelated regional and world economy. Economically efficient processes of adjustment, modernization and growth will need to be based on the provision of a broad range of services and professional inputs from both the public and the private sectors if the region's agricultural and agribusiness producers are to maintain their competitive edge in this increasingly competitive world economy. Strengthening and maintaining this competitive edge in the agricultural and agribusiness sectors are the only basis for achieving increased productivity, higher rural incomes, and sustainable patterns of resource use in rural areas. Such growth can only be achieved and sustained in the context of sound agricultural policies and wellconceived and prepared public sector and private investments in agriculture and agribusiness.

Paradigms and approaches of the past to providing training in the agricultural sector in some countries may have to shift dramaticlly. Previous patterns of centrally dictated and inflexible training curricula, for example, must be replaced by demand-driven and financially self-supporting programs carried out by a variety of public and private sector agencies. The clientele of training programmes may also alter notably.

We have thought to bring together in this Workshop representatives of some of the most important providers of training in these areas with arpresentatives of some of the most important customers for such training. During this Workshop we will have a number of presentations from specialists with broad experience in training in sector policy and project analysis. We will undoubtedly have animated discussions on some of the issues raised. It will be through the active engagement of you, the participants, which must be the best gauge of the success of this Workshop. through this open sharing of our mutual experiences and the seeking to establish the relationships and networks between training institutions, the Arab States can jointly prepare for the coming opportunities for promoting rising incomes and levels of living in both the rural and urban areas of your respective countries, in the context of a peaceful and growing world economy.

Thank you..

أسماء المشاركين

الإسم	الدولة
عواطف خضر	سورية
سالم بطرس مقطش	الاردن
محمد روسان	الاردن
حسين عبدالله حاج	الامارات
أبوبكر ثابت	تونس
رشيد بوخشيم	الجزائر
أحمد ويناس	الجزائر
بروفسور د. مدثر علي أحمد	السودان
عبدالرحمن محمد التهامي	السودان
نبيل عرقاوي	سورية
نصر الدين عبيد	سورية
م. محمد خزمة	سورية
م. مجد عبدالله	سورية
م. ممدوح أديب الططري	سورية
محمد أيمن النجار	سورية
م. محمد سعيد شيخ الشباب	سورية
محمد بن أحمد محفظ الشيخ	سلطنة عمان
ناجي بن بخيت محمد المشيخي	سلطنة عمان
حسن معلم ابراهيم	الصومال
رعد مسلم اسماعيل	العراق
د. جميل دباغ	العراق
شاكر سليمان جودة	فلسطين
دلال المصري	فلسطين
يعقوب عبدالله محمد الحاج	قطر
وفيق حجازي	لبنان
م. اسامة مرتضى	لبنان

م. ريانة سعد	لبنان
مصباح الثابت	ليبيا
محمد عبدالعزيز الشاهد	مصر
عاطف عبدالحليم عبدالسلام	مصر
استاذ الدكتور سعد طه علام	مصر
محسن عبدالعزيز	المغرب
يحيى ولد احمد الوقف	موريتانيا